

2007

تقرير سيكوي

مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر



סיקוי Sikkuy

القدس، حيفا - حزيران 2008



مؤشّر المساواة

بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر

بحث وكتابة: ميخال بليكوف، منار محمود، المحامي علي حيدر، ياسر عواد

القدس، حيفا، حزيران 2008

يُنشر هذا التقرير ايضا باللغتين العبرية والإنجليزية
وعلى موقع الجمعية www.sikkuy.org.il

الترجمة للعربية: جلال حسن

التدقيق اللغوي: حتّان نورحاج

الترجمة للإنجليزية: عيرا موسكوفيتش

التصميم الجرافي: UnderGround Studio & Studio T

انتاج: منار محمود

ينشر مؤشّر المساواة بدعم مشكور من قبل:

THE Kahanoff FOUNDATION

صندوق كاهانوف



الاتحاد الاوربي



סיקוי سيكوي Sikkuy

התאחדות לסיקוי שוויון אזרחי الجمعية لدعم المساواة المدنية
The Association for the Advancement of Civic Equality

© نسمح ونوصي بالتصوير والنسخ، والافتباس من هذا التقرير مع ذكر المصدر بشكل مفصّل.
لا يمكن إعادة طباعة التقرير إلا بإذن خطي من المحرر.

القدس

شارع همشوررت راحيل 17، بيت هكيرييم القدس، 96348

هاتف: 02-6541225 فاكس: 02-6541108 بريد الكتروني: jerusalem@sikkuy.org.il

حيفا

جادة بن غوريون 57، ص.ب. 99650 حيفا 31996

هاتف: 04-8523188 فاكس: 04-8523065 بريد الكتروني: haifa@sikkuy.org.il



المشاركون في بناء المؤشر وتحضيره

اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر

بروفيسور محمد حاج يحيى، بروفيسور عضو في مدرسة العمل الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، الجامعة العبرية.
بروفيسور راسم خمائسي، خبير في الجغرافيا ومخطط مدن، محاضر كبير في قسم الجغرافيا والدراسات البيئية،
جامعة حيفا.
بروفيسور يوسي ياهاف، بروفيسور (متقاعد) في علم الإحصاء، الجامعة العبرية، الإحصائي الحكومي (سابقاً).
بروفيسور دافيد نحمايس، بروفيسور للسياسات العامة ونظم الحكم، المركز المتعدد المجالات، هرتسليا.

خبراء في مجال المضامين

د. خالد أبو عصبه، مدير معهد مسارات للأبحاث والتخطيط والاستشارة، وباحث في معهد فان لير في القدس.
د. عنات بن سيمون، المركز القطري للامتحانات والتقييم.
د. جوني غال، مدرسة العمل الاجتماعي، الجامعة العبرية في القدس.
د. نهاية داود، مدرسة الصحة الجماهيرية، هداسا، الجامعة العبرية في القدس، قسم الأمراض المعدية، جامعة بن غوريون.
د. رافيت حنانئيل، قسم السياسات العامة، ورئيسة برنامج القانون والبيئة، كلية القانون ومدرسة الدراسات البيئية
على اسم فورتير، جامعة تل أبيب.
السيد محمد خطيب، مدير عام جمعية الليل، محاضر في مجال تطوير الصحة، قسم التمريض، جامعة حيفا
بروفيسور راسم خمائسي، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا.
د. سامي ميعاري، الجامعة الأوروبية، إيطاليا.
د. شلومو سفيرسكي، المدير الأكاديمي، مركز أدفاه.
بروفيسور يوسي كاطان، مدرسة العمل الاجتماعي، جامعة تل أبيب.

طاقم موظفي سيكوي

الخبير المركزي في بناء المؤشر
السيد ياسر عواد، مدير مشروع التمثيل المناسب والمساواة في العمل في جمعية سيكوي، يُعدّ للدكتوراه في قسم
الإحصائيات في جامعة حيفا، ومدير مجال البحث في مؤسسة التأمين الوطني (سابقاً).

بحث وكتابة

ميخال بليكوف، الحامي علي حيدر، ياسر عواد، منار محمود.



الفهرست

10-7	رسومات بيانية وجداول
12-11	كلمة المديرين
13-10	موجز
21-17	مؤشّر المساواة 2007 - مقدّمة وشروحات
28-22	الفصل الاول: مؤشّر الصحة - منار محمود
37-29	الفصل الثاني: مؤشّر الإسكان - المحامي علي حيدر، ياسر عواد
48-38	الفصل الثالث: مؤشّر التربية والتعليم - منار محمود
57-49	الفصل الرابع: مؤشّر التّشغيل - ميخال بليكوف
64-58	الفصل الخامس: مؤشّر الرفاه الاجتماعي - ميخال بليكوف
70-65	الفصل السادس: مؤشّر المساواة الموزون 2007
74-71	مفتاح المتغيّرات
76-75	مراجع



رسومات بيانية

14	قيمة المؤشرات التجميعية في الإسكان والتعليم، والتشغيل، والرفاه ومؤشر المساواة الموزون 2007-2006	الرسم "أ"
16	التغيير في قيمة مؤشر المساواة الموزون بين العامين 2007-2006	الرسم "ب"
23	التغيير في قيمة مؤشر الصحة بين العامين 2007-2006	الرسم 1.1
24	متوسط العمر المتوقع لدى الذكور والإناث حسب المجموعة السكانية	الرسم 1.2
25	نسبة المدخنين حسب الجنس والمجموعة السكانية	الرسم 1.3
26	نسبة وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حي) حسب المجموعات السكانية	الرسم 1.4
28	نسبة الوفاة لكل 100.000 نسمة حسب فئات عمرية منتقاة والمجموعات السكانية	الرسم 1.5
30	التغيير في قيمة مؤشر المساواة في الإسكان بين العامين 2007-2006	الرسم 2.1
32	نسبة القاطنين في شقة مملوكة، حسب المجموعات السكانية	الرسم 2.2
32	قيمة الشقة المملوكة حسب المجموعة السكانية (بالآلاف الشواقل)	الرسم 2.3
32	قيمة الشقة المملوكة في البلدات اليهودية والبلدات العربية بين العامين 2005-2000 (بالآلاف الشواقل)	الرسم 2.3.1
33	نسبة الشقق التي بُني بمبادرة حكومية من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10.000 مواطن فما فوق	الرسم 2.4
34	معدل عدد الغرف في الشقة السكنية ومعدل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكانية	الرسم 2.5
35	توزيع الأسر حسب عدد الغرف في الشقة، وحسب المجموعة السكانية، 2006 (بالنسب المئوية)	الرسم 2.5.1
35	مساحة الشقة وعدد الأمتار المربعة في البلدات اليهودية والمختلطة وفي البلدات العربية، 2005 (بالأمتار المربعة)	الرسم 2.5.2
36	معدل الأنفس للغرفة حسب مساحة المنزل، والمجموعة السكانية، 2006	الرسم 2.5.3
36	توزيع الأسر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكانية، 2006	الرسم 2.5.4
37	معدل إنفاق الأسر الشهري على المسكن، ومعدل مدفوعات الأرتونا للأسر، حسب المجموعة السكانية	الرسم 2.6
38	التغيير في قيمة مؤشر المساواة في التربية والتعليم بين العامين 2007-2006	الرسم 3.1
40	معدل عدد الطلاب في الصف في التعليم الابتدائي وفوق الابتدائي في التعليم العبري والتعليم العربي	الرسم 3.2



41	معدّل ساعات التعليم للطلّاب في التعليم الابتدائي وفي التعليم فوق الابتدائي في التعليم العربي والتعليم العبري	الرسم 3.3
42	نسبة المعلمين الأكاديميين ونسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العبري والتعليم العربي	الرسم 3.4
43	نسبة الأولاد في سنّ العامين وفي سنّ 3-4 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودور الحضانة حسب المجموعة السكانية	الرسم 3.5
44	نسبة التسرّب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة	الرسم 3.6
45	نسبة الطلّاب في الجامعة من مجموع الفئة العمريّة 20-34 حسب المجموعة السكانيّة	الرسم 3.7
46	أبناء 15 عاماً فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسيّة وذوي 13 سنة دراسيّة وأكثر حسب المجموعات السكانيّة	الرسم 3.8
46	متوسّط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 16 عاماً فما فوق	الرسم 3.9
47	نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة، ونسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة	الرسم 3.10
48	معدّل العلامات في امتحانات المتساف في صفّي الخامس والثامن في التعليم العبري وفي التعليم العربي	الرسم 3.11
50	التغيير في قيمة مؤشر المساواة في التشغيل بين العامين 2006-2007	الرسم 4.1
51	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.2
51	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.3
52	نسبة مشاركة الرجال في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.3.1
52	نسبة مشاركة النساء في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.3.2
52	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكانيّة- مؤشّر 2007 (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.4
53	نسبة مشاركة الرجال في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.4.1
53	نسبة مشاركة النساء في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكانيّة (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.4.2
53	نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكانيّة- مؤشّر 2007 (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.5
54	توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكانيّة- مؤشّر 2007 (بالنسب المئويّة)	الرسم 4.6



54	توزيع الرجال حسب المهنة والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.6.1
55	توزيع النساء المشغلات حسب المهنة والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.6.2
55	توزيع المشغّلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكانية - مؤشر 2007 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.7
56	توزيع الرجال المشغّلين حسب الفرع الاقتصادي. والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.7.1
56	توزيع النساء المشغلات حسب الفرع الاقتصادي والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.7.2
57	توزيع المشغّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكانية - مؤشر 2007 (بالنسب المئوية)	الرسم 4.7.3
58	مستويات التراجع في ميزانيات الرفاه المحليّة	الرسم 5.1
59	التغيير في قيمة مؤشر المساواة في الرفاه بين العامين 2006-2007	الرسم 5.2
60	المجموع الكليّ المعدّل للإنفاق العامّ للنسمة على الرفاه في السلطات المحليّة (بالشيكل - للنسمة)	الرسم 5.3
62	معدّل عدد المعالجين للعامل الاجتماعيّ في بعض البلديات اليهوديّة وبعض البلديات العربيّة	الرسم 5.4
63	انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكانية	الرسم 5.5
64	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكانية	الرسم 5.6
64	نسبة الأنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2005-2006 حسب المجموعات السكانية	الرسم 5.6.1
65	التغيير في قيمة مؤشر المساواة الموزون بين العامين 2006-2007	الرسم 6.1
66	قيم المؤشرات التجميعيّة في الإسكان، والصحة، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشر المساواة الموزون 2006-2007	الرسم 6.2
69	الإنفاق القوميّ للمؤشرات الخمسة التجميعيّة، مؤشر 2006 ومؤشر 2007 (ملايين الشواقل)	الرسم 6.3



جداول

15	احتساب قيمة المؤشر الموزون	جدول " أ "
19	عينات بلدات يهودية وعربية	جدول " ب "
27	تواتر أسباب موت الرضع، ونسب وفاة الرضع حسب سبب الوفاة، وحسب المجموعة السكانية، 2005	جدول 1.1
42	مقارنة بين معدّل الساعات للطالب في التعليم العبري والعربي في العام 2000 وفي العام 2007	جدول 3.1
61	الإنفاق على الرفاه حسب بنود في ميزانية 2006 في بعض السلطات اليهودية والعربية	جدول 5.1
62	معدّل الإنفاق للمعالج الواحد حسب العنقود الاجتماعي الاقتصادي 2006	جدول 5.2
67	مركبات الإنفاق القومي على الرفاه 2006	جدول 6.1
68	مركبات الإنفاق القومي على الإسكان 2006	جدول 6.2
68	مركبات الإنفاق القومي على التشغيل 2006	جدول 6.3
70	احتساب قيمة المؤشر الموزون	جدول 6.4



كلمة المديرين

”درجة احتقان العلاقات آخذة بالتصاعد“

في مقدمة تقرير سيكوي 2004-2005، أشرنا بإيجابية إلى قرار مستشار الحكومة القضائي النظر مجدداً في قرار قسم التحقيق مع أفراد الشرطة "ماحش" إغلاق ملفات التحقيق ضد الشرطيين المشتبهين بقتل 13 متظاهراً عربياً في أحداث أكتوبر 2000 (انتفاضة الأقصى). وقد أكدنا عندها أن هذا القرار شكّل ثمرة للنضال الجماهيري الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، وعبرنا كذلك عن شكنا العميق في إنهاء التحقيق. وذكرنا يومذاك أن العبرة التي يمكن استخلاصها من ذلك الحدث هي أن مقاومة الظلم بواسطة النضال الجماهيري الإعلامي المكثف تنطوي على فرص جيدة للنجاح - وإن كان النضال في سبيل المساواة والعدالة يستلزمان الصبر والعناد والتنسيق بين جميع مستويات العمل.

في نهاية كانون الثاني من هذا العام، وعلى وجه التحديد قبيل نشر تقرير فينوغراند بثلاثة أيام، وبينما كانت وسائل الإعلام منشغلة بتوقع مضمون استنتاجات وتوصيات فينوغراند، قرّر المستشار القضائي للحكومة، وبعد مضيّ سبعة أعوام على استشهاد 13 متظاهراً عربياً، قرّر نشر قراره بإغلاق ملفات التحقيق ضد الشرطيين الذين أطلقوا النار، وذلك بذريعة عدم توافر الأدلة الكافية ضدهم، بقراره هذا، وبتوقيت النشر البائس، برأ المستشار القضائي ساحة الشرطيين الذين أطلقوا النار، لكنّه - وفي الوقت ذاته - أضعف الشرعية على فعلتهم، ومنح الضوء الأخضر لكل شرطي بإطلاق النار على المتظاهرين العرب في المستقبل. لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول هذا القرار، ومن الواجب رفضه جملة وتفصيلاً، لأنّه يصبّ الزيت على النار فحسب، ولا لأنّه يرفع درجة احتقان العلاقات بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل فقط، بل كذلك لأنّ هذا القرار يمسّ بثقة الجمهور بالمؤسسة القضائية التي يفترض بها أن تمثل مبادئ العدل والحق والمساواة.

ينسجم قرار المستشار القضائي هذا مع سياسات الدولة المتواصلة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ويرفع من درجة الإحباط الذي تعاني منه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وقنوطها من إمكانية تحقيق مواطنة فعلية في الدولة. منذ أحداث أكتوبر 2000 حتى يومنا هذا، تعاني العلاقات بين الجمهور الفلسطيني والدولة والأغلبية اليهودية من أزمت متواصلة. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر استطلاعات الرأي، التي تُنشر في فترات متقاربة، تعاطف المتطرف والعنصرية تجاه المواطنين العرب. يضاف إلى ذلك استمرار سياسة هدم البيوت في المدن والقرى العربية بعامّة، وفي النقب بخاصّة، وملاحقة القيادات والناشطين السياسيين من خلال التحقيقات والتقديم إلى المحاكم.

زد على ذلك أنّ مخطّط سحب المواطنة من العرب، الذين يقطنون على امتداد الخطّ الأخضر، قد بات يحظى بتأييد واسع من قبل سياسيين ومفكرين إسرائيليين، ولم يستنكره رئيس الحكومة علنياً حتى الآن. وجاء تصريح رئيس الشاباك أنّ المواطنين العرب يشكّلون تهديداً إستراتيجياً ليكشف عن البغض العميق تجاه الأقلية. وانضفت إلى ذلك تصريحات لبعض السياسيين، كعضو الكنيست إفرام الذي توعدّ من على منصّة الكنيست (في تاريخ 26 آذار 2008) قائلاً: "سيأتي يوم نطردهم فيه من هنا"، وأخرى لرجال دين يهود، كتلك الأقوال المتكررة التي يتفوّه بها شلومو إياهو (حاخام مدينة صفد)، والتي تحرّض بشكل سافر ضدّ الجمهور العربي وقياداته.

الأسباب التي دفعت المواطنين العرب إلى التظاهر في العام 2000 ما زالت قائمة، فالصراع العربي الإسرائيلي يشهد تدهوراً مستمراً، وأوضاع المواطنين العرب تتفاقم يوماً بعد يوم، ولم تقم الدولة منذ أحداث أكتوبر باتخاذ خطوة فعلية لتصبح العنصرية التاريخية، وعلى ضوء استمرار سياسة التمييز، ليس من المستبعد أن تتشكّل أحداث أكتوبر مجرد مقدمة لما قد يحصل في مواجهة إضافية باتت تدقّ على الأبواب.

”برنامج لتغيير السياسات القائمة“

في ظلّ التوصيف أعلاه، تُطرح بعض الأسئلة: هل يمكن تغيير هذا الوضع؟ وهل يمكن تغيير تعامل الدولة المتواصل لستّة عقود متتالية؟ هل يمكن إقناع المواطنين اليهود بأنّ المساواة بينهم وبين المواطنين العرب الفلسطينيين تصبّ في مصلحة الطرفين؟ وهل يمكن إقناع المواطنين العرب الفلسطينيين بعدم الاستكانة للقنوط، وبأنّ الفرصة ما زالت سانحة



للعيش المشترك في دولة ضامنة للمساواة تستطيع احتواء المجموعتين القوميتين في داخلها -أغلبية يهودية وأقلية فلسطينية؟

يبدو أنّ معظم القوى الفاعلة على الحلبة الجماهيرية، وفي أروقة الحكم، ستجيب عن هذه الأسئلة بالنفي، ومن هذا الأمر -على وجه التحديد- تأتي أهمية نشاطنا وأهميّة تعاوننا مع منظمات أخرى في المجتمع المدني، سيكوي هي منظمة مشتركة لليهود والعرب الفلسطينيين، وهي حدّد أجندتها تبعاً من خلال الحوار المكثّف والصريح، وحتى دون الاتفاق على الحلول السياسيّة المستقبلية، يتّفق أعضاء الجمعية وعاملوها في ما بينهم، وبصورة مطلقة، على أهميّة العيش بمساواة كاملة، الخيار الإستراتيجي الذي تبنته الجمعية هو تدعيم وتعزيز هذا المفهوم بمستويات ثلاثة: أمام السلطة، وفي الحكم المحلي، وفي صفوف الجمهور.

جمعية سيكوي هي بمثابة المنشط لتغيير سياسة الحكومة نحو المساواة بين اليهود والعرب، فمنّا حتى الآن بتوثيق نتائج التمييز من خلال التقارير، لكننا نتبّع الآن آليات العمل التي تعزّز هذا التمييز، ونقوم في السنة الأخيرة بإجراء عملية جرد لأمط رصد الموارد في الوزارات الحكومية، وبدأت توصياتنا بتغيير السياسات جدّ أداناً صاغية في بعض الوزارات الحكومية في القدس، أكثر من ذي قبل، لكن الوتيرة ما زالت بطيئة، وعلينا بذل مجهود أكبر في هذا الصدد، لأنّ التاريخ لا ينتظر، والنتائج المتوقعة أوشكت على اللحاق بنا، إنّ السبب في تدهور العلاقات في الدولة وبين تحسين الوضع من خلال تغيير السياسات.

قبل عام واحد، بدأنا بتطوير تقرير سيكوي التقليديّ حول نواتج التمييز، وللمرة الأولى في إسرائيل قمنا بتطوير مؤشر المساواة، الذي يعرض بصورة واسعة وعميقة نتائج السياسة الحكومية، حظي المؤشر الأوّل بترحيب وسائل الإعلام، والوزارات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدنيّ والجمهور الواسع، وبالاعتماد على معطيات المؤشر، جرى خضير أوراق عمل تعرض المواقف والسياسات، ومن ثمّ قدّمت للوزارات الحكومية.

نستخدم مؤشر المساواة، الذي نضعه أمامكم للسنة الثانية على التوالي، كأداة مركزية لعرض نتائج التمييز، لكن وبالأساس لعرض مسبباته، ونقوم من خلال عرض المعطيات وتحليلها بتشخيص أضرار التمييز داخل السياسة الحكومية، ونشير بشكل خاصّ نحو الرافعات المحتملة والتي من شأنها إغلاق الفجوات التي تولدت بين اليهود والعرب على امتداد عشرات السنين، ونواصل تعميق وتوسيع الدمج بين منهجي البحث والمبادرة الفعّالة لتغيير السياسات القائمة.

وبحسب الصورة التي يتمخض عنها المؤشر، إنّ انعدام المساواة أخذّ بالتّسعاع في جميع المجالات التي قمنا بفحصها تقريباً، وكذلك في المؤشر الموزون، تُعتبر معطيات المؤشر ناقوساً يُحدّر من النتائج الهدّامة للسياسة الحكومية، وما التحليلات التي نسوقها هنا سوى برنامج عمل لتغيير هذه السياسة.

نقدّم خيّننا لطاقتنا لطاقم عاملي جمعية سيكوي الذين ساهموا في بناء هذا المؤشر ونخصّ بالذكر كلاً من: السيّد ميخائيل بكوف، والسيّد منار محمود، والسيّد ياسر عوّاد، الذين بذلوا مجهوداً فائقاً في سبيل تحسين المؤشر وجمع المعطيات ومعالجتها، وكتابة هذا التقرير.

نقدم شكرنا كذلك إلى طاقم اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر - البروفيسور دافيد نحامياس، البروفيسور محمّد حاج يحيى، البروفيسور يوسي ياهف، البروفيسور راسم خمائسي، الذين قاموا بمرافقة عمل أعضاء الطاقم وبذلوا الكثير بغية إخراج المؤشر الثاني إلى حيّز التنفيذ.

كذلك نشكر طاقم خبراء المضامين الذي لم يثنوا علينا بملاحظاتهم ومشورتهم: د. خالد أبو عصب، د. عنات بن سيمون، د. جوني غال، د. نهاية داوود، د. رافيت حنانئيل، السيد محمّد خطيب، البروفيسور راسم خمائسي، د. سامي معياري، د. شلومو سفيرسكي، البروفيسور يوسي كاطان.

مع خيّنات

الحامي علي حيدر وشالوم (شولي) ديختر



موجز

للسنة الثانية على التوالي، تقوم جمعية سيكوي بنشر مؤشر المساواة. طُوّر هذا المؤشر في السنة الماضية بمساعدة خبراء من مجالات عدّة، ممّن دعموا ورافقوا طاقم البحث في جمعية سيكوي. وقد عمل طاقم الخبراء من خلال اللجنة التوجيهية التي ضمّت مجموعة من أبرز الأكاديميين في مجال تخصصهم: البروفيسور محمّد حاج يحيى، والبروفيسور راسم خمياسي، والبروفيسور يوسي ياهف، والبروفيسور دافيد نحمياس. بالإضافة إلى ذلك، استعنا بمجموعة من الخبراء في مجالات عينية ذات صلة بمؤشر المساواة.

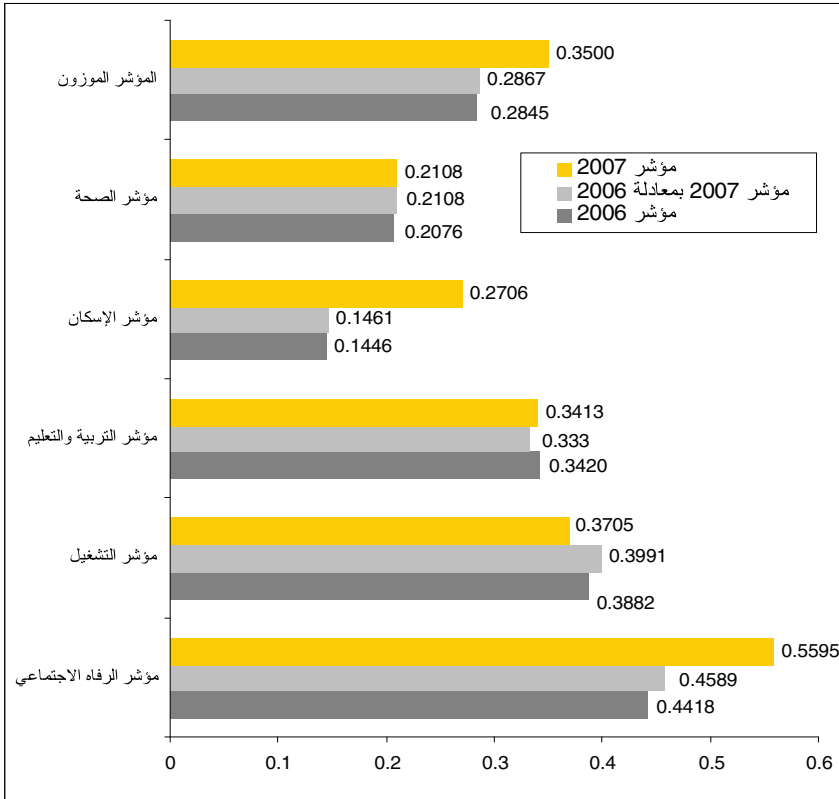
مؤشر المساواة هو مؤشر فريد في نوعه، وذلك لكونه المؤشر الشامل الأوّل في إسرائيل الذي يحلّل خليلاً منهجياً الفجوات القائمة بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل، وذلك بالاعتماد على معطيات تنشرها رسمياً سلطات الدولة. يركّز مؤشر المساواة على منهجيات قائمة بتبناها موديلات دولية لقياس المساواة، كتلك التي يُعمل بها لقياس الفجوات القائمة بين البيض والأقليات الأفرو-أمريكية والإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية (Total Equality Index)، ومؤشر جيني (Ginni) لقياس الفجوات الاجتماعية الاقتصادية، ومؤشرات تقيس الفجوات بين الجنسين في المجالات الاجتماعية المختلفة (HDI, GEM, GDI) تلك التي تستخدمها دول السوق الأوروبية الموسّعة (OECD)، والأمم المتحدة (UNDP - United Nations Development Programme).

في التقرير السابق، أشرنا أنّ من المفترض بمؤشر المساواة أن يستعرض غياب المساواة بين اليهود والعرب في ثلاثة أبعاد للمواطنة هي: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الساحة السياسيّة؛ المساواة في المجال الاجتماعي الاقتصادي. وشدّدنا كذلك على أهميّة هذه الأبعاد الثلاثة وتبادليتها في تعزيز المساواة، على الرغم من ذلك، ولقصر الوقت وغياب المعطيات، ستنحصر معالجة المؤشر هذا العام (على غرار مؤشر العام 2006) في البعد الاجتماعي الاقتصادي، وذلك من خلال التطرّق إلى خمسة مجالات حياتية مركزية: التربية والتعليم؛ الصحّة؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعي؛ الإسكان. يشكّل مؤشر المساواة مؤشراً موزوناً للمؤشرات التجميعية التي تُتسبّب لكل من المجالات الخمسة بالاعتماد على المعطيات التي يجري جمعها لكل واحد منها.



نتائج احتساب المؤشرات التجميعية

رسم "أ": قيمة المؤشرات التجميعية في الإسكان والتعليم، والتشغيل، والرفاه ومؤشر المساواة الموزون 2006-2007



كما يتبين من الرسم أعلاه، تشير المؤشرات التجميعية إلى انعدام مساواة لصالح المجموعة اليهودية. وعلى غرار السنة الماضية، تظهر الفجوات الأكبر في مجالات الرفاه الاجتماعي والتشغيل والتعليم، بينما قيم المؤشرات في الإسكان والصحة أقل من ذلك.

تغيرات في قيم المؤشرات في المجالات المختلفة:

قيمة مؤشر الصحة للعام 2007 هي الأدنى من بين قيم المؤشرات المختلفة، على الرغم من الارتفاع الحاصل بين العامين 2006 و 2007. هذا الارتفاع يشير إلى اتساع الفجوة لمصلحة اليهود. مؤشر الصحة للعام 2007 يبلغ 0.2108: مقابل 0.2076 في العام 2006.

ارتفعت **قيمة مؤشر الإسكان للعام 2007** ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالسنة الماضية. ويبلغ مؤشر الإسكان 0.2706: مقابل 0.1446 في العام 2006 (الأدنى بين المؤشرات الخمسة في العام 2006).

ومرّد هذا الارتفاع الملحوظ في مؤشر الإسكان إلى إضافة متغيرين جديدين. وبما أنّ عدد المتغيرات الذي يتوافر بحوزتنا قليل نسبياً، يؤثر كل واحد منها تأثيراً كبيراً نسبياً.



تراجَع مؤشّر التربية والتعليم للعام 2007 قليلاً. مقارنةً بمؤشّر العام 2006. وما يعنيه الأمر هو أنّ الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم قد تقلّصت بعض الشيء. ووصلت قيمة مؤشّر 2006 إلى 0.3420، بينما وصلت قيمته في العام 2007 إلى 0.3413.

مؤشّر التشغيل للعام 2007 يبلغ 0.3705، وهي قيمة متدنية مقارنةً بقيمة مؤشّر التشغيل في العام 2006 الذي وصل إلى 0.3882. سبب التراجع هو التغييرات التي أدخلت هذا العام على المؤشّر. وكذلك حُدّفت تغييرات تصف انتشار الفقر وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على التراجع في نسب الفقر.

تعتبر قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعي 2007 الأعلى بين قيم المؤشّرات التجميعية. وتبلغ هذا العام 0.5595. تشير قيمة المؤشّر إلى اتّساع الفجوات بين اليهود والعرب -مقارنةً بالعام 2006-. لم نشمل هذا العام في مؤشّر الرفاه متغيّرات من مجال التشغيل. على الرغم من العلاقة الوثيقة بين المجالين. وذلك لاعتقادنا بأنّ الفصل بينهما سيُطرح بوضوح أكبر نتائج السياسات المتّبعة في كلّ واحد من المجالين.

مؤشّر المساواة الموزون

الجدول "أ": احتساب قيمة المؤشّر الموزون

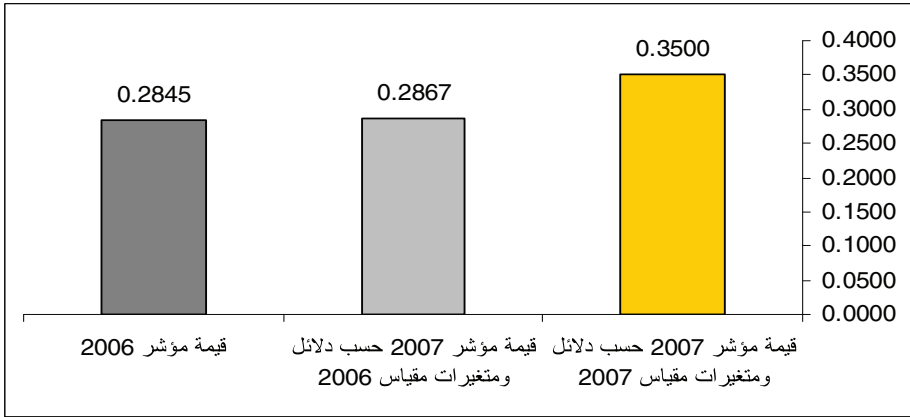
الإنفاق القومي	مليون شيكل 2006	مليون شيكل 2007	المؤشّر الموزون 2006 بالنسب	المؤشّر الموزون 2007 بالنسب	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007	مؤشّر 2006	مؤشّر 2007
التربية والتعليم	45.293	49.972	20.6	20.6	0.3420	0.3330	0.3413	0.3413	0.0704	0.0704	0.0685	0.0704	0.0704	0.0704
الصحة	44.090	49.000	20.2	20.0	0.2076	0.2108	0.2108	0.2108	0.0416	0.0416	0.0425	0.0416	0.0416	0.0416
الإسكان	64.583	72.884	29.3	30.0	0.1445	0.1461	0.1461	0.1461	0.0424	0.0424	0.0438	0.0424	0.0424	0.0424
الرفاه الاجتماعي	55.290	61.264	25.1	25.2	0.4418	0.4589	0.4589	0.4589	0.1110	0.1110	0.1157	0.1110	0.1110	0.1110
التشغيل	10.901	9.882	5.0	4.1	0.3882	0.3991	0.3991	0.3991	0.0192	0.0192	0.0162	0.0192	0.0192	0.0192
	220.157	243.002	100	100.0					0.2846	0.2846	0.2867	0.2846	0.2846	0.2846
									0.3500	0.3500	0.3500	0.3500	0.3500	0.3500

جرى احتساب مؤشّر المساواة الشامل بواسطة مؤشّر الخمسة في مجالات الصحة والإسكان والتعليم والتشغيل والرفاه الاجتماعي. وجرى تحديد وزن كلّ واحد من المؤشّرات التجميعية في المؤشّر الموزون حسب الإنفاق القومي (مجموع الإنفاق العام والإنفاق الخاص) في كلّ واحد من المجالات. لكون الإنفاق العام والإنفاق الخاص في هذه المجالات يعكسان سياسة الرصد وسلّم الأفضليّات، لذا فهما يعكسان الوزن المنسوب لكلّ مجال في الممارسة اليومية لعامة الناس. يعرض الجدول أعلاه حصّة كلّ واحد من المجالات (بالنسب المئوية) من مجموع الإنفاق القومي في المجالات الخمسة. وجرى تحديد وزن المؤشّر التجميعي في كلّ واحد من المجالات حسب حصّة كلّ واحد منها من مجموع الإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.



تشير قيمة مؤشر المساواة الموزون للعام 2007 إلى ارتفاع في درجة انعدام المساواة بين اليهود والعرب. أضيف هذا العام 12 متغيراً جديداً للمؤشر. وحُذف منه 28 متغيراً آخر. هذه التغييرات كانت السبب الأساسي في ارتفاع قيمة المؤشر واستقراره على 0.3500. على الرغم من ذلك، حصل ارتفاع طفيف في قيمة مؤشر العام 2007 (0.2867) حتى دون احتساب التغيير في منظومة الدلائل والمتغيرات، وذلك مقارنة بمؤشر العام 2006 (0.2845). مما يشير إلى حصول ارتفاع في مدى انعدام المساواة.

الرسم "ب": التغيير في قيمة مؤشر المساواة الموزون بين العامين 2006-2007



مؤشر المساواة 2007 - مقدمة وشرح

تُشتق قيمة المساواة من الفرضية الأساسية التي مفادها أن قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشري، وهي التي منحهم حقاً طبيعياً بالعيش بكرامة. العيش الكريم هو حق لكل إنسان بصرف النظر عن الفروق، كالثراء، والنشأ العرقي، والقومية، والمعتقد الديني، والجنس، والميول الجنسية، والموروث الجيني، والصحة، والثقافة، على الرغم من ذلك، يستوجب هذا الحق الأساسي الكونتي في الحياة الكريمة، يستوجب مراعاة الاختلاف المتعدد الأوجه بين بني البشر. يولد الناس ضمن ظروف حياتية متباينة، وهي التي تؤثر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيق الحقوق الأساسية التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع، ومع طريقة توزيعها بين أعضائه.¹

تنبع أهمية تطبيق المساواة كقيمة إنسانية من دوافع أخلاقية قيمية، ومن دوافع نفعية على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقي، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعي لجميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعياً، تُعتبر المساواة شرطاً أساسياً لتطبيق النظام الديمقراطي. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيوية لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريين في المجالات الحياتية المختلفة، مثل الاقتصاد والتربية والصحة. وأشارت دراسات كثيرة أن التمييز والفجوات الاقتصادية الاجتماعية العميقة تمسّ بالإجازات في جميع المرافق الحياتية.² يضاف إلى ذلك أن المساواة ضرورية لبلورة الاتفاق الاجتماعي والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش التمييز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.³ خلق التزام الدولة والمنظمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الإهتمام بها عند اتخاذ القرارات، ووضع السياسات)، خلق حاجة متزايدة إلى تطوير أداة متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكانية المختلفة. بادرت الأمم المتحدة إلى بناء مؤشرات التنمية البشرية (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانية بين الدول. في الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت العصبة المدنية الوطنية (National Urban League) إلى بناء مؤشر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتحاد الأوروبي، طرحت مبادرات لبناء مؤشر مساواة جندي. وعلى ضوء اتساع ظاهرة الهجرة يجري العمل على قدم وساق على بناء مؤشر الاحتواء الأوروبي (European Inclusion Index). بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة.

يُعتبر مؤشر المساواة بين اليهود والعرب المؤشر التجميعي الأول من نوعه في إسرائيل من حيث تحليله المنهجي للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشر نرغب في عرض صورة واسعة قدر الإمكان لحالة المساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسية: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسية؛ المساواة الاجتماعية السياسية. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُملئه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتى الآن، تقتصر معالجة المؤشر على الجانب الاجتماعي الاقتصادي، وسيشكّل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الصحة؛ الإسكان.

بغية تقييم مستوى المساواة كمياً بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيرات، نمة حاجة إلى بناء مؤشر تجميعي (تكاملتي). يمكن بواسطته ربط جميع المتغيرات معاً، ومؤزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميعي وزناً لكل واحدة من المجموعات السكانية حسب حصتها من المجموعة السكانية العامة، وبأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكل واحد من المتغيرات، ما يعنيه الأمر هو أنه، وفي ظروف المساواة، ستناسب حصة كلّ مجموعة في إجمالي «كعكة» الموارد مع حصتها في المجموعة السكانية العامة. تجري مؤزنة المؤشرات التجميعية الخمسة داخل مؤشر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحة؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشر الموزون بالتواؤم مع حصة كلّ واحد من المجالات من المجموع العام للإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.

1 Edward N. Zalta (Ed.). *Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford CA: Centre for the Study of Language and Information. Stanford University. 1998.

2 United Nations Development Programme. "Inequality and Human Development" *Human Development Report*. 2005.

3 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. القدس، أيلول، 2003. ص 43.



أهداف المؤشر

يخدم مؤشر المساواة الأهداف المركزية التالية:

- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواجزها.
- مراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنية معطاءة، وعلى محور زمني متواصل.
- التأثير على الرأي العام بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات بين المجموعتين السكانيّتين.

جمهور الهدف

جمهورا الهدف الأساسيان للمؤشر هما المؤسسات الحكوميّة والجمهور العريض. وإلى جانب المتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسسات الحكم، ثمة حاجة إلى تعميق الوعي العامّ للنتائج الهدّامة المترتبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكانيّة التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكن من مواجهته بنجاحة أكبر.

استخدامات المؤشر

يُستخدم المؤشر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة. ومراقبة التقدّم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمني متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدّمة، الإشارة -بواسطة المؤشر- إلى إمكانيّة الربط بين متغيّرات مختلفة ونواتج ميدانيّة.

جمهور المؤشر

استقينا جُلّ معطيات المؤشر من دائرة الإحصاء المركزيّة التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكانيّة: 1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكّان القدس الشرقيّة؛ 2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛ 3. آخريّن، أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب. يتطرق مؤشر المساواة إلى مجموعتين سكانيّتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل، بمن في ذلك سكّان شرقيّ القدس؛ بينما تضمّ الفئة الأخيرة اليهود وآخريّن -أبناء ديانات أخرى من غير العرب.

مصادر معطيات المؤشر

أستقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشر من معطيات قائمة، درجت على نشرها دائرة الإحصاء المركزيّة، ومؤسسة التأمين الوطنيّ ومواقع الوزارات المختلفة. بالإضافة إلى معطيات وقّرتها لنا أقسام إتاحة المعلومات في الوزارات الحكوميّة المختلفة. تتعلّق جودة نتائج المؤشر -إلى مدى بعيد- بحجم المتغيّرات التي يشملها، وكذلك بجودة تلك المتغيّرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفرها لنا الوزارات الحكوميّة كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشر، وكي نتمكن بالتالي من تقديم عرضٍ أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواة، وللفرص الكامنة لتعزيره.

عيّنة مدن وقرى

لا تُقدّم جميع المعطيات التي تتوافر لدينا بصورة جمعيّة، ويجري نشر بعضها حسب البلدة. في هذه الحالات، يجري استخدام عيّنة من البلدات تضمّ أحد عشر زوجاً من المدن والقرى (يتضمّن كلّ منها مدينة -أو قرية- يهوديّة وأخرى عربيّة)، متقاربين من حيث عدد السكّان، وينتميان إلى اللواء الجغرافيّ ذاته (راجعوا الجدول «ب»).



الجدول «ب»: عينة بلدات يهودية وعربية

مدن وقرى عربية		مدن وقرى يهودية		الواء
عدد السكان 2006 (بالآلاف)	اسم البلد	عدد السكان 2006 (بالآلاف)	اسم البلد	
64.8	الناصرية	50.4	نهرية	لواء الشمال
25.0	سخنين	24.7	مجدال هعيمق	
10.8	عين ماهل	8.4	حتسور هجليبيت	
42.2	أم الفحم	39.7	كريات موتسكين	لواء حيفا
11.4	جسر الزرقا	10.6	بنيامينا- غفعات عاده	
33.9	الطيبة	37.5	راس العين	لواء المركز
21.1	الطيبة	26.2	كريات اونو	
17.4	فلنسوة	25.5	يهود- نفيه إفرام	
5.8	أبو غوش	3.1	كريات يعارم	لواء القدس
40.6	رهط	33.4	ديونا	لواء الجنوب
10.3	الكسيفة	8.5	بروحام	

دلائل ومتغيرات

يشمل مؤشر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل و 96 متغيرًا. نرغب في أن يشمل المؤشر تلك الدلائل والمتغيرات التي تحظى بأكبر قدر من القبول أو الاتفاق، ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوّعة (أفراد؛ عائلات؛ مجموعات سكانية؛ منطقة جغرافية - وغير ذلك) بواسطتها يمكن تجسيد أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغيرات المطلوبة في السياسات العامة.⁴ يمكن تصنيف متغيرات المؤشر حسب تصنيفات مختلفة، ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيرات تصف الدواخل - على سبيل المثال - ومتغيرات تصف النواتج).

يتطوّر مؤشر المساواة تدريجيًا، وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشر. على الرغم من ذلك، نحن ندرك أن التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيرات تمس بتتالي المؤشر، لذا سيجري مرّة كل بضعة سنوات إدخال التغييرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشر وتتاليه. هذا العام، أدخلنا تغييرًا على منظومة الدلائل والمتغيرات، وهو ما أدى إلى المساس بتتالي المؤشر -مقارنةً بمؤشر 2006-. استنادًا إلى ذلك، يظهر المؤشر هذا العام بقيمتين: الأولى مؤشر 2007 الذي يعتمد على منظومة الدلائل والمتغيرات من العام 2006، والثانية مؤشر 2007 الذي يعتمد على المنظومة الجديدة. أدخل 12 متغيرًا جديدًا على المؤشر، ومن المتغيرات التي ضُمَّت في معادلة المتغيرات والدلائل التابعة لمؤشر 2006 جرى إنقاص 28 متغيرًا، فلم تُضمّ إلى مؤشر 2007.⁵

مدى قيم المؤشر

يتحرّك مدى قيم المؤشر، *index*، بين «-1» و «1». عندما تكون قيمة المؤشر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامة؛ وكلّما انحرف المؤشر نحو قيمة «1»، دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وعندما ينحرف المؤشر نحو قيمة «-1»، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

4 راجعوا قائمة الدلائل والمتغيرات، ص....

5 راجعوا الشروح والتفاصيل حول إضافة أو إنقاص متغيرات أو دلائل في كلّ واحد من فصول المؤشر.



عرض رياضي

يتمثل كل متغير بواسطة المعدل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ c_i . بحيث يشير i إلى متغير معطى من أصل n متغيرات مختلفة. لكل فاكتر c_i هنالك c_{ij} . حيث يشير j إلى مجموعة سكانية معطاة من مجموع m من المجموعات السكانية الفرعية (في الحالة الماثلة أمامنا: $m=2$ ، وهذا يشير إلى اليهود والعرب).
يمكن احتساب معدل القيمة لكل متغير i للمجموع العام للسكان (وسيشار إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^m p_j c_{ij}$$

بحيث p_j يكون عامل (فاكتور) التوزين للمجموعة السكانية ويسري: $\sum_{j=1}^m p_j = 1$

بغية ضمّ متغيرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، جرى معايرة كل فاكتر c_i لفاكتور جديد، N_i بحيث:

$$N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$$

لذا، لكل i يتولد متغير ثنائي مع تلاؤم مقادير $\sum_{j=1}^m N_{ij} = 1$ مع معدل يساوي

$$\bar{N}_i = \sum_{j=1}^m N_{ij}$$

وانحراف معياري يساوي $S_i = (\bar{N}_i * (1 - \bar{N}_i))^{0.5}$

20

نعرف الفاكتر من الشكل $IND_j = \sum_{i=1}^n \frac{(\bar{N}_i / S_i)}{(p_j / S_i)}$

نقوم باحتساب المؤشر التجميعي لكل واحدة من المجموعات الفرعية بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث، ويشار إليه بـ IND_j . كالمجموع الوزون لفاكتور المتغيرات المعدل لنفس المجموعة السكانية الفرعية (N_i) بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغير المقلوب للانحراف المعياري S_i . الحصة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقع (expectation).

المؤشر IND_j احتسب لكل مجموعة فرعية على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشر نسبي جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكائيتين الفرعيتين المقسوم على القيمة الأقصوية للمؤشر بين المجموعتين السكائيتين الفرعيتين وأشير إليه بـ $index$.

في حالتنا، ثمة مجموعتان سكانيّتان (العرب واليهود)، ولذا $j=1, 2$. والمؤشر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالة الـ Max (..) تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكانية التي حصلت على أقل من الحصة التي تستحقّها حسب حصتها النسبية في المجموعة السكانية العامة. من المهم أن نشير هنا أنه، بغية المحافظة على جانس تأثير التغيير في قيم المتغير الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتجاه قيم المؤشر. ثمة متغيرات تؤثر على نحو إيجابي في وضع المجموعة السكانية الفرعية



كلما ارتفعت قيمة معدّلها. في المقابل، ثمة متغيّرات تؤثر سلباً في وضع المجموعة السكّانية الفرعية (علاقة عكسية). كلما ارتفعت قيمة معدّلها. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسنّ وضع المجموعة الفرعية. خضعت هذه المتغيّرات لعملية تحويل، وجرى تسجيلها بقيمتها العكسية (1 يُقسم على معدّل المتغيّر). لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيّرات.

صفات وميّزات المؤشر

- يحمل المؤشر صفات إحصائية متعارفاً عليها في مثل على النوع من المؤشرات.
- يتميز المؤشر بقدرة على تنبؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمة أهمية قصوى لقيمة بارامتر المؤزنة في معادلة المؤشر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يكن لها أن تكون قيمة مختلفة للدلائل ومؤشرات مختلفة). تعتبر عن السياسات الموضوعية أو التوزيع الحقيقي. أو بدل ذلك كتناسب كمّي بين مجموعتين سكّانيتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحداً وثابتاً، تؤثر قيم المتغيّرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكّانيتين. عند وجود تغيّر في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيّرات، تؤثر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيّرات مختلفة لبارامتر المؤزنة لمتغيّرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترحة.
- كلما كان انتشار المتغيّرات بمفهوم المساواة بين عزم (moment) أول (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكّانيتين، اقتربت قيمة المؤشر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشر $index$ بالحسبان قيمة المتغيّر i المعايير لمجموعة سكّانية واحدة وكذلك المسافة بين المتغيّر i المعايير في مجموعة سكّانية واحدة وبين المتغيّر i المعايير في المجموعة السكّانية الثانية.
- يُعتبر المؤشر $index$ دالة لبارامتر المؤزنة، حصّتها في الحيزما عدا الأطراف
- (في الأطراف قيمة المؤشر صفر، لعدم قيام فرضية وجود مجموعتين سكّانيتين).
- بوجود معطى شكّل انتشار المتغيّرات في المجموعتين «أ» و «ب»، وبافتراض أنّ انتشار المتغيّرات في المجموعتين «أ» و «ب» ليس متماثلاً بمفهوم عزم أول وعزم ثانٍ، عندها تنوجد قيمة \hat{a} لبارامتر المؤزنة a والذي بالنسبة له $index > 0$. عندما $\hat{a} \geq a \geq 0$ ، كلما قام a بالتداخل في \hat{a} تداخل $index$ لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما يتداخل $a > \hat{a} \geq 1$ و $a - 1$ ، يتداخل عندها $index$ لعد مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين السكّانيتين واسعة، هنالك مجال لبارامتر المؤزنة $(\hat{a}, 0)$ فيه يتداخل $index$ في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعية المرجعية، ممّا يضمن مستوى عدم مساواة معطى في نطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشر الموزون

يلخص المؤشر الموزون ويجمع المؤشرات التجميعية الخمسة، ويعكس بُعد المجموعتين السكّانيتين عن نقطة المساواة. جرّت مؤزنة كلّ واحد من المؤشرات التجميعية حسب الوزن النسبي لكل واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القومي. يرجع منطلق المؤزنة في الإنفاق القومي إلى حقيقة أنّ الإنفاق القومي يشمل مجموع الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحلي، والمؤسسات غير الربحية) بالتلازم مع السياسات الموضوعية وسلّم الأفضليات القومي. وكذلك مجموع الإنفاق الخاصّ (الأسر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات، مجموع مركبات حاصل ضرب قيم المؤشرات في المجالات الخمسة في النسب المئوية للإنفاق القومي يعرض المقابل النهائي بين رصد الحكومة والأسر وبين الموارد الفعلية.

طريقة الاحتساب

احتساب قيمة المؤشر جرى من خلال استعمال الالاحة الألكترونية (Excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشر لتغييرات في بارامتر المؤزنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكّانيتين في جميع المجالات.



الفصل الأول: مؤشّر الصحة

يعمل اليوم في إسرائيل جهاز صحيّ عام، وتم إدراج الخدمات الصحيّة في قانون التأمين الصحيّ الرسميّ. تتوافر هذه الخدمات الصحيّة مقابل مشاركة ماليّة منخفضة (نسبيّاً). يُسدّدها الجمهور من خلال ضريبة متدرّجة (ترتفع مع ارتفاع الدخل). على الرغم من ذلك، يؤدّي الارتفاع المتواصل في أسعار الخدمات الصحيّة إلى تعاضم عدم المساواة في مُتاحيّتها. وهو ما يُلقى بظلال سوداء على الإنجازات التي جرى تحصيلها في هذا المجال⁶.

«عدم المساواة في الصحة» مفهومٌ متعدّد الأبعاد، ويتطرق -أولاً وقبل كلّ شيء- إلى جميع الفروق في الحالة الصحيّة، الفروق التي تقاس بالفرض المتاحة للصحة، وفي تفتّشي الأمراض والأوبئة، وفي الإعاقات، وفي الموت، بالإضافة إلى ذلك، يتطرق هذا المفهوم إلى الفروق المتعلقة بمُتاحيّة الخدمات الصحيّة (إلى أيّ درجة تعكس توزيعاً للمجموعات السكّانية الفروق في الاحتياجات؟)؛ وإلى الفروقات في جودة الخدمات (هل تحصل المجموعات السكّانية الأكثر عرضة للتضرّر على خدمات ذات جودة عالية؟ وهل يجري توفير هذه الخدمات من خلال ملاءمتها لثقافتها، ومدخولاتها، ومستوى دراستها؟)؛ وإلى الفروق في استخدام الخدمات، والفروق

في نتائج عمليّة العلاج (سواء كانت تلك نواتج علاجيّة، أم نتائج تطوير الصحة، أم نشاطات للوقاية من الأمراض)⁷. ثمة أسباب عدّة لعموم عدم المساواة في المجال الصحيّ، تتربط في علاقات متبادلة، ومن المتفق عليه اليوم أنّ السبب الرئيس لغياب المساواة هو وجود فروق أو فجوات اجتماعيّة اقتصادية تشمل فروقاً في الدخل وفي الثقافة الدرسيّة، والتشغيل، والمسكن، وكلّها تتأثر بسياسات عامّة في مجالات لا تقع ضمن مسؤوليّة الجهاز الصحيّ. ويمكن للفروق الثقافيّة هي الأخرى أن تعزّز عدم المساواة في الصحة، إن لم توفر الخدمات من خلال مواءمتها ثقافيّاً. وثمة سبب مهمّ آخر لغياب المساواة في الصحة، يتمثّل في وجود فروق في الانكشاف للبيئة الخارجيّة (تلوث الجو، المخاطر التشغيليّة، وغيرها)، وللبيئة البيولوجيّة (الأمراض المعدية)، أو لبيئة بشريّة خطيرة (العنف). من شأن كلّ هذه الفروق، ذات الارتباط بالميّزات الاجتماعيّة والثقافيّة للسكّان، أن تعزّز عدم المساواة في صحّة السكّان⁸. عندما نقوم بتقدير مستوى المساواة بين الجمهورين العربيّ واليهوديّ، يمكننا الإشارة -بعامّة- إلى أنّ الاختلاف في ميّزات السكّان العرب الديمغرافيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، والجيّنيّة، هذا الاختلاف ينعكس في ميّزات صحيّة مغايرة لميّزات السكّان اليهود بكلّ ما يتعلّق بانتشار الأمراض والأوبئة، وعدد الوفيات، واستخدام الخدمات الصحيّة، والمعلومات، والمواقف المتّخذة حيال المواضيع الصحيّة، وغيرها⁹. لقد تبين أنّ لقانون الصحة الرسميّ تأثيراً إيجابياً على الجمهور العربيّ في إسرائيل في منحيّين اثنين: أولهما أنّ جميع المواطنين ينتفعون أو يستفيدون من تأمين صحيّ وُفق القانون؛ وثانيهما أنّ المنافسة بين صناديق المرضى على ضمّ أعضاء جدد، أدّت إلى ضمّ سكّان المناطق البعيدة عن المركز (بما في ذلك البلدات العربيّة) على نحو فعّال، وفي بلدات عديدة شجّدت عيادات جديدة وتوافرت فيها - للمرّة الأولى - خدمات الأطباء المختصّين¹⁰.

على الرغم من ذلك، تولّدت عبر السنين نزعات مختلفة، من ناحية، طرأ تحسّن على الحالة الصحيّة للجمهور العربيّ، وارتفع متوسط العمر المتوقع، وانخفضت نسبة وفيات الرضع، وتراجعت نسبة الإجاب، وتراجع كذلك عدد الوفيات الحاصلة بفعل العيوب الولادية (Congenital disorder)، وبفعل الأمراض التلوّثيّة وأمراض القلب والأوعية الدمويّة. بالإضافة إلى ذلك، طرأ تحسّن ملموس على مستوى الخدمات الصحيّة ومُتاحيّتها للجمهور، من ناحية أخرى، اتّسعت الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين: طرأ ارتفاع مقلق في تفتّشي مرض السكريّ، وفي نسب حالات الوفاة من هذا المرض، وسُجّل ارتفاع في ظاهرة

6 يعكوف كوب (محرّر)، رصد الموارد للخدمات الاجتماعيّة 2006، القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل، 2007.
7 ليئون أبشتاين، راحيل غولدفوغ، شروق إسماعيل، مريم غرينشتاين وباروخ روزين، تقليص عدم المساواة وغياب العدل في الصحة في إسرائيل: نحو سياسة قوميّة وخطة عمل - تقرير تلخيصي، القدس: مايرز- جوينت- معهد بروكدايل، مركز سموكثير لدراسة السياسات الصحيّة، 2006.

8 أبشتاين وآخرون، تقليص عدم المساواة وغياب العدل في الصحة في إسرائيل، 2006.

9 جلال طريبه، الوضع الصحيّ للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004، تل هشومير: وزارة الصحة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض، 2005.

10 ميخال طافيفيان- مزراحي والون روبينشتاين، حالة الأولاد العرب في إسرائيل (جرى تقديمه إلى عضو الكنيست عصام مخول)، القدس: الكنيست، مركز الأبحاث والمعلومات، 2004.

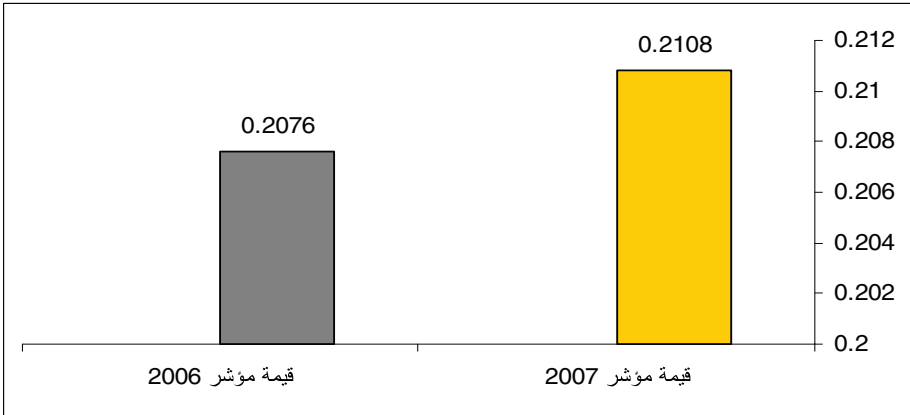


السمنة الزائدة، وبخاصة في صفوف النساء العربيات البالغات. وما زالت نسب التدخين في صفوف الرجال العرب مرتفعة، ومثلها نسب حالات الوفاة الحاصلة بفعل العيوب الولادية، وأمراض القلب والأوعية الدموية، كما حصل ارتفاع في حالات الإصابة بأمراض خبيثة.¹¹

قيمة مؤشر الصحة للعام 2007 - 0.2108

طراً ارتفاع على قيمة مؤشر الصحة للعام 2007، بالمقارنة مع السنة الفائتة، أي إن الفجوة بين اليهود والعرب قد اتسعت قليلاً في هذا المجال لمصلحة اليهود. اتسعت الفجوة في متوسط العمر المتوقع لدى الرجال والنساء، واتسعت كذلك في نسب حالات وفيات الرضع. وحصل اتساع في الفجوة بين اليهود والعرب في نسب حالات الوفيات في بعض الأعمار المنتقاة من سن 60 عاماً فما فوق (في صفوف الرجال كما في صفوف النساء). أمّا في مجال التدخين، فقد تقلصت الفجوة بين اليهود والعرب، وطراً تراجع بسيط في نسبة المدخنين في صفوف الرجال والنساء من المجموعتين السكانيّتين، لكنّ هذا التراجع في صفوف العرب كان أكبر من التراجع في صفوف اليهود.

الرسم 1.1 : التغيير في قيمة مؤشر المساواة في الصحة بين العامين 2006-2007



دلائل ومتغيرات

بغية فحص مستوى المساواة في مجال الصحة، جرى اختيار ثلاثة دلائل: متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ نسبة المدخنين؛ نسبة الوفيات، وكما في المؤشرات الأخرى، كان في مقدورنا -في حالة مؤشر الصحة- تجسيد حالة المساواة بين اليهود والعرب في المجال الصحيّ لو توافرت لدينا تنويعاً أكبر من المعطيات السنويّة.

متغيرات	دلائل
1. متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب السنّ والمجموعة السكانيّة	معدّل العمر
2. نسبة المدخنين حسب السنّ والمجموعة السكانيّة	سلوك معزّز للصحة
3. نسبة وفيات الرضع حسب المجموعة السكانيّة	نسب الوفاة
4. نسب الوفاة في بعض الأعمار المنتقاة حسب الجنس والمجموعة السكانيّة	

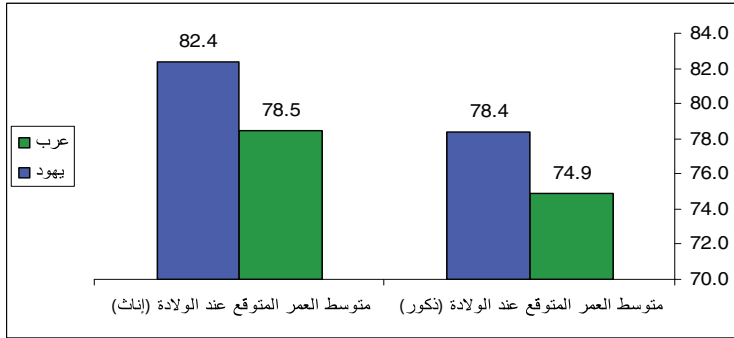
11 طريبه، الوضع الصحيّ للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004، 2005.



متوسط العمر المتوقع عند الولادة

يُعتبر متوسط العمر المتوقع عند الولادة مئابة حالة من التجريد الإحصائي معتمدة على نسب حالات وفاة قائمة بميزة للسنة. يعرف متوسط العمر المتوقع بأنه معدل عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الفرد في سنّ معطاة، إذا انسحبت نسب الوفاة في الحاضر على المستقبل كذلك.¹² ويُعتبر متوسط العمر المتوقع مؤشراً يتيح إجراء مقارنة بين الحالة الصحيّة للمجموعات السكانيّة داخل دولة ما، وفي العالم بعامّة. متوسط العمر المتوقع في صفوف الذكور في إسرائيل مرتفع مقارنة بنظيره في دول الاتحاد الأوروبي، بينما هو أكثر تدنيّاً لدى الإناث.¹³ يتطرق الرسم 1.2 في ما يلي إلى متوسط العمر المتوقع لدى اليهود والعرب، واستناداً إليه فإنّ متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى اليهود (الذكور والإناث على حدّ سواء)، يفوق بأربع سنوات متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى العرب. ويشير فحوص الاتجاهات - على امتداد سنين طويلة - إلى ارتفاع متواصل في متوسط العمر المتوقع في صفوف المجموعتين السكانيّتين على حدّ سواء، لكن الارتفاع في صفوف العرب أشدّ بطئاً، ولذا فإنّ الفجوات بين اليهود والعرب أخذت بالانحسار. واستناداً إلى معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، ارتفع متوسط العمر المتوقع لدى اليهود في الفترة الواقعة بين 1970-2006 بـ 8.6 عام وبـ 8.9 عام (لدى الرجال والنساء - على التوالي). وارتفع متوسط العمر المتوقع لدى العرب في الفترة المذكورة بـ 6.1 عام وبـ 6.2 عام (لدى الرجال والنساء على التوالي).¹⁴

الرسم 1.2: متوسط العمر المتوقع لدى الذكور والإناث حسب المجموعة السكانيّة



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007.

سلوك مُعزّز للصحة

الامتناع عن التدخين، بالإضافة إلى المحافظة على اللياقة البدنيّة، والتغذية السليمة، هي عادات ضروريّة للمحافظة على الصحة السليمة. لا تُنشر معطيات سنويّة حول العادات الصحيّة (كالمحافظة على اللياقة البدنيّة، والتغذية السليمة)، ولذا لن يشملها المؤشر. على الرغم من ذلك، من المعروف أنّ هنالك فجوات واسعة بين اليهود والعرب في كلّ واحد من المجالات المذكورة أعلاه. في العام 2003، أصدرت وزارة الصحة، ولأوّل مرّة، استطلاعاً حول الحالة الصحيّة والتغذية القطرية في الفترة الواقعة بين 1999-2001. أظهر الاستطلاع وجود فجوات بين اليهود والعرب (رجالاً ونساءً) في موضوع ممارسة النشاط الجسمانيّ خلال ساعات الفراغ، وتبيّن أنّ 23.7% من النساء اليهوديات يمارسن النشاط الجسمانيّ، مقابل 8% فقط من النساء العربيات، أما في صفوف الرجال، فقد تبيّن أنّ نسبة اليهود الذين مارسوا هذا النشاط قد بلغت ضعفي نسبة العرب (22.7% مقابل 11.2%). بالإضافة إلى ذلك، أظهر الاستطلاع وجود فجوة بين اليهود والعرب في نسبة ذوي/ ذوات السمعة الزائدة. هذه الفجوات واسعة، وبخاصّة في صفوف النساء (54% لدى اليهوديات مقابل 74.6% لدى العربيات)، ولدى الرجال كذلك (63.1% لدى اليهود، مقابل 71.9% لدى العرب).¹⁵

12 طريبه، الوضع الصحيّ للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004، 2005، ص 38.

13 الصحة في إسرائيل 2005 - معطيات منتقاة، تل هشومير؛ وزارة الصحة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض، 2006 ص 31.

14 الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007.

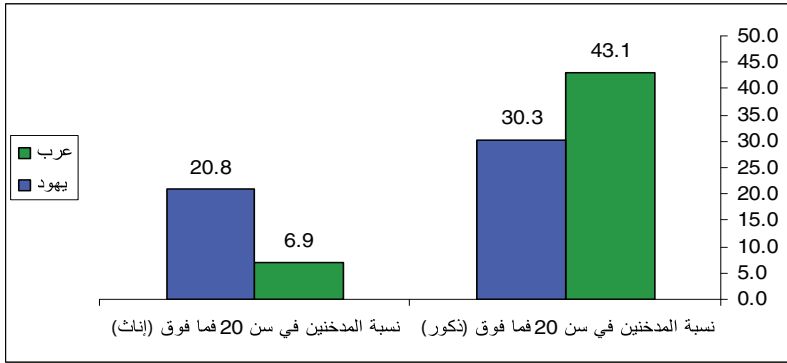
15 استطلاع الحالة الصحيّة والتغذية القوميّ الأول 1999-2001، تل هشومير؛ وزارة الصحة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض، وزارة الصحة، 2004.



التدخين

من معطيات العام 2007، يُستدلُّ أنّ نسبة المدخنين تتراجع في صفوف المجموعتين السكانيّتين. وقد كانت نسب التراجع لدى العرب أعلى. ولذا تقلّصت الفجوة قليلاً. نسبة المدخنين في صفوف الرجال العرب ما زالت مرتفعة -مقارنة بالرجال اليهود-: وتبلغ 43.1%، مقابل 30.3% في صفوف اليهود. النسبة في صفوف النساء معكوسة، إذ إنّ نسبة النساء اليهوديات المدخنات (20.8%) تفوق نسبة النساء العربيات المدخنات (6.9%) بثلاثة أضعاف.

الرسم 1.3: نسبة المدخنين حسب الجنس والمجموعة السكانية



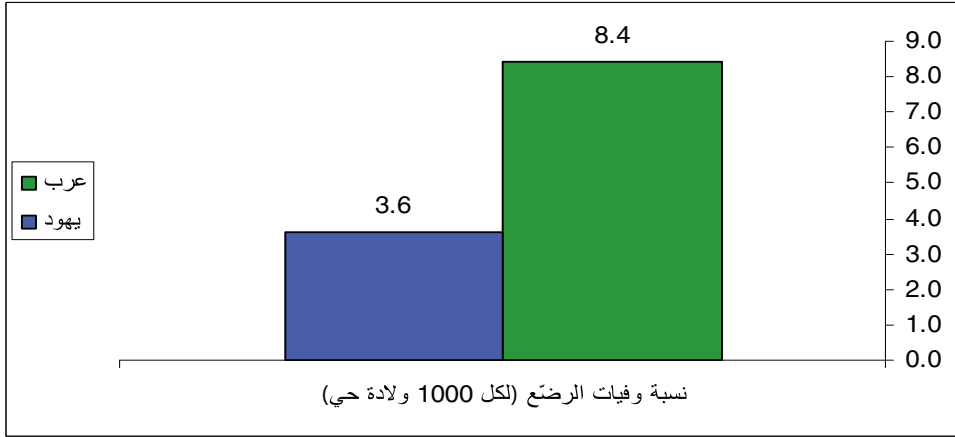
المصدر: تقرير وزير الصحة حول التدخين في إسرائيل 2006-2007، وزارة الصحة، 2007.

وفيات الرضع

تُعتبر نسبة وفيات الرضع مؤشراً بالغ الأهمية في رسم التقييمات حول الحالة الصحيّة للمجموعات السكانية. تشير المعطيات في الرسم البيانيّ أدناه إلى وجود فجوة واسعة بين المجموعتين السكانيّتين في كلّ ما يتعلق بوفيات الرضع. ويبلغ هذا المعطى لدى اليهود 3.6 (لكلّ 1000 ولادة حيّ)، بينما يصل لدى السكان العرب إلى 8.4.



الرسم 1.4: نسبة وفيات الرضع (لكل 1000 ولادة حي) حسب المجموعات السكانية



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية. الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

ثمة أسباب عديدة للوفيات في صفوف الرضع. ويمكن منع بعض حالات الوفاة بواسطة التشخيص في المرحلة التي تسبق الولادة: فحص ماء الرحم (ماء الرأس) والمشيمة. تُستخدم هذه الفحوص للتشخيص في مرحلة ما قبل الولادة، وهي مشمولة ضمن السلسلة الصحيّة للنساء اللواتي قد يكون جنينهنّ عرضة لمخاطر الخلل في الكروموزومات أو لأمراض وراثيّة. في الفترة الواقعة بين الفاتح من أيلول 1999 ونهاية آب 2001، وُلدت 33.684 امرأة ولادات حيّ في إسرائيل. وجرى إدراجهنّ (بسبب عمرهنّ خلال فترة الحمل) ضمن مُستحقّات فحوص مرحلة ما قبل الولادة، لكن 45% منهنّ فقط أُجرين هذه الفحوص.

عُثر على فروق كبيرة في استنفاد الفحوص بين المجموعات السكانيّة المختلفة؛ فقد وصلت نسبة النساء اليهوديّات اللواتي تخطّين سنّ الـ 35 وأُجريت لهنّ هذه الفحوصات إلى 52%. مقابل 15% في صفوف المسلمات، و 16% في صفوف الدرزيّات، و 58% في صفوف المسيحيّات.¹⁶ وعُثر كذلك على فروق في نسب إيقاف الحمل في صفوف اليهوديّات مقابل العربيّات؛ إذ تشير معطيات الفترة الواقعة بين العامين 1999-2001 إلى أنّ حصّة العربيّات في وقف الحمل عند إصابة الجنين بعاهة مفتوحة في قناة الأعصاب أقلّ من حصّة النساء اليهوديّات. جرى وقف 44% من حالات الحمل التي أُصيب فيها الجنين بعاهة مفتوحة في قناة الأعصاب في صفوف النساء العربيّات، مقابل 75% في صفوف اليهوديّات.¹⁷

يعرض الجدول 1.1 توزيعاً أسباب الوفاة في صفوف اليهود والعرب. ونسب وفاة الرضع حسب سبب الوفاة. ويتبيّن أنّه في كلّ واحد من أسباب الوفاة، تفوق نسب الوفاة في صفوف العرب نسبتهم في صفوف اليهود. فعلى سبيل المثال، تفوق نسبة وفاة الخداج لدى العرب نسبتهم في صفوف اليهود بـ 1.6 أضعاف، ونسب الوفاة بفعل عيوب وُلاديّة أكبر بـ 3 أضعاف. نسب الموت السريريّ أكبر لدى العرب بـ 4.8 أضعاف، ونسب الوفاة بسبب الأمراض التلوّثيّة أكبر بـ 3.7 أضعاف. بالإضافة إلى ذلك، ثمة اختلاف بين المجموعتين السكانيّتين من حيث توزيع أسباب حالات الوفاة، فأكثر أسباب الوفاة انتشاراً لدى العرب هي العيوب الولادية (38.6% من مجموع حالات الوفاة) بينما تُعتبر الولادة المبكّرة (الخداج) سبب الوفاة في نصف الحالات لدى اليهود 47.8%.

16 طريبه، الوضع الصحيّ للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004، 2005، ص 85.

17 المصدر السابق، ص 85.



**الجدول 1.1: تواتر أسباب موت الرضع، ونسب وفاة الرضع حسب سبب الوفاة،
وحسب المجموعة السكانية، 2005**

يهود		عرب		سبب الوفاة
نسبة الوفاة لكل 1000 ولادة حتى	النسبة من المجموع العام لحالات الوفاة	نسبة الوفاة لكل 1000 ولادة حتى	النسبة من مجمل حالات الوفاة	
1.54	47.80	2.42	30.36	ولادة مبكرة (خداج)
1.01	31.38	3.07	38.61	عاهات مولودة
0.18	5.57	0.87	10.89	موت سريري
0.09	2.64	0.34	4.29	أمراض تلوثية
0.15	4.99	0.21	2.64	قبل ولادي
0.01	0.00	0.21	2.64	سبب خارجي
0.13	4.11	0.39	4.95	آخر
0.11	3.52	0.45	5.61	غير معروف
3.22	100.00	7.96	100.00	المجموع

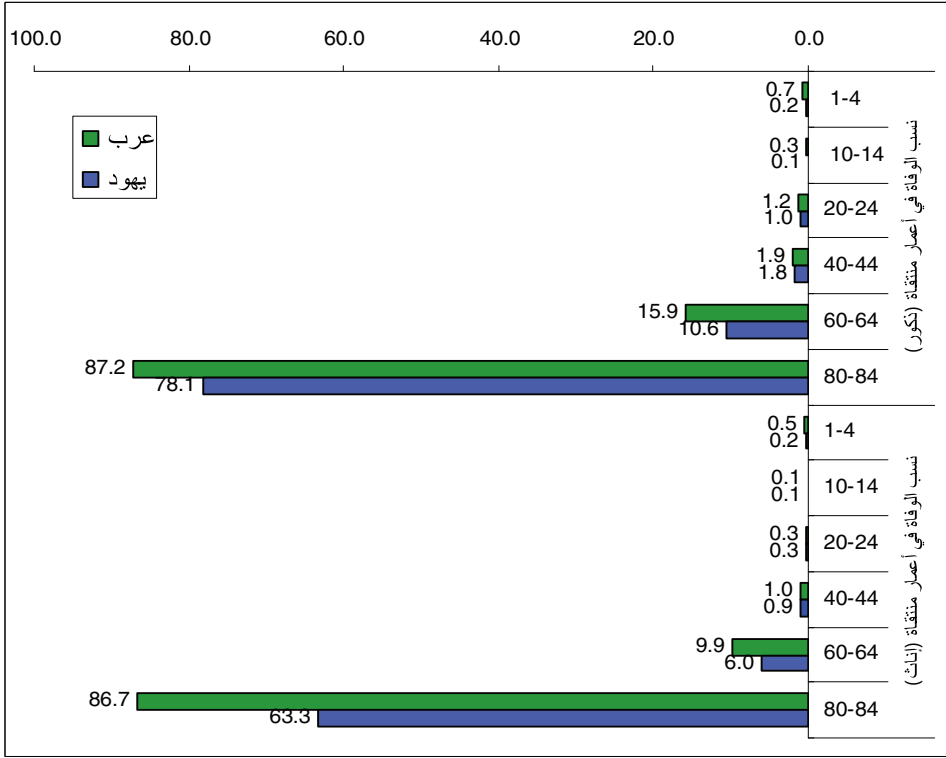
المصدر: أميناى يونا، معطيات وطنية حول وفيات الرضع والأطفال حتى سن 5 سنوات في إسرائيل، 2005

نسبة الوفاة حسب السن

يتناول الرسم التالي نسبة الوفيات لدى اليهود مقابل العرب في فئات عمرية متنافسة، وحسب الجنس. على وجه العموم، تُمكن الإشارة إلى حقيقة ملخّصها أنّ نسبة الوفيات لدى العرب أعلى في جميع الفئات العمرية، ولدى الجنسين. تبرز الفجوات بين المجموعتين السكّانيتين أكثر في سنّ الطفولة المبكرة (1-4 سنوات)، وفي سنّ الستين فصاعداً. ويُعزى هذا الأمر إلى كون هاتين الفئتين أكثر عرضة للمساس في كل ما يتعلّق بالبقاء (صراع البقاء). ومقارنة بمعطيات مؤشر 2006، لم يطرأ تغيير على نسب الوفيات في صفوف الفئة 1-4 أعوام لدى الجنسين. لكن الفجوات اتسعت بين العرب واليهود في كل ما يتعلّق بنسب الوفاة في سنّ الـ 60 فصاعداً. وبطبيعة الحال، يؤثّر الاتساع المتواصل في فجوات نسب الوفاة بين اليهود والعرب على استمرار اتساع الفجوة في متوسط العمر المتوقع بين المجموعتين السكّانيتين في صفوف الجنسين.



الرسم 1.5: نسبة الوفاة لكل 10000 نسمة حسب فئات عمرية منتقاة والمجموعات السكانية



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007



الفصل الثاني: مؤشر الإسكان

يُعتبر مجال الإسكان من أكثر المواضيع - إن لم يكن أكثرها - حساسيةً من حيث العلاقات بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل. ومرد ذلك إلى كون الإسكان هدف الاستثمار الأكبر للأفراد والأسر (households)*. ولأن الأمر يمس مسألة الأرض (التي تعتبر جوهر الصراع) مسأً مباشراً. وعلى الرغم من أن 93% من العرب يسكنون في شقق تقع ضمن ملكيتهم - مقابل نحو 70% من اليهود -، ثمة ضائقة إسكان حقيقية في صفوف المواطنين العرب. تتجسد هذه الضائقة في عدّة مناح:

- أ. ما زال مستوى التطوير في محيط منطقة السكن في جميع المدن والقرى العربيّة لا يستجيب للمعايير المتعارف عليها في دولة إسرائيل. ثمة نقص في المساحات والمباني العامّة، وكذلك فإنّ مستوى البنى التحتيّة والصيانة شديد التدنّي.
- ب. يستغرق بناء المسكن في المجتمع العربيّ وقتاً طويلاً نسبياً (تتعلّق المدة بالمقدرة الاقتصادية لصاحب البيت). وينتج عن ذلك أنّ الكثير من العائلات تسكن في بنايات لم يُستكمل بناؤها بعد. لذا فهي عرضة لخطر في مجال الأمان.
- ج. ثمة فجوات واسعة بين البلديات اليهوديّة والعربيّة في كل ما يتعلّق بجودة المباني ومستوى صيانتها، وفي وفرة القسائم والخدمات العامّة التي تعتبر ضروريّة للمحافظة على جودة حياة سكّان الشقق.
- د. الكثير من المساكن العربيّة بُنيت بدون ترخيص، لذا فهي واقعة تحت خطر أوامر الهدم والغرامات الباهظة. يسري هذا الوضع في منطقة النقب، وداخل المدن المختلطة، وفي البلديات العربيّة المختلفة.
- هـ. ثمة نقص في مبادرات البناء العامّ الذي يحظى بدعم حكوميّ. هذا النوع من البناء ضروريّ لتلبية لبعض طلبات المسكن في صفوف الجمهور العربيّ.
- و. الكثير من المواطنين العرب الذين يحاولون شراء شقق في أحياء داخل مدن يهوديّة أو مختلطة، يواجهون في الكثير من الأحيان معارضة على خلفيّة عنصريّة.
- ز. هنالك 45 قرية عربيّة بدويّة في النقب ما زالت تدرج تحت تعريف القرى غير المعترف بها، بكلّ ما يحمله الأمر من استحقاق من حيث شروط المسكن ومنظومة الخدمات والبنى التحتيّة.
- ح. بعض الأحياء العربيّة في المدن المختلطة ما زالت تعاني عدم الاعتراف بها، لذا يُحظر على أصحاب البيوت بالمفتاحيّة توسيع بيوتهم أو ترميمها.
- ط. مناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة مقلّصة للغاية، ولا تستجيب سلطات الدولة لطلبات توسيعها في المواقع الضروريّة لتخطيط وتوسيع مناطق السكن.
- ي. عبر السنين صودرت أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت بملكيّة السكّان العرب. لذا، فقد تقلّصت مساحات الأراضي التي يملكونها، وتلا ذلك تقلّص في وفرة المساكن، وحصل تعقيد في موضوع ملكيّة الأراضي. هذا التعقيد خلق صعوبات في استصدار رخص البناء.
- ك. لم تُبنِ بلدات جماهيريّة عربيّة، ولم تُبنِ مدينة عربيّة، على الرغم من الوعود التي يطلقها بعض الوزراء من حين إلى آخر.
- ل. لم يطرأ تحسّين على إشراك الجمهور العربيّ وتمثيله في مؤسّسات التخطيط. هذا التغيير ضروريّ من أجل تعزيز تأثير الجمهور العربيّ، وعرض احتياجاته بصورة واضحة أمام الأجسام المهنيّة، على نحو يجري معه تعزيز اهتمام مؤسّسات التخطيط بمسار عرض المساكن الشائع في البلديات العربيّة - البناء الذاتي، وهو الأسلوب الأكثر حضوراً (وشبه الوحيد) لتوفير عرض المساكن الذي يلبي الطلب المتزايد.

يجسد مؤشر الإسكان الضائقة القائمة على نحو جزئيّ فقط، وذلك لعدم توافر المعطيات السنويّة؛ فتلك لو توافرت، لكانت فد أعانتنا في طرح توصيف أكثر شموليّة للوضع، على ما يحمله من أبعاد متعدّدة.

* في سياق هذا الفصل، يُقصد بالأسرة جميع الأفراد الذين يقطنون في مسكن مشترك، وقد يشكّل هؤلاء عائلة نوويّة بالمفهوم التقليديّ، أو آية تركيبة من الأفراد الذين يديرون اقتصاداً منزلياً مشتركاً تحت سقف واحد.

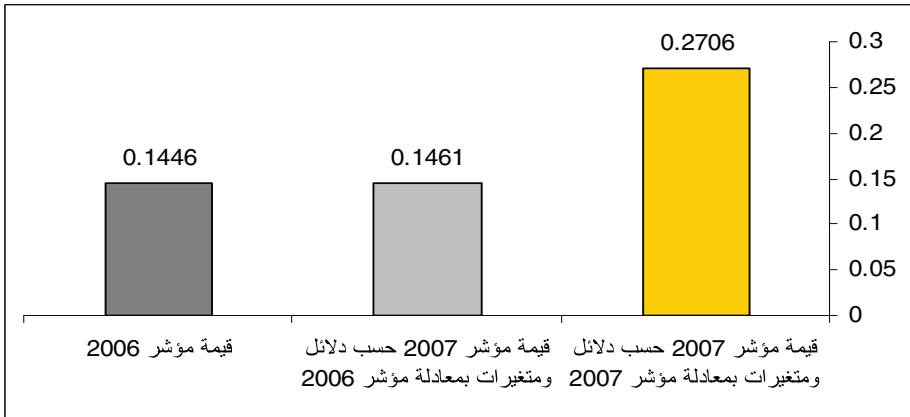


قيمة مؤشر الإسكان 2007 - 0.2706

تصل قيمة مؤشر الإسكان للعام 2007 إلى 0.2706. وفي هذا العام، أضفنا متغيرين جديدين، وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير للمؤشر من 0.1446 إلى 0.2706. يتوافق لدينا، في حالة مؤشر الإسكان، مجموعة قليلة نسبياً من المتغيرات، مما يجعل تأثير كل واحد من المتغيرات مرتفعاً نسبياً. هذا العام أضفنا للمؤشر متغيران اثنان مما رفع قيمته بشكل حاد.

في الرسم 2.1، قارننا بين قيم المؤشر في العامين 2006 و 2007. ويفصل الرسم قيمة مؤشر 2007 بصيغتين: الأولى منهما حسب المتغيرات التي فحصت في العام 2006، والثانية بالاعتماد على الاحتساب الجديد الذي يشمل -كما ذكر سابقاً- متغيرين جديدين. تشير قيمة مؤشر الإسكان 2007 في احتساب 2006 إلى الارتفاع، أي إن الفجوة بين اليهود والعرب قد اتسعت قليلاً لصالح اليهود. وبأتي هذا نتيجة اتساع الفجوة في متغير «الإنفاق الشهري على مدفوعات الأرنونا».

الرسم 2.1: التغيير في قيمة مؤشر المساواة في الإسكان بين العامين 2006-2007



دلائل و متغيرات

بغية فحص مستوى المساواة في مجال الإسكان، نُقِّد فحص مقارن لـ 3 دلائل و 7 متغيرات. أضفنا هذا العام إلى دالة وفرة الإسكان متغيرين اثنين -الأول: قيمة الشقة المملوكة (التي تُعتبر -في المعتاد- أعلى ممتلكات الأسرة)؛ والثاني: نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكومية، من مجموع بدايات البناء في المدن والقرى التي يقطنها 10.000 مواطن فما فوق. يعكس هذا المتغير بعداً معيناً لحجم تداخل السياسات العامة في مجال بناء المساكن.



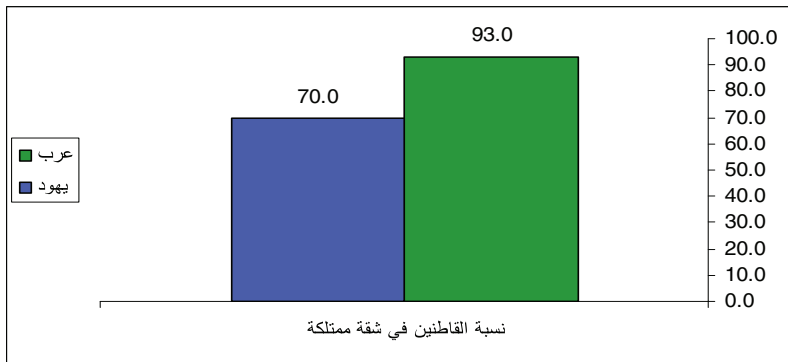
متغيرات	دلائل
1. نسبة ملكية الشقة	وفرة المسكن
2. قيمة الشقة المملوكة	
3. نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكومية من مجموع بدايات البناء في المدن والقرى التي يقطنها 10.000 مواطن فما فوق.	
4. عدد الغرف في الشقة	رفاهية السكن
5. معدّل الأنفوس في الشقة	
6. معدّل الإنفاق الشهريّ على الإسكان	جودة السكن
7. معدّل الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا	

توصيف المتغيرات

وفرة المسكن: نسبة القاطنين في شقة مملوكة

تبلغ نسبة القاطنين في شقة مملوكة في صفوف العرب 93% من مجموع الأسر العربية، أمّا نسبة القاطنين في شقة مملوكة في صفوف اليهود فهي أقلّ من ذلك، إذ تبلغ 70%. نسبة القاطنين في شقة مملوكة لا تعكس بالضرورة نسبة امتلاك شقة، إذ إنّ هنالك بعض الأسر التي تملك شقة لكنّها تسكن في شقة ليست بملكيتها. وحسب نتائج الاستطلاع الاجتماعيّ الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة، في العام 2006، فإنّ 15.8% من الأسر التي تسكن في شقة لا تمتلكها تملك شقة أخرى، ويشكّل هؤلاء نحو 4.3% من مجموع الأسر (اليهودية وغيرها). في صفوف العرب الذين لا يسكنون في شقة يملكونها، هنالك 3.9% من أصحاب الشقق، أي نحو 0.3% من مجموع الأسر العربية. لذا، حتّى حين تؤخذ في الحسبان الأسر التي تسكن في شقة - لكنّها تسكن في شقة لا تمتلكها -، تبقى هنالك فجوة واسعة (حوالي 20%) لصالح الأسر العربية في كل ما يتعلق بنسب امتلاك الشقق.

الرسم 2.2: نسبة القاطنين في شقة مملوكة، حسب المجموعات السكانية



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007

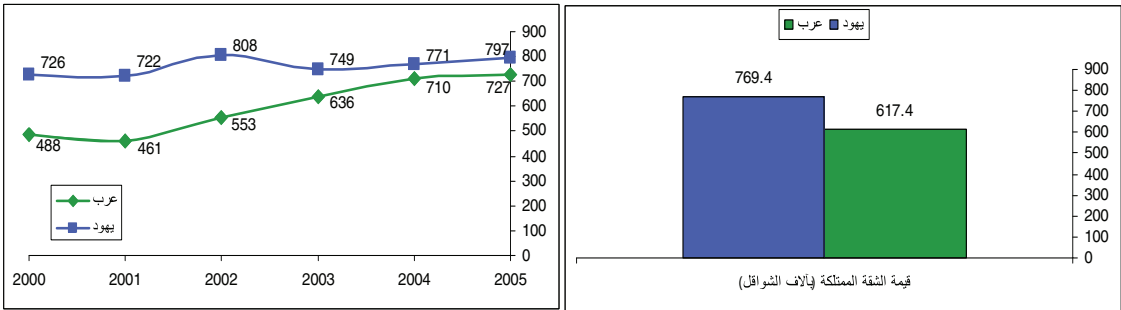


قيمة الشقة المملوكة

تعتبر الشقة المملوكة أكبر استثمار للأسرة، وأعلى ممتلكاتها. حسب معطيات المؤشر، تقل قيمة الشقة المملوكة في المدن والقرى العربيّة عن قيمة نظيرتها في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة: (617.4 ألف شيكل، مقابل 769.4 ألف شيكل -على التوالي). خلال السنوات الأخيرة، تشهد هذه الفجوة تراجعاً ملحوظاً. وذلك بسبب الارتفاع السريع في أثمان الشقق المملوكة في البلدات العربيّة (راجعوا الرسم 2.3.1). ويعود السبب الرئيس لارتفاع أثمان الشقة في البلدات العربيّة إلى ارتفاع سعر الأرض. وهذا الارتفاع بدوره ينبع من التناقص في مساحات الأراضي المتوافرة للبناء (على الرغم من أنّها كانت مقلّة منذ البداية نتيجة مصادرة الأراضي. والمساحات المعدّة للبناء كانت قليلة، ولم يكن في الإمكان توسيع مناطق نفوذ السلطات العربيّة أو تغيير غايات الأراضي لغرض المسكن). ومن الزيادة الطبيعيّة (نحو 3% سنويّاً) للسكان. الذين يواصلون -بغالبيتهم العظمى - السكن في بلداتهم.

الرسم 2.3.1: قيمة الشقة المملوكة في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة بين العامين 2000-2005 (بالآلاف الشواقل)

الرسم 2.3: قيمة الشقة المملوكة حسب المجموعة السكانيّة (بالآلاف الشواقل)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007.

نسبة الشقق السكنيّة المشيّدّة بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء لغرض السكن في البلدات التي تعد 10.000 مواطن فما فوق

يُمكن للتدخّل الحكوميّ الإسكانيّ أن يتأتّى في مجالّي الطلب والعرض. في الطلب. يتأتّى الأمر على هيئة مساعدات في تغطية كلفة التطوير، وفي سياسة الدعم في قروض الإسكان. أمّا في مجال العرض، فيتأتّى ذلك في مشاركة وزارة الإسكان من خلال المبادرة إلى مشاريع سكنيّة جديدة، مروراً بتسويق الأراضي، وصولاً إلى إنشاء البنى التحتيّة والمباني العامّة أو المساعدة في ذلك. حتّى السنوات الأخيرة، كانت المبادرات الحكوميّة للبناء في المدن والقرى العربيّة شبه معدومة، باستثناء بعض الحالات النادرة. تَوَلَّد هذا الوضع نتيجة لعوامل مختلفة، يرتبط بعضها بتفضيلات السكان العرب، وبعضها الآخر يرتبط بمفاهيم السلطة ومواقفها في كلّ ما يتعلّق بالبلدات العربيّة وغايات تطورها.

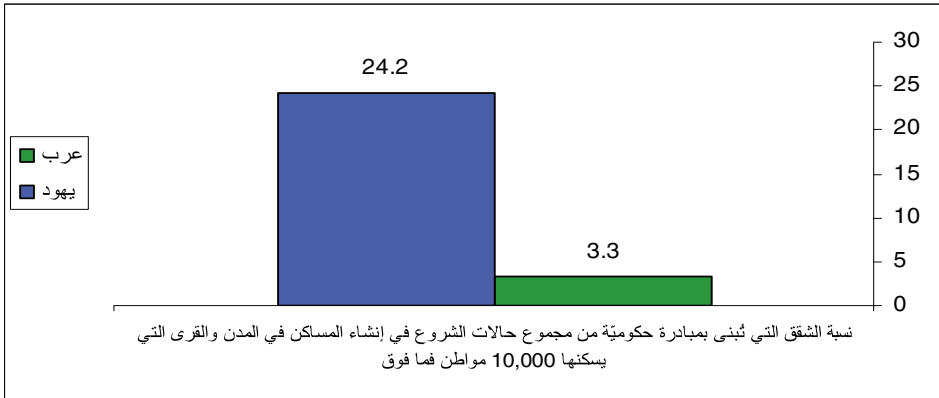
يُعتبر البناء من خلال المبادرات الحكوميّة أحد السبل المركزيّة لزيادة عروض السكن في البلدات العربيّة، وزيادة سعة القسائم لغرض البناء. تخلق ضائقة الأراضي والطلب المتزايد للإسكان حاجة ماسّة إلى هذا النوع من التدخّل، الذي تجب ملائمته للمميّزات الخاصّة لمستهلكي الإسكان. يعرض الرسم 2.4 نسبة الشقق التي شُيّدت بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء للسكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكانها 10.000 مواطن فما فوق. 25% من حالات الشروع في بناء المساكن في المدن اليهوديّة والمدن المختلطة، بين العامين 2001-2005، كانت بمبادرة حكوميّة، مقابل 3.3% من مجموع حالات الشروع في البناء في المدن والقرى العربيّة، ومعظمها تركز في مدينة الناصرة.



يمكن للسياسة العامة أن تساهم في تدعيم بناء المساكن والتطوير في البلدات العربية، وذلك من خلال ما يلي:

- أ. تسريع عمليات التحويل لتخطيط وتطوير الأراضي للبناء المعدّ للسكن.
- ب. منح الراغبين في امتلاك الشقق دعماً، بواسطة تقديم مساعدات في تكلفة التطوير وفي قروض الإسكان. ويمكن للأمر أن ينسحب على أسلوب "ابن بيتك بنفسك"، وعلى أسلوب البناء التعهّدي ("المقاولة").
- ج. تطوير المباني العامة والبنى التحتية ذات الجودة العالية في الأحياء السكنية الجديدة التي يجري تخطيطها على أراضٍ تملكها الدولة.
- د. تنظيم وتوجيه أسعار الأراضي لغرض عرض شقق بأسعار معقولة، وذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الأرض، وزيادة عرض الأراضي المعدّة للسكن.
- هـ. تشجيع توجّهات تكثيف البناء الموائم حضارياً للجمهور العربي من خلال مراعاة العوائق القائمة (مثل النقص في المساحات العامة، ووضع البناء القائم، وطابع البلدات)، واستكمال البنى التحتية والبنابات العامة، وتحسين أوضاعها، وذلك من خلال ملائمة معايير دعم التحديث البلديّ لواقع المدن والقرى العربية.
- و. تشجيع إنشاء المساكن العامة للمحتاجين، وبخاصة في المدن.
- ز. اعتراف حكوميّ بالبلدات العربية غير المعترف بها في النقب حسب معايير متساوية وعادلة. بالإضافة إلى ذلك، تنبغي المصادقة على إقامة بلدات جماهيرية عربية.
- ح. إنشاء آليات وأدوات تمكّن من الاعتراف بالأحياء في المدن المختلطة وتوسيع وترميم البيوت التي بالمفتاحية، واقتناء البيوت من قبل القاطنين فيها بأسعار متدنية.
- ط. إلغاء قوانين المصادرة وجميع الإجراءات التي تميّز ضدّ العرب في مسائل الأرض: توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، وضّمّ أراضٍ عامة إليها بغية تخصيصها لبناء أحياء سكن جديدة؛ والقيام بتخطيط يراعي احتياجات السكّان.

الرسم 2.4: نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكومية من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10,000 مواطن فما فوق



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، البناء في إسرائيل، 2005.



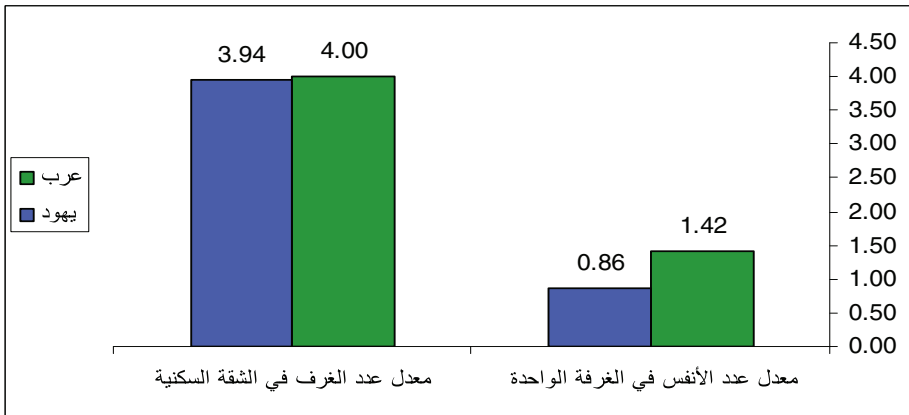
رفاهية السكن: مساحة الشقة، وعدد الغرف في الشقة، وكثافة السكن

تُفاس رفاهية السكن في مؤشر المساواة بواسطة متغيرين اثنين: مساحة الشقة، وكثافة السكن. يمكن قياس هذين المتغيرين بوحدات المساحة (المتر المربع) أو بعدد الغرف. وبسبب النقص في المعطيات، قمنا بقياس حجم الشقة بواسطة عدد الغرف فيها، وكثافة السكن بواسطة عدد الأنفس في الغرفة. قامت دائرة الإحصاء المركزية في السنة المنصرمة بنشر معطيات حول مساحات المساكن، وعدد الوحدات السكنية التي ألزمت بمدفوعات الأرنونا، وذلك بالاستناد إلى ما نشر في ملفات إدارة حسابات السلطات المحلية. بالاعتماد على هذه المعطيات، تمكنا من تقدير معدل مساحة الشقة السكنية في المدن والقرى اليهودية والمختلطة، وفي المدن والقرى العربية. لم يشمل مؤشر المساواة معطيات حول مساحة السكن، بيد أننا استعنا بها بغية عَقْد المقارنة، وبغية الحصول على صورة أدق حول معدل مساحة وحدة السكن، والعوامل التي تؤثر على كثافة السكن فيها.

مساحة الشقة: عدد الغرف في الشقة

معدل عدد الغرف، في الشقة السكنية في صفوف الأسر العربية، يكاد يساوي معدل نظيرتها في صفوف الأسر اليهودية (راجعوا الرسم 2.5). لكن المقارنة بين الأسر العربية واليهودية في معدل المساحة للوحدة السكنية تبين أن مساحة الشقة في البلدات العربية المدينية (البلدات التي يصل تعداد سكانها إلى 2000 نسمة فما فوق) أكبر من مساحة نظيرتها في البلدات اليهودية الموازية، وتصل إلى 119 متراً مربعاً، مقابل 92 متراً مربعاً (معدل مساحة الشقة) في البلدات اليهودية وتلك المختلطة (راجعوا الرسم 2.5.2).¹⁸ جدر الإشارة هنا أنه على الرغم من كون معدل مساحة الشقة أكبر، يكاد عدد الغرف يتساوى لدى الفئتين. يستعرض الرسم 2.5.1 توزيع الأسر (اليهودية والعربية) حسب عدد غرف الشقة الواحدة. ويتبين من الرسم أن معظم الأسر (65% من الأسر اليهودية، و 74% من الأسر العربية) تسكن في شقق ذات ثلاث غرف سكنية أو أربع. تنعكس الفجوة الأساسية بين اليهود والعرب في نسبة الأسر التي تسكن في شقة مكونة من 4.5 غرف فما فوق (22.3% لدى اليهود، مقابل 9.7% لدى العرب).

الرسم 2.5: معدل عدد الغرف في الشقة السكنية ومعدل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكانية

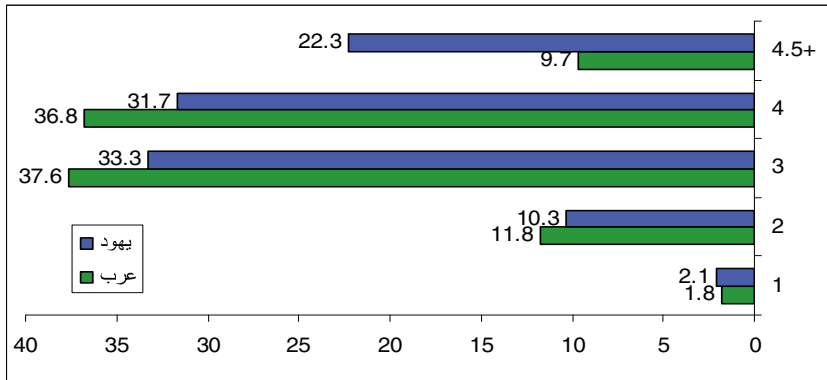


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

18 جرى تقدير معدل مساحة الشقة بعمليّة قسمة لمساحة الشقق السكنية على عدد الوحدات السكنية حسب تقارير السلطات المحلية حول استحقاقات الأرنونا البيئية بالمتر المربع، وحسب عدد الوحدات السكنية في نشرة "سلطات محلية 2006" التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية.

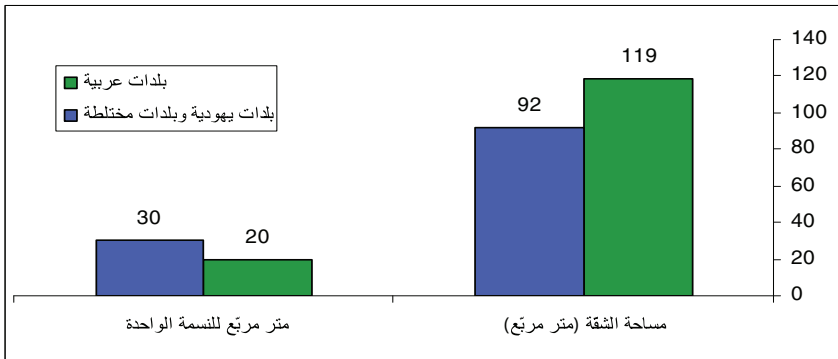


الرسم 2.5.1: توزيع الأسر حسب عدد الغرف في الشقة وحسب المجموعة السكانية، 2006 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007.

الرسم 2.5.2: مساحة الشقة وعدد الأمتار المربعة في البلدات اليهودية والمختلطة وفي البلدات العربية، 2005 (بالأمتار المربعة)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، سلطات محلية عربية في إسرائيل 2006، معطيات مائتية ومالية، 2007.

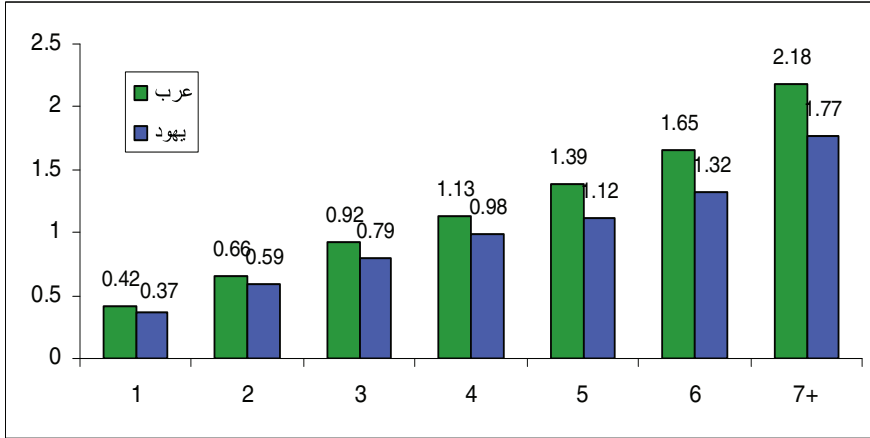
معدّل عدد الأنفس في الغرفة الواحدة

يُمكن قياس كثافة السكن بطريقتين: الأولى بوحدة المساحة، أي بالتر مربع، والثانية بعدد الأنفس في الغرفة الواحدة. المعطيات المتوافرة لدينا تُمكّننا من قياس كثافة السكن بالطريقة الثانية (عدد الأنفس للغرفة الواحدة). كثافة السكن في صفوف الأسر العربية أعلى من نظيرتها اليهودية، وتبلغ 1.42 نسمة للغرفة، مقابل 0.86 في صفوف الأسر اليهودية (راجعوا الرسم 2.5). فحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، يصل عدد الأسر التي تعيش بكثافة 3 أنفس فما فوق للغرفة الواحدة إلى 16.598 أسرة.

كثافة السكن لدى العرب هي كذلك أعلى إن جرى قياسها باعتماد مصطلحات وحدة المساحة للنسمة. ويبيّن الرسم 2.5.2 أنّ معدّل المساحة للنسمة في البلدات العربية يبلغ 20 متراً مربعاً، مقابل 30 متراً مربعاً في البلدات اليهودية والمختلطة. بطبيعة الحال، تتأثر كثافة الإسكان بمساحة وحدة السكن، لكن ما تبين هو أنّ الكثافة أعلى في البيوت العربية حتى بصرف النظر عن مساحة البيت (راجعوا الرسم 2.5.3). بعبارة أخرى، تبين أنّ كثافة السكن في صفوف الأسر العربية هي الأعلى في جميع مساحات المنازل المعطاة.

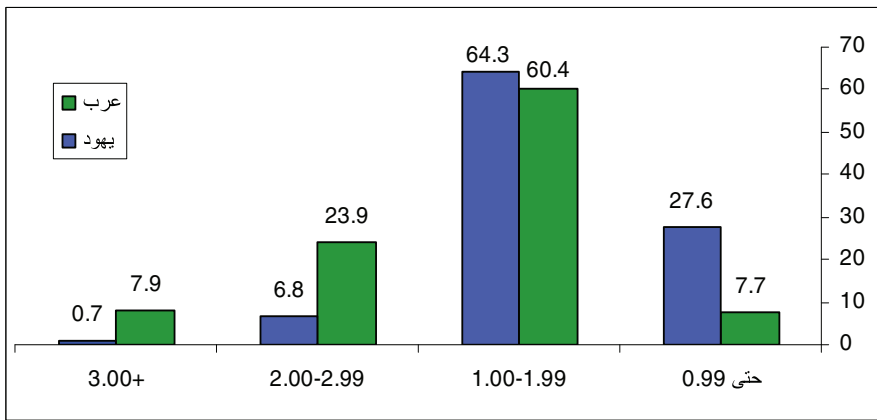


الرسم 2.5.3: معدّل الأنفوس للغرفة حسب مساحة المنزل والمجموعة السكانية، 2006



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

الرسم 2.5.4: توزيعة الأسر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكانية، 2006



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

يعرض الرسم البياني 2.5.4 توزيعة الأسر التي تشمل أولادًا حتى سنّ السابعة عشرة حسب كثافة السكن. 60.4% من الأسر اليهودية التي تشمل أولادًا، و 64.3% من الأسر العربية (التي تشمل هي كذلك أولادًا) تسكن في حالة من الكثافة تبلغ نسمة إلى نسمة اثنتين في الغرفة الواحدة. معظم هذه الفجوة يتجلى في قيم الكثافة الأكثر تدنيًا، والأكثر ارتفاعًا، فبينما تعيش 27.6% من الأسر اليهودية في كثافة تصل إلى أقلّ من نسمة واحدة للغرفة (مقابل 7.7% من الأسر العربية)، تعيش 31.8% من الأسر العربية (التي تشمل أولادًا) بكثافة تصل إلى أكثر من نسمة اثنتين للغرفة الواحدة، مقابل 0.7% من الأسر اليهودية.



جودة السكن معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على المسكن

جرى احتساب الإنفاق على خدمات المسكن من قبل دائرة الإحصاء المركزيّة بواسطة إقامة أجر شقّة سكنيّة بديل في شقق متساوية في المساحة في بلدة معيّنة أو منطقة معيّنة. يشكّل هذا المتغيّر دليلاً على جودة المسكن وعلى مستوى صيانتها. وكلّما كان معدّل الإنفاق على المسكن أعلى، زاد الاحتمال أن تكون جودة السكن هي كذلك مرتفعة. معدّل الإنفاق الشهريّ على خدمات المسكن في البلدات العربيّة متدنّ نسبياً، ويشكّل نحو 61% من مجموع الإنفاق على خدمات المسكن في البلدات اليهوديّة وتلك المختلطة (راجعوا الرسم 2.6).

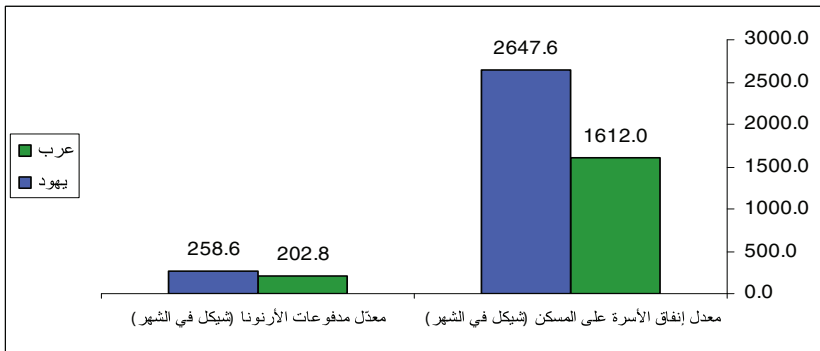
معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

كلّما ارتفع معدّل مدفوعات الأرنونا، ازدادت قدرة السلطة المحليّة على توفير خدمات أجدود للسكّان. ويتعلّق مبلغ مدفوعات الأرنونا بسعر الجباية للمتر المربع، وبنسب الجباية الفعلية.¹⁹ يبلغ معدّل مدفوعات الأرنونا في صفوف العرب نحو 78% من معدّل مدفوعات الأرنونا في البلدات اليهوديّة، وفي تلك المختلطة (راجعوا الرسم 2.6).

يجدر بالإشارة، في هذا السياق، أنّ مسألة مدفوعات الأرنونا في السلطات المحليّة العربيّة تحمل الكثير من التعقيد، وذلك للأسباب التالية:

1. غياب المناطق الصناعيّة ومناطق التشغيل في الحيز التخطيطيّ التابع للجمهور العربيّ، نشير هنا إلى أنّ مناطق كهذه تُعتبر مصدراً أساسياً لمدفوعات الأرنونا.
2. جرى تقليص منح الموازنة (حسب معادلة سواري أو ما تبقى منها) بأكثر من 50% في السنوات الخمس الأخيرة، دون تقديم حلّ بديل أو حلّ متدرّج بديل للضائقة الماليّة المتوقّعة.
3. يجري اشتراط تقديم منحة الموازنة بنسبة جباية الأرنونا، وهنا يجدر أن نشير، في هذا السياق، إلى عدم توافر القدرة لدى بعض السكان في البلدات العربيّة على تسديد رسوم الأرنونا بسبب حالتهم الاقتصاديّة الاجتماعيّة المتردّية، وذلك على الرغم من المناشدة المتكرّرة من قبل رؤساء السلطات المحليّة العربيّة للسكّان القيام بتسديد مدفوعاتهم. ينتج عن ذلك أنّ السلطات المحليّة أصبحت غير قادرة على توفير الخدمات الأساسيّة وحتىّ دفع أجور موظفيها. وبعد هذا كلّه، تشترط وزارة الداخليّة تحويل الميزانيّات ببلوغ نسبة عالية غير واقعيّة من جباية الضرائب، التي لا يستطيع معظم السكّان تسديدها.

الرسم 2.6: معدّل إنفاق الأسر الشهريّ على المسكن، ومعدّل مدفوعات الأرنونا للأسر، حسب المجموعة السكانيّة (شكل في الشهر)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007

19 تصف المعطيات التالية، كما نشيرتها دائرة الإحصاء المركزيّة، المبلغ الذي يتوجب تسديده للأرنونا، حسب تقارير السلطات المحليّة، لا يتساوى بالضرورة المبلغ المتوجب مع الجباية الفعلية.



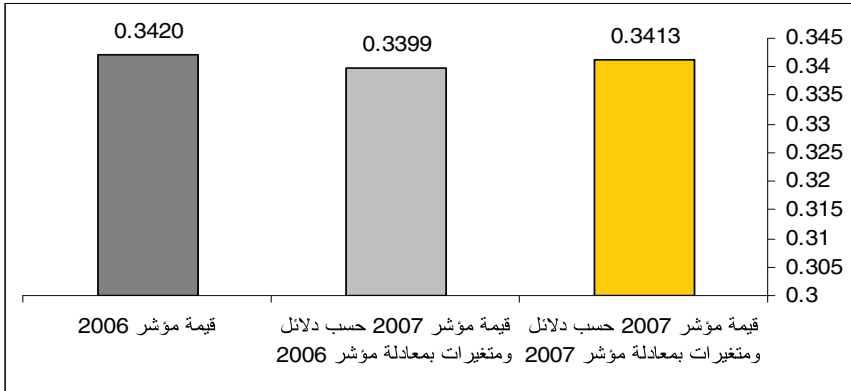
الفصل الثالث: مؤشر التربية والتعليم

تُعتبر حالة جهاز التعليم العربيّ متدنيّة بالمقارنة مع جهاز التعليم العربيّ. وذلك في مناحٍ كثيرة، من بينها: النقص في الغرف التدريسيّة والبنائيات؛ الاكتظاظ؛ الرسوب؛ النقص في عدد المعلمين؛ النقص في ساعات التدريس. حالة هذا الجهاز أشدّ سوءاً لدى السكّان العرب البدو في النقب بعامّة، ولا سيّما سكّان القرى غير المعترف بها²⁰. الأبحاث والتقارير حول موضوع المساواة في التعليم أظهرت على نحو قاطع أنّ تخصيص الموارد بين الجمهور اليهوديّ والجمهور العربيّ لا يتّسم بالمساواة، وتبدأ الفجوات في الظهور في مرحلة الطفولة المبكرة، وتمتدّ إلى مرحلة التعليم العالي²¹. تؤثر ظروف المدارس العربيّة المزريّة في مستوى التعليم وجودته، وتؤثّر كذلك في نواتج الجهاز التعليميّ في كلّ ما يتعلّق بالتحصيل.

قيمة مؤشر التعليم 2007 - 0.3413

وصلت قيمة مؤشر التعليم في العام 2007 إلى 0.3413، ممّا يعكس تراجعاً طفيفاً مقارنةً بمؤشر المساواة للعام 2006. وما يعنيه هذا الأمر هو أنّ الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم قد تقلّصت بعض الشيء. يستعرض الرسم 3.1 قيمة مؤشر 2006 (0.3420) مقابل قيمة المؤشر في العام 2007: (أ) بدون تغيير في المتغيّرات والدلائل (0.3399)، و (ب) بعد التغيرات التي أدخلناها على الدلائل والمتغيّرات (0.3413). ينبع التراجع في قيمة مؤشر التعليم للعام 2007 من تقليص الفجوة بين اليهود والعرب في المتغيّرين التاليين: أولهما نسبة تسرّب الطلبة ابتداءً من مرحلة الصفّ التاسع حتّى الثاني عشر؛ وثانيهما استحقاق شهادة البجروت. أدت المتغيّرات الجديدة التي أدخلناها هذا العام على المؤشر إلى ارتفاع في قيمته. لكن قيمة المؤشر ما زالت منخفضة مقارنةً بالعام 2006.

الرسم 3.1: التغيير في قيمة مؤشر المساواة في التربية والتعليم بين العامين 2006-2007



دلائل ومتغيّرات

الدلائل التي جرى انتقاؤها لفحص مستوى المساواة في التعليم بين اليهود والعرب تشمل تلك التي تنطرق إلى مركّبات مختلفة من التعليم الذي يتلقاه الفرد: موارد جهاز التعليم؛ البنى التحتيّة التربويّة؛ المشاركة في التعليم؛ النواتج التعليميّة. وكما ذكرنا آنفاً، أُدخلت هذا العام بعض التغيرات على الدلائل والمتغيّرات:

20 طافيفيان- مزراحي وآخرون، حالة الأولاد العرب في إسرائيل، 2004.
21 إيتي فايسيلاي، مساواة في الفرص في التعليم من سنّ الروضة حتّى الجامعة (جرى تقديمه إلى لجنة حقوق الولد)، القدس: الكنيسيت، مركز الأبحاث والمعلومات، 2006.



1. أُضيفت دالة جديدة وهي «المشاركة في التعليم»، تشمل متغيرين ضمًا في السنة الفائتة في دالة «نواتج تعليمية»: نسبة التسرب بين طلبة الصفوف التاسعة حتى الصفوف الثانية عشرة، ونسبة الطلاب في الجامعات من مجمل الفئة العمرية 20-34. بالإضافة إلى ذلك، أُضيف إلى الدالة متغيران جديداً: نسبة المشاركة في رياض الأطفال والتزلّ البيئية في سنّ عامين، ونسبة المشاركة في فئة ثلاث سنوات وأربع.
2. ضمّ مؤشر 2006 المتغيّر «معدّل مساو في القيمة لوظائف تعليم كاملة للصفّ الواحد»، ضمن دالة «البنى التحتية التربوية»، واعتقدنا أنّ من الأفضل أن ننسب هذا المتغيّر إلى دالة «موارد التعليم»، إذ إنّ ساعات التعليم في الصفّ تُعتبر دالة لرصد الميزانيات. بالإضافة إلى ذلك، قرّرنا أن نعرض هذا النوع من الرصد بواسطة المتغيّر «معدّل ساعات التعليم للطالب» (في التعليم الابتدائيّ وفوق الابتدائيّ) بدل «وظائف تعليم للصفّ»، وذلك بسبب الفجوة القائمة في عدد الطلبة في الصفّ بين التعليم العربيّ ونظيره العبري. وبما أنّ عدد الأولاد في الصفّ في الجهاز العربيّ يفوق عددهم في نظيره العبري، فإنّ المتغيّر «عدد ساعات التعليم» يعكس بصورة أوضح الفجوات في الرصد.
3. تمكّننا هذا العام من إضافة متغيّرات لم تتوافر لدينا مشاهدات كافية حولها. فأضفنا ضمن الدالة «بنى تحتية تربوية» المتغيّرين التاليين: «نسبة المعلمين الأكاديميين» و «نسبة المعلمين غير المؤهلين»، وفي إطار دالة «نواتج تعليمية» أضفنا متغيّرين اثنين وهما: «معدّل العلامة في امتحانات الميتساف في الصفوف الخامسة» و «معدّل العلامة في امتحانات الميتساف في الصفوف الثامنة».
4. قمنا -خلافًا لمؤشر 2006- بدمج متغيّري «نسبة ذوي 13-15 سنة تعلّمية» و «نسبة ذوي 16 سنة تعلّمية فما فوق»، في متغيّر «نسبة ذوي 13 سنة تعلّمية فما فوق». إذ وجدنا أنّ هذا الفصل بينهما غير ضروري، وأنّه في الإمكان القيام بالتوصيف على نحو جمعيّ لنسبة أصحاب الدراسة فوق الثانويّة.

متغيّرات	دلائل
1. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم الابتدائيّ	موارد جهاز التربية والتعليم
2. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم فوق الابتدائيّ	
3. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم الابتدائيّ	
4. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم فوق الابتدائيّ	
5. معدّل المعلمين الأكاديميين	بنى تحتية تربوية
6. معدّل المعلمين غير المؤهلين	
7. نسبة المشاركة في رياض الأطفال ودور الحضانة	المشاركة في التعليم
8. نسبة المشاركة في رياض الأطفال ودور الحضانة في سنّ 3-4	
9. نسبة التسرب بين الطلبة في الصفوف التاسعة حتى الثانية عشرة	
10. نسبة الطلاب في الجامعات من مجموع فئة 20-34 عاماً	نواتج تعليمية
11. نسبة أصحاب 0-8 سنوات تعليمية من مجموع أبناء 15 عاماً فما فوق	
12. نسبة أصحاب 13 سنة تعليمية فما فوق من مجموع أبناء 15 عاماً فما فوق	
13. متوسط عدد سنوات التعليم في صفوف أبناء 15 عاماً فما فوق	
14. نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاب الصفوف الثانية عشرة	
15. نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعة بين طلاب الصفوف الثانية عشرة	
16. معدّل علامات الميتساف - الصفوف الخامسة	
17. معدّل علامات الميتساف - الصفوف الثامنة	



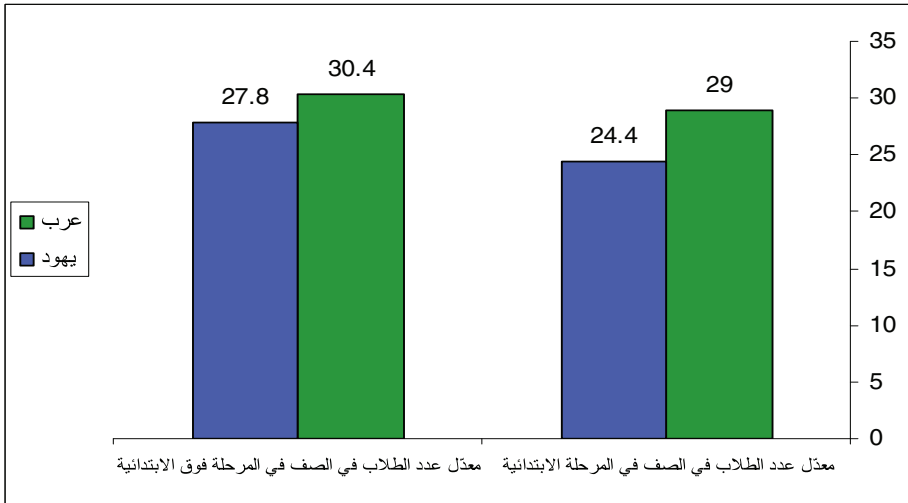
توصيف المتغيرات موارد جهاز التعليم

الاكتظاظ داخل الصفوف

يؤثر عدد الطلاب في الصف على المعاملة الشخصية، وعلى الاهتمام الذي يحصل عليه كل واحد من الطلاب. تُعتبر هذه المسألة أحد أهم المواضيع المطروحة على أجنحة جهاز التعليم، وقد طرحت في الكنيست بعض مشاريع قوانين تنبغي تحديد عدد الطلاب في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية²²، وكما يلاحظ في الرسم 3.2، يبلغ معدّل عدد الطلاب في التعليم اليهودي الابتدائي 24.4 في الصف الواحد، بينما يبلغ 29 طالباً في الصف الواحد في التعليم الابتدائي العربي. هذه الفجوة تنسحب -على نحو أخف حدة- على التعليم فوق الابتدائي، إذ يبلغ معدّل الطلاب في الصف اليهودي 27.8، مقابل 30.4 في التعليم العربي.

تنبغي الإشارة أنه، وبالمقارنة مع مؤشر 2006، تراجعت الفجوة في معدّل عدد الطلاب للصف الواحد في التعليم الابتدائي بعض الشيء (24.3 في التعليم العربي، و 29.3 في التعليم العربي). لكنّها اتّسعت قليلاً في التعليم فوق الابتدائي (28.5 في التعليم العربي، مقابل 30 في التعليم العربي).

الرسم 3.2: معدّل عدد الطلاب في الصف في التعليم الابتدائي وفوق الابتدائي في التعليم العربي والتعليم اليهودي



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007.

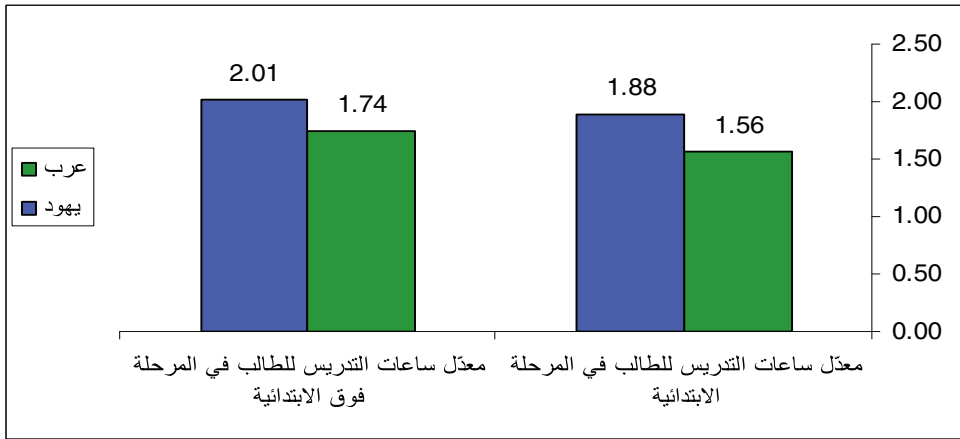
22 راجعوا: مشروع قانون تحديد عدد الطلاب في رياض الأطفال والصفوف الابتدائية - 2006، (ف/1669)، الذي بادرت إليه عضو الكنيست رونيت تيروش، وراجعوا كذلك: مشروع قانون التعليم الرسمي (تعديل) - تحديد عدد الطلاب في رياض الأطفال الإلزامية والصف الدراسي في المدرسة الابتدائية، 2007، (ف/2610/17)، والذي بادرت إليه عضو الكنيست ليا شيمطوف. وتنبغي الإشارة أن مشروع القانون الأخير يطالب بتحديد عدد الطلاب في الصفوف المذكورة بـ 25 طالباً. للتوسّع في هذا الموضوع، راجعوا نقاشاً جرى في لجنة التربية، والثقافة والرياضة التابعة للكنيست من تاريخ 7 آذار 2007.



معدّل ساعات التعليم للطالب

على امتداد السنين ثمة فجوة (لصالح التعليم العبري) في معدّل ساعات التعليم المخصّصة للطالب في جميع المراحل التعليميّة. في العام 2003، تبنت وزارة التربية والتعليم تقرير شوشاني الذي ابتغى، في ما ابتغى، تغيير طريقة رصد ساعات التعليم.²³ هنالك بعض الادّعاءات التي يقول حاملوها إنّ تقرير شوشاني لم يساهم مساهمة جيّدة في تقليص التمييز ضدّ التعليم العبري في هذا المضمار.²⁴ يُظهر الرسم التالي (3.3) معدّل الفجوة في ساعات التعليم المخصّصة للطالب في كلّ من التعليم العبري والتعليم العربيّ، ويتبيّن من خلاله كذلك أنّ هذه الفجوة في الرصد تنسحب على جميع مراحل التعليم. في التعليم الابتدائيّ، يحصل طالب التعليم العبري على 1.88 ساعة تعليميّة (في المعدّل)، مقابل 1.56 ساعة يحصل عليها الطالب في التعليم العربيّ؛ في التعليم فوق الابتدائيّ يحصل الطالب في التعليم العبري على 2.01 ساعة (في المعدّل)، مقابل 1.74 ساعة للتلميذ في التعليم العربيّ.

الرسم 3.3 : معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم الابتدائيّ وفي التعليم فوق الابتدائيّ في التعليم العربيّ والتعليم العبريّ



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007.

يعرض الجدول التالي (3.1) معطيات حول رصد ساعات التعليم خلال السنوات الثماني الأخيرة.²⁵ تشير معطيات الجدول إلى حصول تراجع طفيف في الفجوة في التعليم الابتدائيّ واتّساع هذه الفجوة في المرحلة الإعداديّة، واتّساعها أكثر في المرحلة الثانويّة. ووصل معدّل ساعات التعليم التي رصدت للطالب في المرحلة الثانويّة في العام 2000 إلى 92.8% من معدّل الساعات التي رُصدت للطالب في المرحلة نفسها في التعليم العبريّ، بينما في العام 2007، بلغ هذا المعطى 81.3% فقط.

23 تقرير لجنة شوشاني لفحص طريقة منح الميزانيّات (جرى تقديمه لوزارة التربية والتعليم)، 2003.

24 خالد أبو عصب، التعليم العبريّ في إسرائيل: معضلات أقلّيّة قوميّة، القدس: معهد فلورنساهايم لدراسة السياسات العامّة، 2007، ص 94-96.
25 الاختلاف بين معطيات المؤشر ومعطيات الجدول مرده إلى أنّنا نحسب المعطيات السنويّة للمؤشر كمعدّل لمعطيات السنوات الخمس الأخيرة (أي إنّ معطيات مؤشر 2007 تحسب كمعدّل السنوات 2002-2006 حسب معطيات وزارة الماليّة) بينما تظهر في الجدول 3.1 معطيات سنويّة كما تنشرها وزارة الماليّة.



الجدول 3.1: مقارنة بين معدّل الساعات للطالب في التعليم العبري والعربي في العام 2000 وفي العام 2007

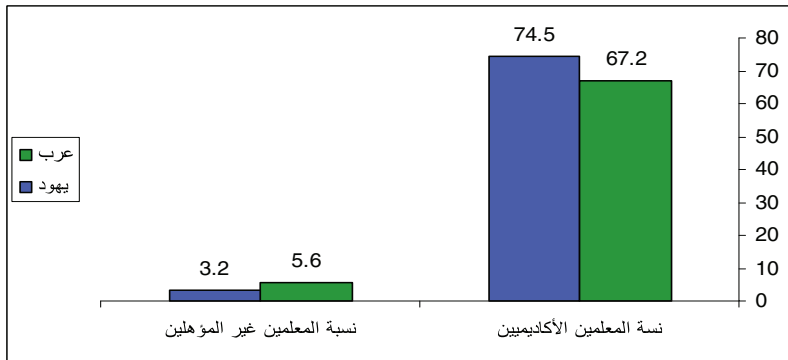
2007	2000	نسبة معدّل ساعات التعليم التي حصل عليها الطالب العربي من الساعات التي حصل عليها التلميذ في التعليم العبري
85.6	83.2	المجموع
90.6	81.8	التعليم الابتدائي
83.0	86.3	التعليم الإعدادي
81.3	92.8	التعليم الثانوي

المصدر: معالجة قسم الأبحاث في جمعية سيكوي لمعطيات وزارة المالية. مشروع ميزانية وزارة التربية والتعليم 2000 و 2007، موقع وزارة المالية: www.mof.gov.il

معطيات تربويّة المستوى التعليمي لدى المعلمين

تعتبر ثروة جهاز التعليم البشرية، ألا وهي جمهور المعلمين، المساهمة الأهم من حيث التأثير على نواتج هذا الجهاز. جدر الإشارة هنا أنّ الأبحاث التي أجريت في هذا المضمار لم تتمكن من إثبات وجود علاقة قاطعة بين التعليم الأكاديمي للمعلمين وخصيل الطلبة.²⁶ وعلى الرغم من ذلك، يمكن الافتراض أنّ التعليم العالي وتدريب المعلمين (التأهيل النوعي)، يؤثران إيجاباً على مكمن جودة التعليم. في العقد الأخير، تقوم وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية، بمتابعة هذين المتغيرين. يستعرض الرسم 3.4 نسبة المعلمين الأكاديميين ونسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العبري ونظيره العربي. ويتبين من الرسم أنّ نسبة المعلمين الأكاديميين في التعليم العربي تبلغ 74.5%، مقابل 67.2% في التعليم العبري. وقد شهد العقد الأخير ارتفاعاً في نسبة المعلمين الأكاديميين في القطاعين، لكنّ الفجوة لمصلحة التعليم العبري ما زالت قائمة. وعلى الرغم من كون نسبة المعلمين غير المؤهلين متدنية في التعليم العبري ونظيره العربي، فإنّ الفجوة كبيرة وملحوظة، إذ تبلغ في التعليم العربي 5.6%، أي نحو ضعف النسبة في التعليم العبري.

الرسم 3.4: نسبة المعلمين الأكاديميين ونسبة المعلمين غير المؤهلين في التعليم العبري والتعليم العربي



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007



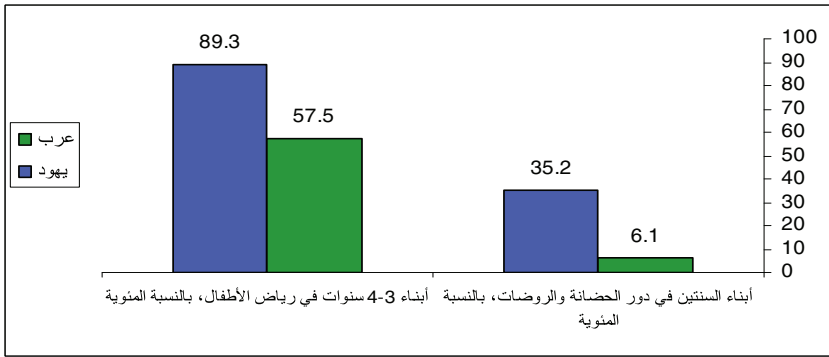
المشاركة في التعليم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

تعتبر السنوات الأولى من حياة الطفل أكثر المراحل أهميّة في مسار تربيته. تتجلى المهمة الأساسية للتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في تهيئة الطفل للتعلّم، في الجوانب العلميّة، والوجدانيّة، والذهنيّة، والبدنيّة. في سنّ 3-6 سنوات، تتطوّر لدى الولد القدرات اللغويّة، والقدرة على التعلّم، بالإضافة إلى المهارات الاجتماعيّة.²⁷ ويتأثر التحصيل العلميّ، كالحصول على شهادة البجروت، أو اكتساب التعليم الجامعيّ، يتأثر تأثراً بالغاً بالاستثمار الأوّل في التربية في مرحلة الطفولة المبكرة.²⁸ يسري قانون التعليم الإلزاميّ على الأولاد من سنّ الثالثة فما فوق، وجري رعاية الأطفال من سنّ 0-3 بالاستناد إلى قانون التفتيش على الحضانات (1965) الذي يسري على جميع أنواع الحضانات. وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل هي المسؤولّة عن تطبيق القانون، وهي التي تعترف بالأطر التي تضمّ أطفالاً من سنّ 0-3، وتمنحها الدعم الحكوميّ (السوبسيديا) وتشرف عليها. في السنوات الأخيرة، قلّصت ميزانيّة التفتيش بسبب ضائقة في القوى العاملة، ولذا فتمتّ الكثير من الأطر التي تعمل دون رقابة حكوميّة.²⁹

تشير المعطيات التي بحوزتنا إلى أنّ الأطفال الصغار اليهود يقصدون دور الحضانة والروضات بنسب تفوق نسب الأطفال الصغار العرب، ولضيق المجال، لن نتوقّف هنا لمناقشة مسببات هذا الواقع، لكننا نشير أنّ أحدها يكمن في غياب الأطر الملائمة في المدن والقرى العربيّة.

وفق معطيات مؤشر المساواة، تصل نسبة أبناء السنّين اليهود الذين يرتادون دور الحضانة والروضات إلى 35.2% وهي نسبة تزيد بستّة أضعاف عن نسبة أترابهم العرب (6.1%). تتراجع هذه الفجوة في شريحة 3-4 سنوات، لكنّها تبقى متسعة للغاية - 89.3% من أبناء 3-4 في صفوف اليهود يرتادون رياض الأطفال مقابل 57.5% فقط من العرب.³⁰

الرسم 3.5: نسبة الأولاد في سنّ العامين وفي سنّ 3-4 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودور الحضانة حسب المجموعة السكانيّة



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007.

27 أبو عصبية، التعليم العربيّ في إسرائيل: معضلات أقلّيّة قوميّة، 2007، ص 101.

28 فايسبلاي، المساواة في القرص من جيل الروضة حتّى الجامعة، 2006.

29 رون تكفا وبنيف رونين، الاعتناء بالأولاد في مرحلة الطفولة المبكرة في إسرائيل، (جري تقديمه إلى لجنة حقوق الولد)، القدس، الكنيسيت، مركز الأبحاث والمعلومات، 2005.

30 في البلديات التي تقع ضمن العنقودين 1 و 2، يسري قانون التعليم الإلزاميّ المجانيّ على الأطفال في سنّ 3-4 أعوام، يشمل هذان العنقودان 34 مدينة وقرية عربيّة، لكن 44 بلدة عربيّة أدرجت ضمن العناقيد 3-6 ولا يشملها القانون.

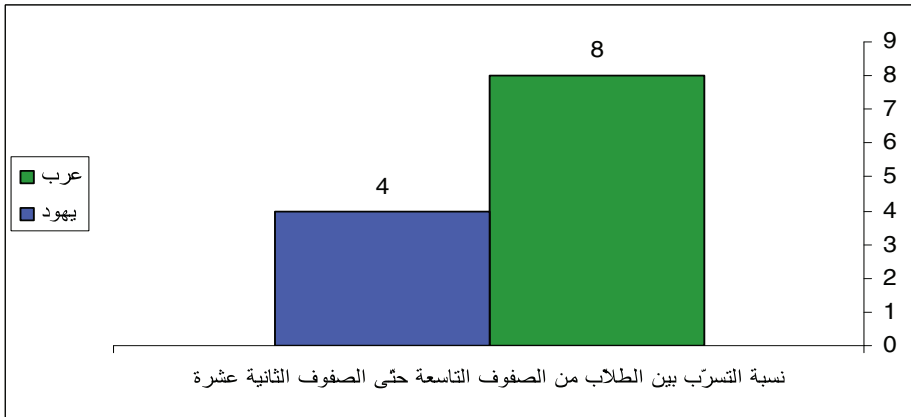


التسرب من المدارس

التسرب من المدارس كما تصفه الأدبيات البحثية هو ظاهرة بالغة التركيب. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة تعريف واحد لدى الباحثين لهذه الظاهرة، فمن المتعارف عليه التعامل مع التسرب كسيروية هي حسيلة لعلاقات متبادلة، والمقصود هو العلاقة بين: (أ) الصعوبات التي يواجهها بعض التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة في التأقلم مع المدرسة؛ وبين: (ب) رد فعل المدرسة على سلوك وخصيل التلاميذ الذين لا يستوفون المتطلبات. النتيجة في بعض الحالات قد تكون التسرب العلني، أي الهجر المطلق والرسمي للمدرسة؛ أو التسرب الخفي، والذي يعني الانفصال الفعلي عن الدراسة دون هجر المدرسة هجرًا فعليًا.³¹ تستند المعطيات التي بحوزتنا إلى التعريف «الرسمي» لوزارة التربية والتعليم، وبحسبها يعرف «المتسرب» على أنه فتى (أو فتاة) في سن التعليم الإلزامي، لا يتعلم في مدرسة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم.

يشير الرسم التالي، والذي يعرض نسبة التسرب بين الطلاب من الصفوف التاسعة حتى الصفوف الثانية عشرة في التعليم العبري ونظيره العربي، يشير إلى وجود فجوة عميقة بين الطرفين في كل ما يتعلق بنسبة التسرب. تبلغ نسبة التسرب في صفوف الطلاب العرب (8%) ضعفًا هذه النسبة في صفوف الطلاب اليهود (4%). هذه الفجوة بين المجموعتين تراجعت عما كانت عليه في مؤشر عام 2006، إذ بلغت في التعليم العربي 8.9%، مقابل 4.6% في التعليم العبري. يدعي أبو عصبه أن السبب في وجود ظاهرة التسرب في صفوف الطلاب العرب يكمن في النقص الخطير (إلى حدود الغياب التام) لأطر التأهيل المهني، والنقص في مؤسسات التعليم التكنولوجي. يعاني الوسط العربي كذلك من نقص في الخدمات المرافقة التي تتوافر للمدارس، ومنها الاستشارة التربوية والاستشارة النفسية، وخدمات الطبيب/ة، والممرضة، وطبيب/ة الأسنان، والعاملين الاجتماعيين، وضباط الدوام، في الكثير من المدارس، تتوافر هذه الخدمات على نحو جزئي فقط، أو لا تتوافر البتة، ويشير أبو عصبه أنه على الرغم من أن الحاجة إلى هذه الخدمات تبرز في المدارس الضعيفة، فهي متوافرة بالذات في المدارس التي ينتمي فيها الأهل إلى الطبقات الأكثر ثراءً.³²

الرسم 3.6: نسبة التسرب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتى الثانية عشرة (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007.

31 مريم كوهين - نيفوت، سريرت الانفوغيين - فرانكوفيتش، ومار رابنفيلد، التسرب العلني والخفي في صفوف الشبيبة، القدس: جوينت - معهد بروكدايل، مركز الأولاد والشبيبة، 2001.

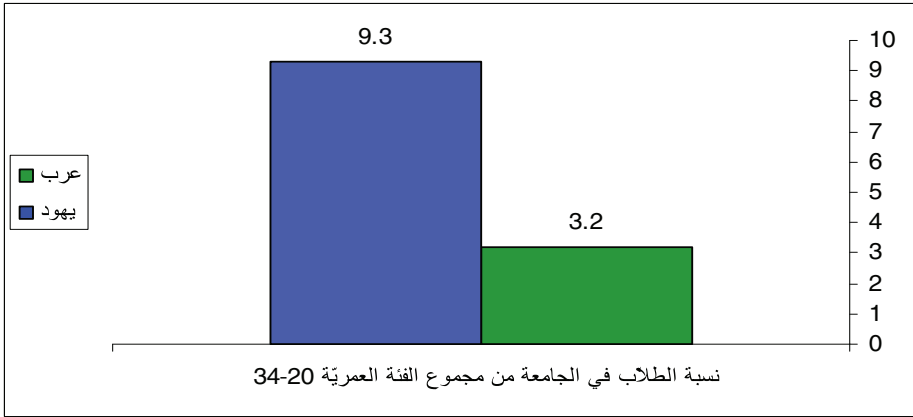
32 أبو عصبه، التعليم العربي في إسرائيل: معضلات أقلية قومية، 2007، ص 131.



نسبة الطلاب في الجامعات من مجموع الفئة العمرية 20-34

حسب معطيات الرسم التالي (3.7). تصل نسبة الطلاب الجامعيين اليهود في الفئة العمرية 20-34 إلى 9.3%. وهي نسبة تفوق بثلاثة أضعاف نسبة الطلبة العرب في الفئة العمرية نفسها (3.2%). وتشكّل نسبة الطلبة الجامعيين من مجموع الفئة العمرية حاصل الدمج بين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت (التي تلائم الحد الأدنى من شروط القبول للجامعات) من مجموع الفئة العمرية، وبين مستوى خُصيل المرشّحين في امتحانات البسيخومتري. وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، وصلت في العام 2006 نسبة العرب الذين حاولوا الالتحاق بالجامعة ورفضوا إلى 43.6% - وهي نسبة أكبر بما يربو على الضعفين من نسبة اليهود الذين لم يُقبلوا للدراسة في الجامعة (20.5%).

الرسم 3.7: نسبة الطلاب في الجامعة من مجموع الفئة العمرية 20-34 حسب المجموعة السكانية (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2007

نواتج تربويّة عدد سنوات الدراسة

يُعتبر مستوى الدراسة الذي يكتسبه الفرد أحد الشروط الأُوليّة والأساسيّة للنجاح في الحياة. وكلّما ارتفع مستوى التحصيل الدراسيّ للفرد، زادت احتمالات تقدّمه في السّلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، أي الانخراط في مكان عمل يوفّر أجرًا جيّدًا، وزادت احتمالات تمتّعه بصحّة وجودة حياة أفضل.

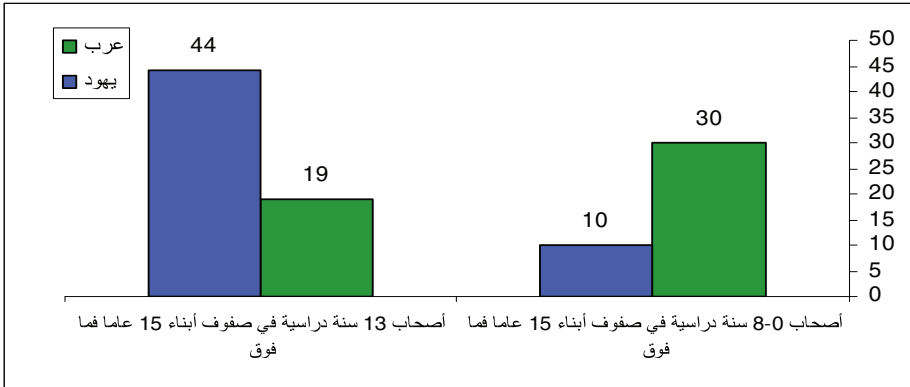
من منظور عدد سني الدراسة، تُمكن الإشارة إلى فجوة ملموسة في الثقافة التعليميّة لصالح المجموعة السكانيّة اليهوديّة. يستعرض الرسم 3.8 نسبة أبناء 15 عامًا فما فوق ذوي الثقافة التعليميّة الأكثر تدنيًا، وذوي الثقافة التعليميّة الأكثر ارتفاعًا، لدى المجموعتين السكانيّتين. نسبة أبناء الخامسة عشرة فما فوق الذين تصل سنوات دراستهم إلى 8 هي 10% في صفوف اليهود، لكنّها تصل إلى 30% لدى العرب. بالمقارنة مع معطيات مؤنّشر 2006 (وهي 10.8% لدى اليهود، و30.3% لدى العرب)، حصل تراجع لدى المجموعتين السكانيّتين، لكنّ الفجوة اتّسعت.

يتبيّن من الرسم البيانيّ أنّ نسبة أبناء الخامسة عشرة فما فوق من ذوي 13 سنة دراسيّة وأكثر في صفوف اليهود تفوق نظيرتها في صفوف العرب بـ 2.5 مرّة (44% مقابل 19%، على التوالي).

يُظهر الرسم 3.9 متوسط سنوات الدراسة لدى المجموعتين السكانيّتين. وتعكس معطيات المتوسط (والتي لا تتأثّر بمعطيات الأطراف) تعكس فجوة بمقدار 1.62 سنوات تعليميّة بين اليهود والعرب (12.68 سنة تعليميّة، مقابل 11.06 سنة تعليميّة على التوالي).

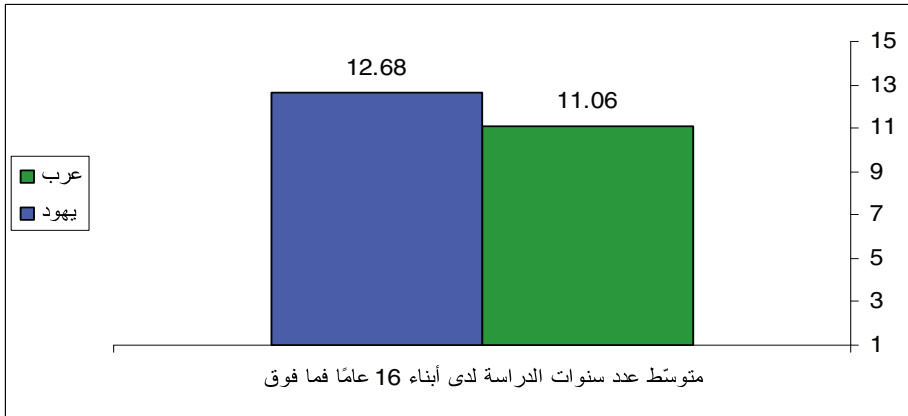


الرسم 3.8: نسبة أبناء 15 عاماً فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسية وذيي 13 سنة دراسية وأكثر حسب المجموعات السكانية (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

الرسم 3.9: متوسط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 16 عاماً فما فوق



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

الجازات التعليمية

تُلخّص امتحانات البجروت المرحلة الأخيرة في الدراسة الثانوية: أمّا شهادة البجروت التي يحصل عليها الطلاب الذين اجتازوا الامتحانات بنجاح، فتُعتبر بمثابة المدخل لمواصلة الدراسة في المؤسسات الجامعية وفوق الثانوية المختلفة.³³ يتطرق الرسم 3.10 في ما يلي إلى معطيات البجروت، حيث تصل نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع طلاب الصفوف الثانية عشرة إلى 56% في التعليم العبري، مقابل 50% في التعليم العربي. بما يعكس فجوة 6% لصالح الطلاب اليهود. بالمقارنة مع معطيات مؤشر 2006 (55.6% و 48.7% على التوالي)، طرأ بعض التقلص على الفجوة القائمة بين المجموعتين السكّانيتين.

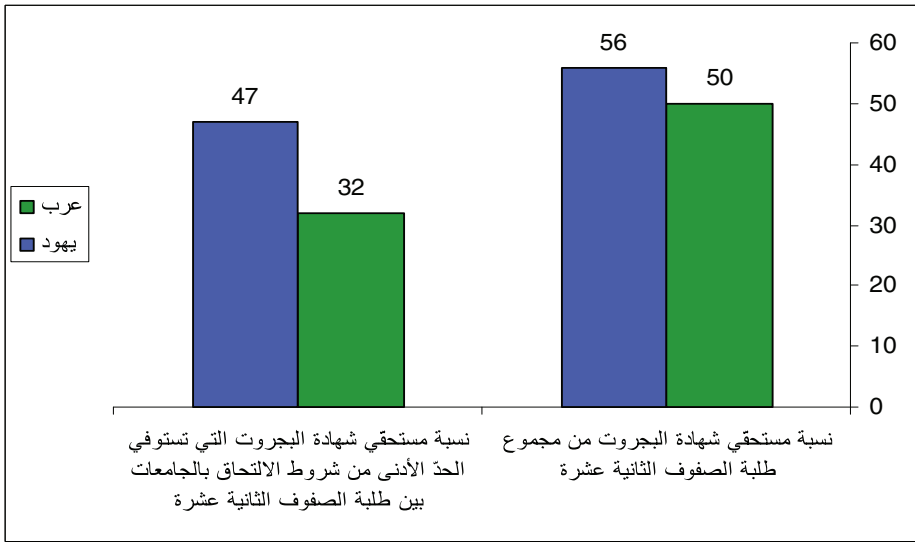
يمكن للمعطيات المتعلقة بالتعزيز في موضوعي الرياضيات واللغة الإنجليزية أن تسلط مزيداً من الضوء على حجم الفجوات

33 التربية والتعليم في إسرائيل في مرآة الإحصائيات 1995-2004، 2006، ص 73.



القائمة بين اليهود والعرب في التحصيل في علامات البجروت. ويُعتبر موضوعا الرياضيات واللغة الإنجليزية من الموضوعات المركزية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالقبول للجامعات، ويُستدلّ من معطيات عام 2004 أنّ 42% من الطلاب الذين استحقّوا شهادة البجروت في التعليم العبري قد أمّحنوا في مستوى تعزيز عال في الرياضيات واللغة الإنجليزية، مقابل 27% من الطلبة العرب. بالإضافة إلى ذلك، فقد امتحن 12% من مستحقّي شهادة البجروت في التعليم العبري بدون تعزيز، مقابل 23% من الطلاب في التعليم العبري.³⁴

الرسم 3.10: نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة، ونسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2007

تتسع الفجوة بين الطلاب اليهود والعرب عندما يدور الحديث عن معطيات القبول للجامعات، وعلى الرغم من أهميّة شهادة البجروت، لا يمكن النظر إليها كعامل وحيد للنجاح لا ثاني له، فهي في حدّ ذاتها ليست ضمانا للالتحاق بالجامعة. الشهادة التي لا تستوفي شروط الحد الأدنى ليس ذات قيمة لغرض الدراسة الجامعية التي تُعتبر بدورها شرطا أساسيا للتشغيل الملائم والحراك الاجتماعي-الاقتصادي.³⁵ تشير معطيات مؤشر المساواة 2007 أنّ نسبة الذين استوفوا الحد الأدنى من شروط القبول في الجامعة من صفوف طلبة الصفوف الثانية عشرة في التعليم العبري قد بلغت 47%، مقابل 32% في التعليم العبري. وبالمقارنة مع مؤشر 2006، قد حصل ارتفاع في نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط القبول في الجامعات في صفوف المجموعتين السكانيّتين، لكن الارتفاع لدى العرب هو الأكبر، وعليه فقد تقلّصت الفجوة بينهما.

34 المصدر السابق، ص 91.

35 أبو عصب، التعليم العبري في إسرائيل: معضلات أقلّيّة قوميّة، 2007، ص 122.

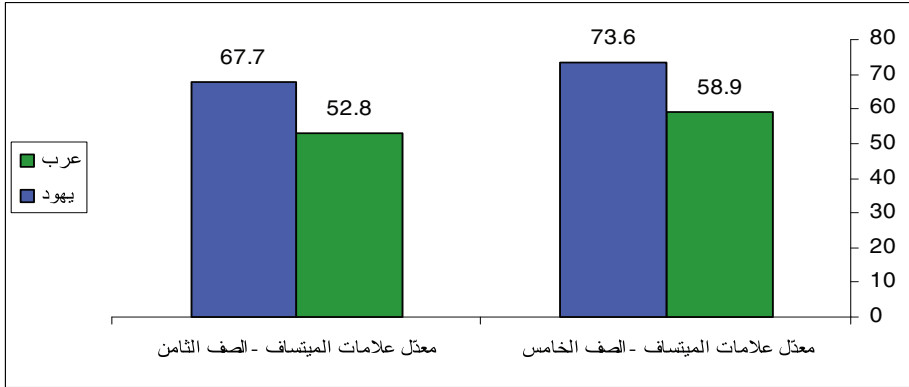


امتحانات الميْتَسَاف

جرى تطوير امتحانات الميْتَسَاف (مؤشرات النجاح والنمو المدرسي) في قسم التقييم والقياس التابع لوزارة التربية والتعليم. بالتعاون مع مكتب مدير الوزارة العام، بدأ العمل بهذه الامتحانات مع بداية العام الدراسي 2001-2002، وهي تعتمد على عدّة مقاييس تنطرق إلى جوانب مختلفة في الجهاز المدرسي: البيئة التعليميّة: مناهج التعليم: التحصيل: منظومة العلاقات بين الأطراف المختلفة التي تنشكّل منها المدرسة (الطلاب: المعلمين: الأهل). جرى الامتحانات في صفّي الخامس والثامن. وهي تشمل أربعة مجالات تعليميّة: اللغة الأمّ: الإنجليزيّة: الرياضيات: العلوم. منذ العام 2004، جرى هذه الامتحانات في كلّ عام في الشهرين تشرين الثاني وكانون الأوّل.³⁶

يعرض الرسم التالي (3.11) معدّل العلامة التي حصل عليها طلبة الصفّ الخامس والصفّ الثامن في التعليم العبري والتعليم العربيّ في المواضيع التعليميّة الأربع التي جرى فحصها: اللغة الأمّ: الإنجليزيّة: الرياضيات: العلوم. ويظهر الرسم وجود فارق بمقدار 15 نقطة مئوية بين معدّل العلامة التي حصل عليها طلبة الصفّ الخامس في التعليم العبري ومعدّل العلامة التي حصل عليها الطلاب في التعليم العربيّ (74. و 59 على التوالي). التحصيل في الصفّ الثامن كان أكثر تدنيًا في التعليم العبري ونظيره العربيّ على حد سواء. وقد بلغ معدّل العلامة في التعليم العربيّ في الصفّ الثامن 52.8 - وهي علامة «غير كافٍ». الفجوة بين المجموعتين السكّانيتين ماثلة للفجوة في الصفّ الخامس: وتبلغ هي الأخرى 15 نقطة مئوية.³⁷

الرسم 3.11: معدّل العلامات في امتحانات الميْتَسَاف في صفّي الخامس والثامن في التعليم العبري وفي التعليم العربيّ



المصدر: وزارة التربية والتعليم، تقارير ميْتَسَاف بين العامين 2002-2006

36 في العام 2007، جرى إدخال التغييرات على موعد إجراء الامتحان وعلى صيغته. للتوسّع في هذا الصدد، راجعوا: يوفال فورغين، **التغيير في صيغة إجراء امتحانات الميْتَسَاف**، (جرى تقديمه إلى لجنة التعليم والثقافة والرياضة)، القدس: الكنيسيت، مركز الأبحاث والمعلومات، 2006.
37 تشير معطيات الميْتَسَاف الأخيرة (2007) إلى اتجاه مشابه في كل ما يتعلق بالفجوات بين علامات الطلاب اليهود والعرب. للتوسّع في هذا الموضوع، راجعوا أوركاشني، "تقرير وزارة التربية والتعليم: فجوة كبيرة بين التعليم اليهودي والعربي"، **هآرتس**، 30.11.07.



الفصل الرابع: مؤشّر التشغيل

خلال العقدين الأخيرين، ومع التراجع التدريجي لدولة الرفاه الاجتماعيّ، تنامي تأثير التشغيل على الأفراد كما على المجموعات. يؤثر البُعد التشغيلي على المستقبل الاقتصادي وعلى مستوى المعيشة، وعلى فرص الحصول على الثقافة والدراسة، والتمتع بوضع صحيّ سليم، في جميع هذه الجوانب. يتعلّق مستقبل الفرد -بدرجة متعاطمة- بفرض الانخراط في سوق العمل والتقدّم فيه، والعمل في نهاية المطاف بوظيفة تلائم قدراته وثقافته العلميّة، وتوفّر له الأجر المعقول والعيش الكريم.

يعاني مواطنو إسرائيل العرب من نسب بطالة عالية، ونسب مشاركة ضئيلة في القوّة العاملة، لا سيّما النساء منهم. بالإضافة إلى ذلك، ومقارنة باليهود، يجري تشغيلهم في وظائف تميّز بمستويات أجور متدنّية، وبمحدوديّة في فرص النقود في سوق العمل. في كلّ ما يتعلّق بسوق العمل، يعاني الجمهور العربيّ من عوائق اندماجية تتعلّق بشحّ في موارد التشغيل الرسميّة (المستوى الدراسيّ، نوع المهنة، ومعرفة اللغة العبريّة إلى حدّ التمكن)، وبشحّ في الفرص المتاحة. تعود قلة الفرص هذه إلى التمييز الذي ينتهجه المشغّلون اليهود، وكذلك إلى قلة أماكن التشغيل في المناطق التي تسكنها غالبية العرب³⁸.

قيمة مؤشّر التشغيل 2007 - 0.3705

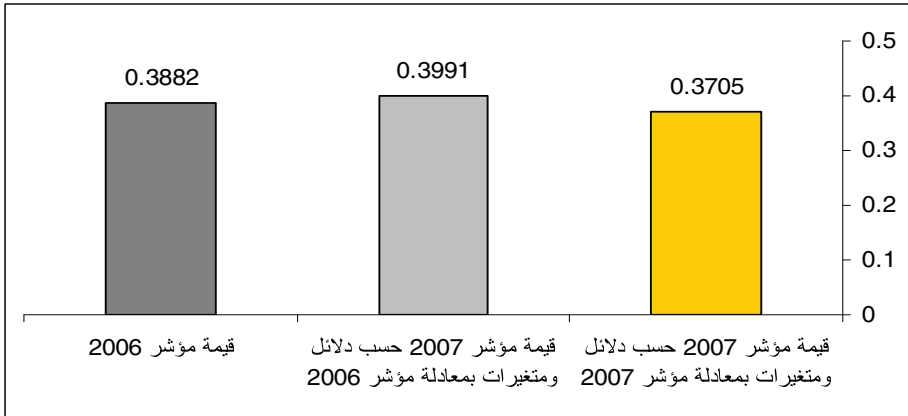
تشير المؤشّرات الثلاثة، وهي نسبة المشاركة في قوّة العمل المدنيّة، ونسبة غير المشغّلين، وميّزات المشغّلين، تشير جميعها إلى اتّساع الفجوات في مجال التشغيل خلال السنة الفائتة. لقد ارتفعت نسبة المشاركة في القوّة العاملة في صفوف المجموعتين السكانيّتين، لكن الارتفاع في صفوف اليهود يفوق الارتفاع في صفوف العرب. تراجعت نسبة غير المشغّلين في صفوف اليهود، بين الرجال والنساء على حدّ سواء، لكن هذه النسبة تراجعت في صفوف العرب بين الرجال فقط، وارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً بين النساء. وتشير المحصلة إلى ارتفاع نسبة غير المشغّلين في صفوف هذه المجموعة السكانيّة. سجّلت تحولات ضئيلة في قيم المتغيّرات في توزيع المشغّلين حسب المهنة، وحسب فرع التشغيل، لكن على وجه العموم شهدت الفجوات اتّساعاً في هذا المضمار كذلك.

على الرغم من الفجوات الآخذة بالاتّساع في المؤشّرات الثلاثة القائمة، يبلغ مؤشّر التشغيل للعام 2007-0.3705، وهو ذو قيمة متدنّية إن قورن بقيمته في العام 2006 (0.3882). ينبع هذا التراجع من التغيرات التي أدخلت هذا العام على المؤشّر، ومنها حذف المتغيّرات التي تصف الفقر، وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على التراجع في نسب الفقر، ولولا هذه التغيرات، لشهد مؤشّر التشغيل ارتفاعاً، وكان سيبلغ 0.3991 (راجعوا الرسم 4.1).

38 دنيز نيتون، يهوديت كنيغ، أفراهم فالدا - تسديك، الفئات السكانيّة التي لا تشارك بشكل كامل في سوق العمل: حجمها، ميّزاتها ومخططات لتدعيم تشغيلها وتعزيز الحراكية في التشغيل، القدس: مايرز- جوينت- معهد بروكدايل، مركز دراسات الإعاقات والفئات السكانيّة الخاصّة، 2006.



الرسم 4.1: التغيير في قيمة مؤشر المساواة في التشغيل بين العامين 2006-2007



دلائل ومتغيرات

بسبب العلاقة الوثيقة بين وضع التشغيل وحالة الرفاه، قمنا في العام 2006 بإدراج دلائل من الرفاه في مؤشر التشغيل. ومؤشرات من التشغيل في مؤشر الرفاه الاجتماعي؛ لكن بعد إعادة النظر، وتفادياً لتكرار المتغيرات (relapse)، وبغية التمييز بين دلائل التشغيل ودلائل الرفاه الاجتماعي (على الرغم من العلاقة الوثيقة بينهما)، قمنا هذا العام بالفصل بين هاتين الفئتين من الدلائل. لذا، وعلى العكس مما كان في السنة الفائتة، لم يشمل مؤشر التشغيل دلائل الفقر، وأدرجت هذه الأخيرة في مؤشر الرفاه فقط. يشمل مؤشر التشغيل هذا العام ثلاث دلائل: نسب المشاركة في القوة العاملة المدنية، نسبة غير المشغّلين، وميّزات المشغّلين.³⁹

متغيرات	دلائل
1. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سنّ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)	المشاركة في القوة العاملة
2. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية حسب السنّ والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)	
3. نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية حسب سني الدراسة والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)	
4. نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)	غير المشغّلين
5. توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)	المشغّلون
6. توزيع المشغّلين حسب الفروع (بالنسب المئوية)	

39 يُظهر بعض ميّزات القوة العاملة. وكذلك ميّزات المشغّلين. في المؤشر دون اعتماد التقسيم إلى فئة رجال وفئة نساء. وفي اعتقادنا، كان يجدر أن تُعرض المعطيات من خلال التقسيم بين الرجال والنساء. وذلك بسبب التباين الكبير بينهما في نسبة المشاركة في القوة العاملة. وكذلك في نسب البطالة، وأنواع التشغيل؛ لكن المعطيات المفصلة حول النساء والرجال اليهود والعرب لم تكن متوافرة قبل العام 2003. وفي هذه المرحلة لم نتمكن من إدخال هذا المعطى في المؤشر، وذلك لأنّ قيم المتغيرات في المؤشر هي معدّل السنوات الخمس الأخيرة. لذا، قمنا بإضافة التوزيعة الجندرية حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة للعام 2006 دون إضافتها في هذه المرحلة إلى المؤشر.

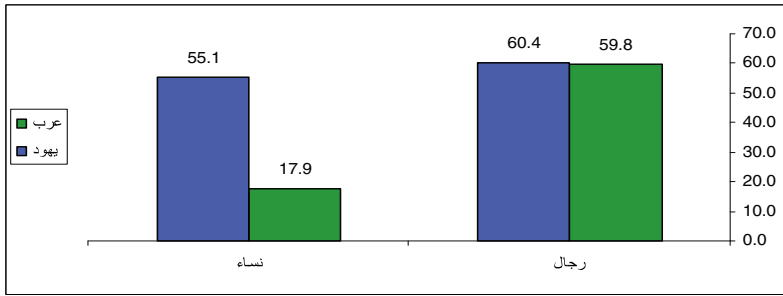


نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق

نسبة المشاركة في القوّة العاملة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

تبلغ نسبة مشاركة العرب في القوّة العاملة المدنيّة 39.1% مقابل 57.6% في صفوف اليهود. خلال السنوات الأربع الأخيرة، ونتيجة سياسة تقليص المخصّصات التي تبنتها الحكومة، ارتفع اعتماد الأفراد على الدخل الناتج من العمل، وتولّد عن ذلك ارتفاع في نسب المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة. وقد حصل هذا الارتفاع لدى المجموعتين السكّانيّتين، لا سيّما النساء. هذه الفجوة في المشاركة بين اليهود والعرب منبعها - في الأساس - من نسب اشتراك متدنّية في صفوف النساء العربيّات. وعلى الرغم من الارتفاع في نسب مشاركة العربيّات في القوّة العاملة، ما زالت الفجوة بينهما وبين النساء اليهوديّات على حالها.

الرسم 4.2: نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة (بالنسب المئويّة)

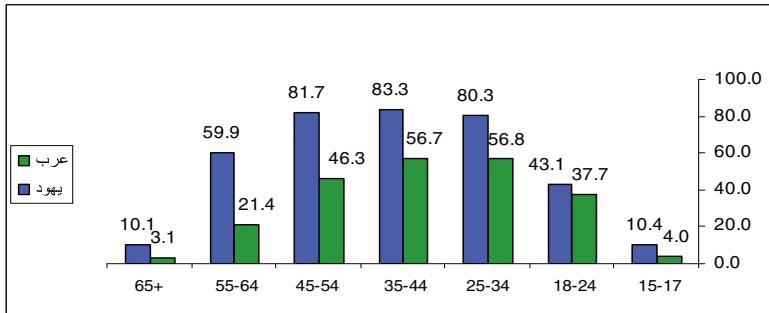


المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في صفوف اليهود مرتفعة، في جميع الأعمار، مقارنة بنسب المشاركة التي في صفوف العرب. وتأخذ الفجوة بالاتّساع كلّما تقدّمنا في الفئات العمريّة. في صفوف الرجال، يتمتع اليهود بأفضليّة في جميع الفئات العمريّة، ما عدا فئة 18-24 عاماً حيث تفوق نسبة مشاركة العرب نسبة المشاركة لدى اليهود، بسبب انخراط هؤلاء في الخدمة العسكريّة. وتكمن الفجوة الأساسيّة بين الرجال اليهود والعرب في الفئة العمريّة 45-64، إذ يخرج الرجال العرب من سوق العمل في سنّ مبكرة نسبياً، وذلك لسببين رئيسيّين: أوّلهما طابع الأعمال التي يمتهنونها والتي تقترب بالعمل الجسمانيّ، ومن ثمّ الصعوبات التي يواجهونها في التنافس مع القوّة العاملة الشابة. أمّا السبب الثاني، فيكمن في كونهم أكثر عرضة للتضرّر نتيجة التحوّلات في طابع سوق العمل. أمّا في ما يتعلّق بفجوات المشاركة في صفوف النساء، فهي واسعة في جميع الفئات العمريّة، لكنّها تشهد تعاضلاً كلّما تقدّم في السنّ.

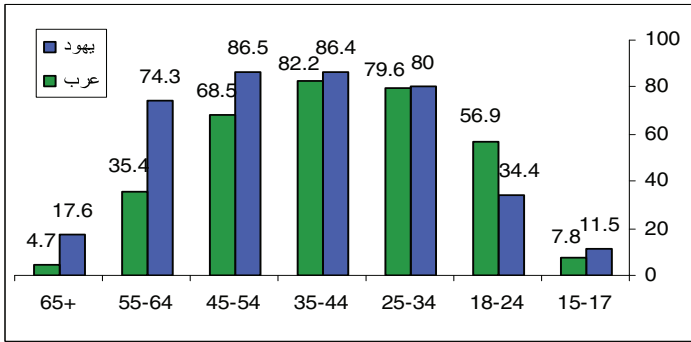
الرسم 4.3: نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة (بالنسب المئويّة)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

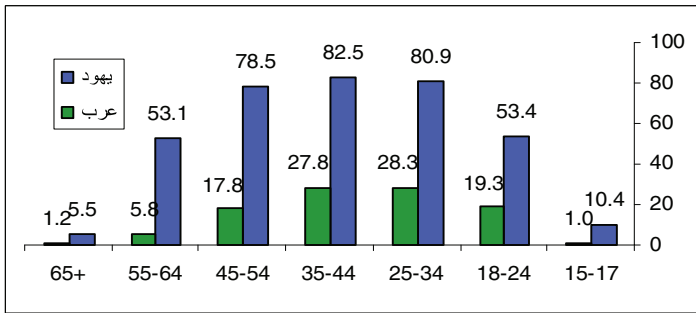


الرسم 4.3.1: نسبة مشاركة الرجال في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة (بالنسب المئويّة)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2007

الرسم 4.3.2: نسبة مشاركة النساء في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة (بالنسب المئويّة)

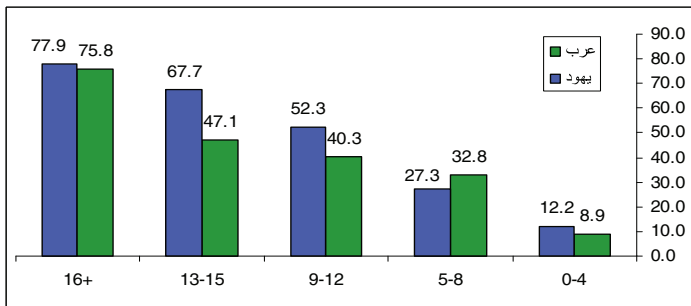


المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2007

نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة

ترتفع نسبة المشاركة في صفوف المجموعتين السكّانيّتين مع ارتفاع عدد سنوات الدراسة (راجعوا الرسم 4.4). على الرغم من ذلك، تفوق نسبة مشاركة اليهود في القوّة العاملة المدنيّة نسبة مشاركة العرب في جميع مستويات التعليم، ما عدا مجموعة 8-5 سنوات دراسيّة. يلاحظ كذلك أنّ الفجوة الأكبر بين اليهود والعرب في كلّ ما يتعلّق بنسبة المشاركة في القوّة العاملة تظهر في صفوف ذوي الـ 13-15 سنة دراسيّة. وينبع هذا الأمر من فجوة في نسب المشاركة (وبخاصّة في صفوف النساء) في مستوى هذه الدراسة (راجعوا الرسمين 4.4.1 و 4.4.2). تظهر أقلّ الفجوات اتّساعاً في صفوف ذوي الـ 16 سنة دراسيّة وما فوق. حيث يلاحظ أنّ نسب المشاركة في صفوف الرجال العرب تزيد عن نظيرتها في صفوف الرجال اليهود (الرسم 4.4.1).

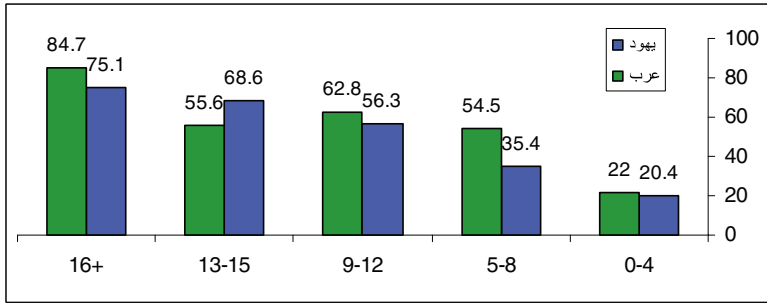
الرسم 4.4: نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكّانيّة - مؤشّر 2007 (بالنسب المئويّة)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل 2003-2007

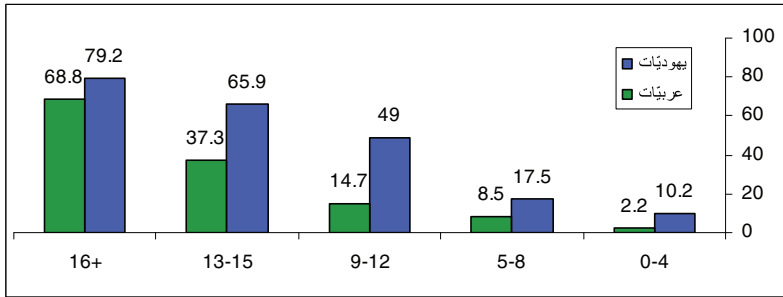


الرسم 4.4.1: نسبة مشاركة الرجال في القوة العاملة المدنية حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

الرسم 4.4.2: نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة المدنية حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكانية (بالنسب المئوية)

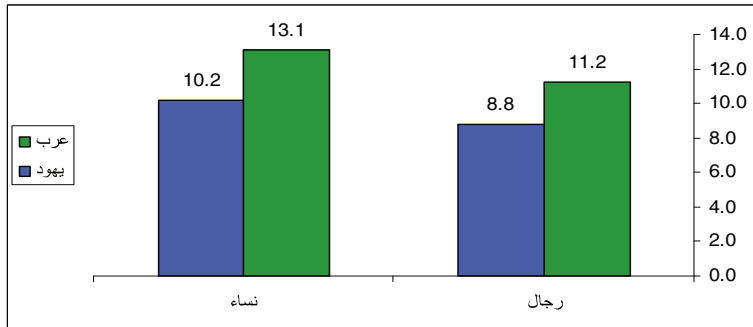


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

غير المشغّلين

طراً تراجع في نسبة غير المشغّلين في صفوف الرجال في المجموعتين السكّانيتين. أمّا في صفوف النساء العربيات، فقد حصل ارتفاع في نسبة غير المشغّلين (13.1 في مؤشر 2007، مقابل 11.8 في مؤشر 2006). في صفوف النساء اليهوديات، حصل تراجع في نسبة غير المشغّلين (10.2% مقابل 10.4%). شهد العمان المنصرمان ارتفاعاً في نسبة مشاركة النساء اليهوديات والعربيات في القوة العاملة، لكن جُلَّ الارتفاع في المشاركة لدى اليهوديات تجسّد في ارتفاع نسبة المشغّلين، وتراجع في نسبة غير المشغّلين، بينما انعكست الزيادة في نسب مشاركة العربيات من خلال الارتفاع الحادّ في نسبة غير المشغّلين.

الرسم 4.5: نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكانية - مؤشر 2007 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2003-2007

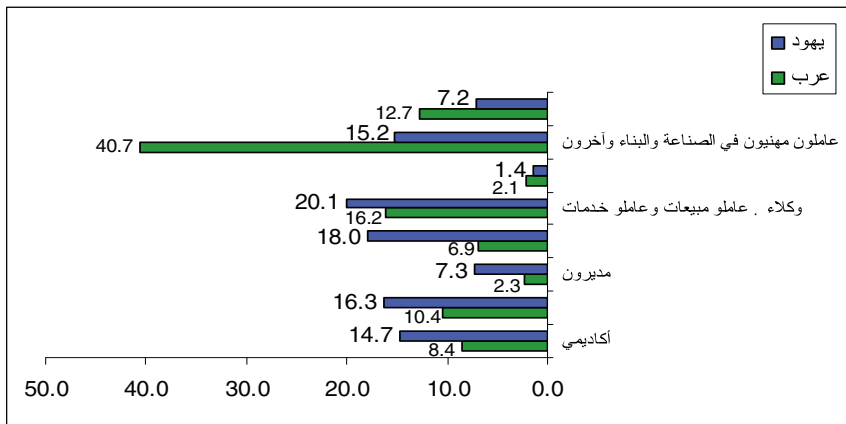


المشغّلون

توزيع المشغّلين حسب المهنة

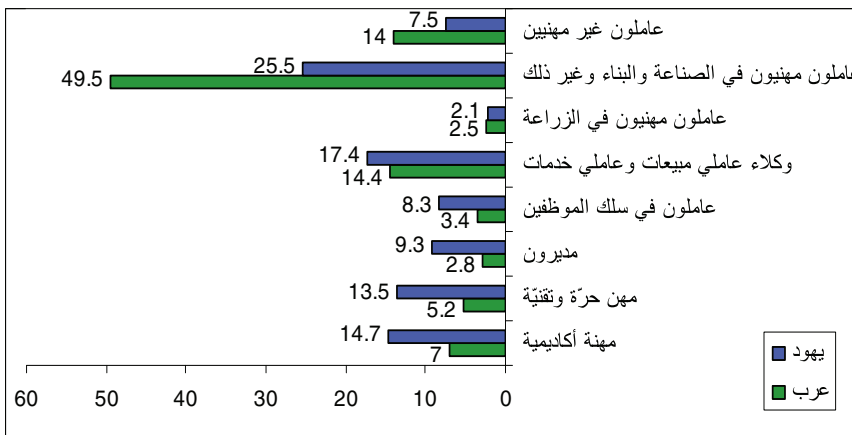
يتمثّل العرب بنسب تفوق نسبتهم العددية السكانية في ثلاث فئات عمل أساسية: فئة العمّال غير المهنيين: فئة العمّال المهنيين في الصناعة والبناء: فئة العمّال المهنيين في الزراعة. يعمل في هذه المجالات 58% من المشغّلين العرب، مقابل نحو 24% من المشغّلين اليهود. في المقابل، يجري تمثيل المشغّلين العرب تمثيلاً ناقصاً في سائر المهن، ولا سيّما المهن الأكاديمية. والإدارية، وفي سلك الموظّفين. نصف الرجال العرب يشغّلون كعاملين مهنيين في الصناعة والبناء (راجعوا الرسم 4.6.1). ونحو ثلث النساء العربيات المشغّلات يعملن في مهن حرة وتقنية، ومعظمهنّ في مجال التربية والتعليم (الرسم 4.6.2).

الرسم 4.6: توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكانية - مؤشّر 2007 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2003-2007

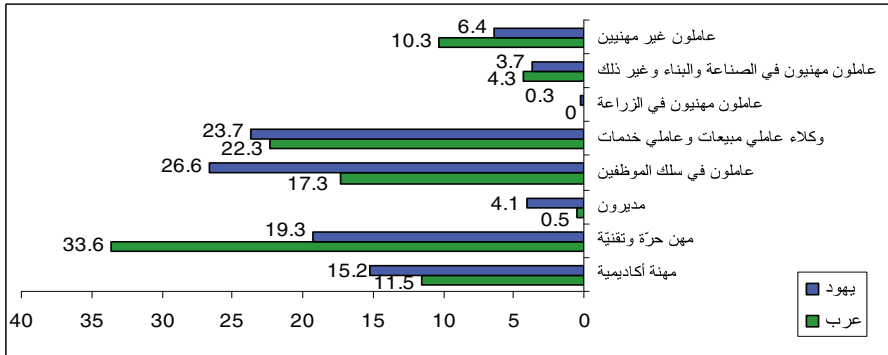
الرسم 4.6.1: توزيع الرجال حسب المهنة والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007



الرسم 4.6.2: توزيع النساء المشغلات حسب المهنة والمجموعة السكانية 2006 (بالنسب المئوية)

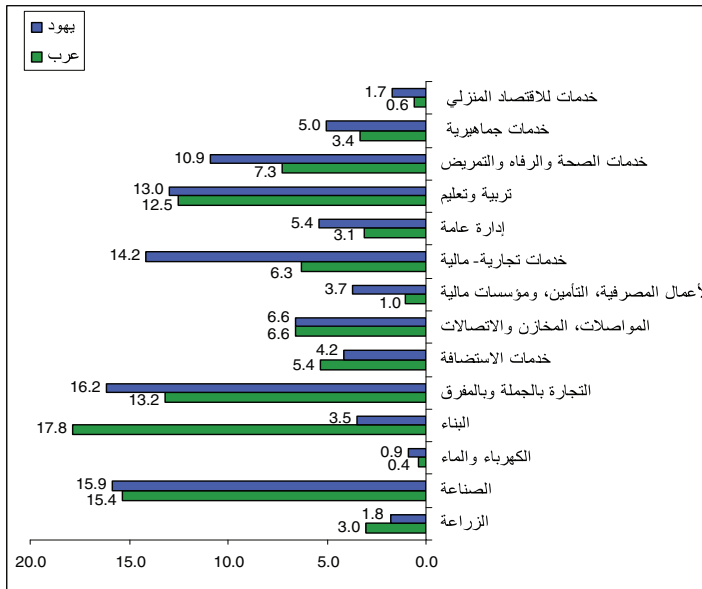


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

توزيع المشغلين حسب الفرع الاقتصادي

هنالك تأثير للفروع الاقتصادية، كما للمهن، على أجر العمل الكامن. وحسب معطيات التأمين الوطني، بلغ معدّل أجر العائلة العربيّة من العمل 5.539 شيكلًا شهريًا، مقابل 9.465 شيكلًا شهريًا للعائلة اليهوديّة (معطيات 2005). يتمثّل العرب تمثلاً فائضاً في ثلاثة من الفروع الاقتصاديّة هي: فرع خدمات الاستضافة؛ الزراعة؛ فرع البناء. وخطى هذه الفروع الثلاثة بأدنى راتب شهريّ حصل عليه الأجيرون (3.575 شيكلًا؛ 4.927 شيكلًا؛ 6.473 شيكلًا - على التوالي). ويتمثّل العرب واليهود بالتساوي في فروع المواصلات والتخزين والاتصالات، أمّا في سائر الفروع الاقتصاديّة، فيتمثّل العرب على نحو منقوص، يبدو نقص العرب بارزاً في فروع المصارف، والتأمين، والأموال، والخدمات التجاريّة، والإدارة العامّة (راجعوا الرسم 4.7). أمّا من حيث التوزيعة الجندريّة، فيبدو هنالك تركيز مرتفع للرجال العرب في فرع البناء (ربع الرجال العرب المشغلين). وللنساء العربيّات في التربية والتعليم (نحو 42% من النساء العربيّات المشغلات؛ الرسمان 4.7.1 و 4.7.2).

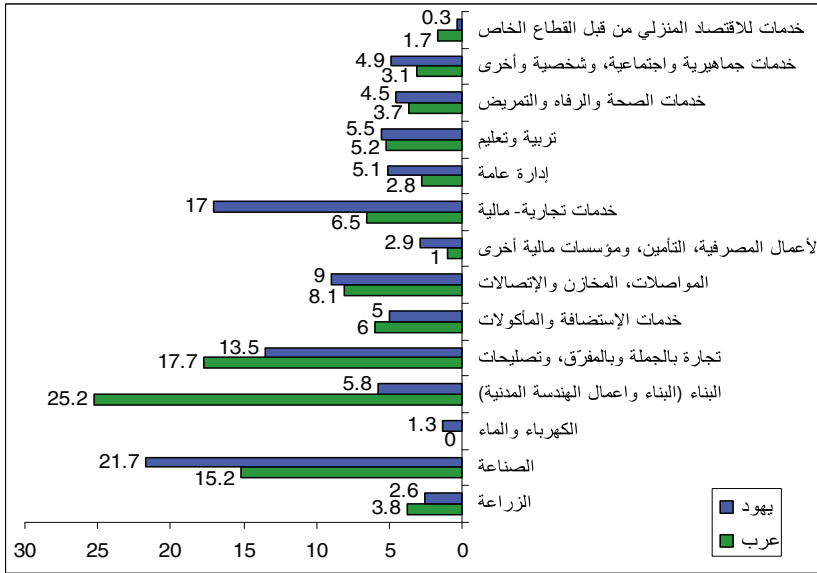
الرسم 4.7: توزيعة المشغلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكانية - مؤشّر 2007 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

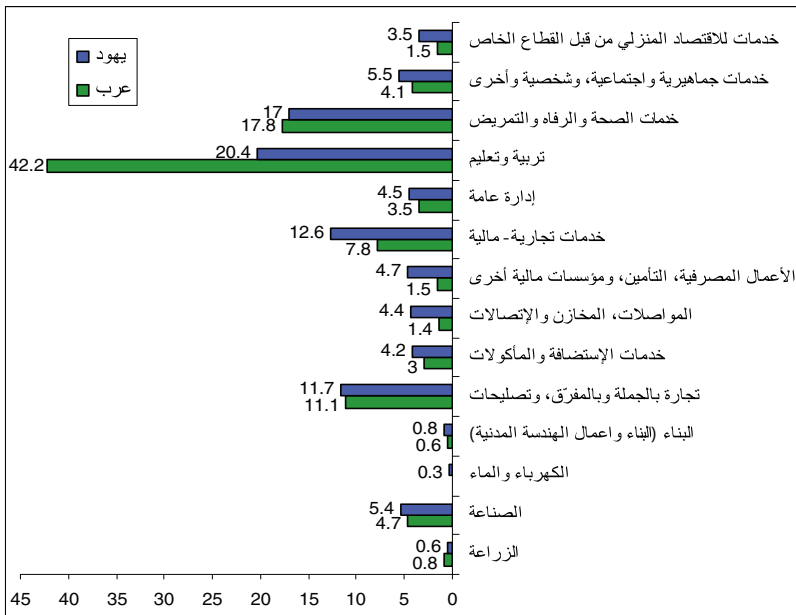


الرسم 4.7.1: توزيع الرجال المشغّلين حسب الفرع الاقتصادي، والمجموعة السكّانية 2006 (بالنسب المئوية)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنويّ لإسرائيل، 2007

الرسم 4.7.2: توزيع النساء المشغّلات حسب الفرع الاقتصادي والمجموعة السكّانية 2006 (بالنسب المئوية)



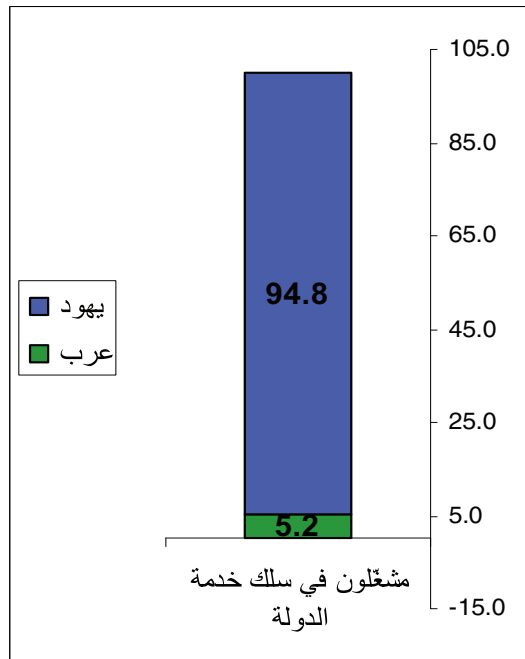
المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنويّ لإسرائيل، 2007



يُعتبر القطاع العام مشغلاً هو الآخر. أي إنه مصدر للرزق، لكن اندماج العرب المنقوص في سلك خدمة الدولة (راجعوا الرسم 4.7.3) يؤثر سلبياً في قدرتهم على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وقد جرى إدراج منح التمثيل الملائم للمواطنين العرب في صفوف العاملين في سلك خدمة الدولة في «قانون سلك خدمة الدولة (تعيينات) - 1949». بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة في قراراتها - منذ العام 2000- غايات محددة في كل ما يتعلق بنسبة المواطنين العرب المشغّلين في سلك خدمة الدولة.

على الرغم من هذه القرارات، لم يحصل حتى الآن أن واكبت وتيرة زيادة المشغّلين العرب في سلك خدمة الدولة الغايات التي وضعتها الحكومة. وبناء على ذلك، فقد وضع القرار الحكومي ذو الرقم 2579 (من تاريخ 11.11.2007) نصب عينيه الوصول إلى نسبة 10% (وهي نسبة المشغّلين العرب من مجمل المشغّلين في سلك خدمة الدولة) حتى العام 2012. بعد أن تبين أن هذا الهدف لن يتحقّق حتى العام 2008. كما نصّ القرار 4729 من العام 2006.

الرسم 4.7.3: توزيع المشغّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكانية - مؤشر 2007 (بالنسب المئوية)



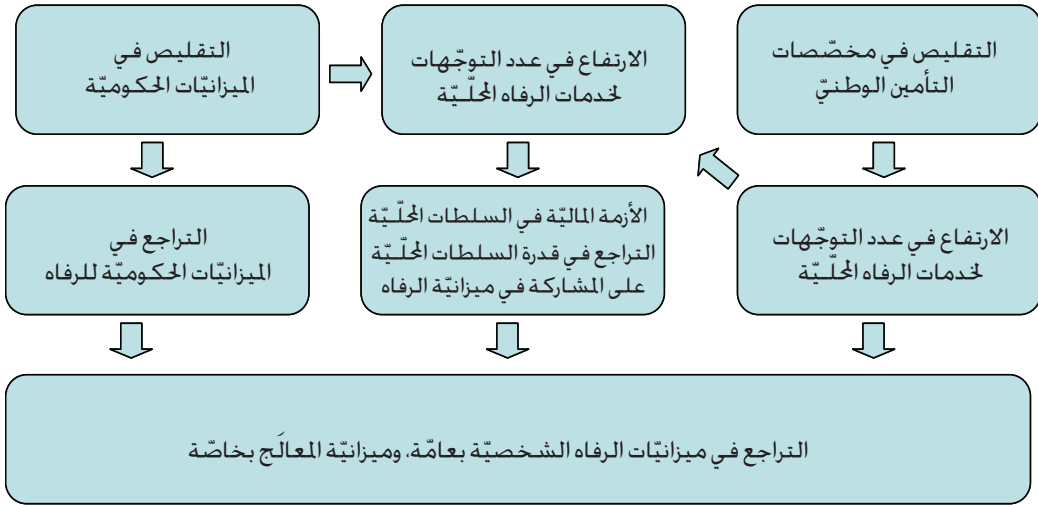
المصدر: تقارير سنوية لمأمورية خدمات الدولة 2001-2006



الفصل الخامس: مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ

أفضى التقليل في المخصّصات، في السنوات الأخيرة، إلى تفاقم ضائقة الفئات الاجتماعية المحتاجة، والتي ينتمي إليها أكثر من نصف السكان العرب. فإزداد اعتماد العائلات الفقيرة على خدمات الرفاه الاجتماعيّ المحليّة. وطرأ ارتفاع على عدد الذين يتوجّهون إلى خدمات الرفاه في أقسام الشؤون الاجتماعيّة المحليّة. عانت هذه الأقسام هي الأخرى من التقليل في الميزانيات، في الوقت الذي بدأ فيه ضغط التوجّهات إليها يتزايد. كلّ هذه العوامل مجتمعةً أثقلت كاهل السلطات المحليّة، التي كانت في هذه الأثناء تعاني أزمة ماليّة وإداريّة خانقة (راجعوا رسم 5.1).

الرسم 5.1: مسببات التراجع في ميزانيات الرفاه المحليّة



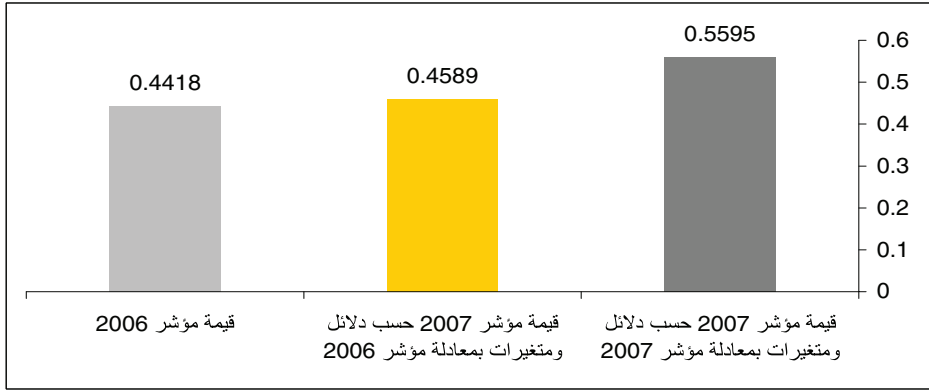
قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ للعام 2007 - 0.5595

قيمة مؤشّر الرفاه هي الأعلى بين المؤشّرات التجميعيّة، وبلغت في هذا العام 0.5595. وتشير قيمة هذا المؤشّر إلى اتّساع الفجوات بين اليهود والعرب مقارنةً بالعام 2006. ولم تشمل، هذا العام، في مؤشّر الرفاه، متغيّرات حول التشغيل، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين المجالين، فقد ارتأينا أنّ الفصل بينهما في المؤشّر سيوضّح بصورة أدقّ نتائج السياسات المتبّعة في كل واحد من هذه المجالات.

ينبع الارتفاع في قيمة المؤشّر من انتقاص متغيّرات في مجال التشغيل من مؤشّر الرفاه للعام 2007. ومن اتّساع الفجوات بين العرب واليهود في متغيّرين اثنين: أ- انتشار الفقر؛ ب- نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة. يُظهر الرسم 5.2 قيمة مؤشّر الرفاه للعام 2006 (0.4418) وقيم مؤشّر 2007، بتناسّب المتغيّرات من العام 2006 (0.4589)، وبتناسّب المتغيّرات الجديدة (0.5595).



الرسم 5.2: التغيير في قيمة مؤشر المساواة في الرفاه بين العامين 2006-2007



دلائل ومتغيرات

يتضمن مؤشر الرفاه الاجتماعي ثلاثة دلائل: الإنفاق على خدمات الرفاه المحليّة، انتشار الفقر، تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر. في هذا العام، كما ذكرنا سابقاً، لم نشمل في مؤشر الرفاه متغيرات من مجال التشغيل. وأضيف متغير جديد، هو عدد المعالجين لكل عامل اجتماعي في أقسام الشؤون الاجتماعيّة المحليّة. يوفر هذا المتغير بُعداً إضافياً حول الرصد الماليّ في مجال الرفاه- الرصد للمعالج-. وجرى كذلك انتقاص المتغير «مجموع معدّل الإنفاق الحكوميّ للنسمة» من المؤشر، وذلك لأنّ مجموع الإنفاق العامّ يشمل الإنفاق الحكوميّ.

متغيرات	دلائل
1. مجموع معدّل الإنفاق العامّ على الرفاه للفرد الواحد	الإنفاق على الرفاه
2. مجموع معدّل الإنفاق الحكوميّ للفرد	
3. معدّل عدد المعالجين للعامل الاجتماعيّ الواحد	
4. انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	انتشار الفقر
5. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل	
6. انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر
7. نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل في صفوف العائلات والأنفس والأولاد	
8. نسبة الناجين من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف العائلات والأنفس والأولاد	

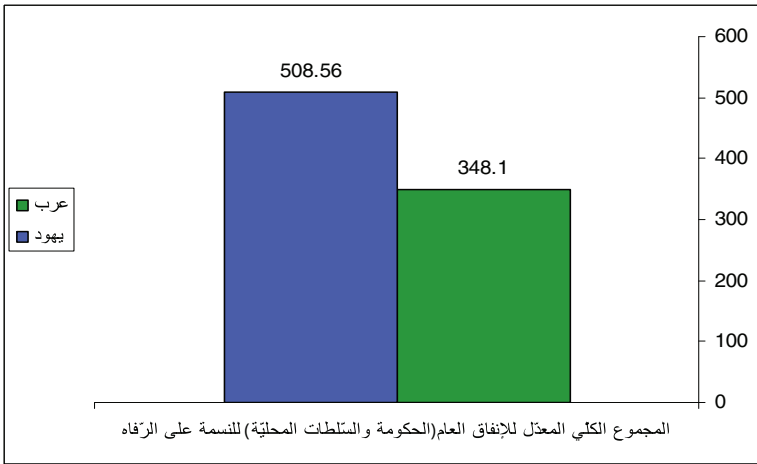


الإنفاق العام على الرفاه الاجتماعي

تؤثر المميزات الاجتماعية الاقتصادية لجمهورية السلطة المحلية على نوع الخدمات التي من الواجب عليها توفيرها. البروفيل الاجتماعي الاقتصادي المرتفع يحد -بطبيعة الحال- من استهلاك الخدمات المختلفة (التعليم المكمل، النشاطات الثقافية، وغير ذلك) بواسطة السلطة المحلية أو بمساعدتها. إذ تقوم هذه المجموعات السكانية باستهلاك الخدمات في الإطار الخاص، أو في أطراف علاقة بالسلطة المحلية. لكنّها تموّل -على نحو رئيسي- من قبل المستهلكين. تؤثر المميزات الاجتماعية الاقتصادية كذلك على احتمالية مدخولات السلطة المحلية، إذ كلما كان البروفيل الاجتماعي الاقتصادي أكثر ارتفاعاً، أصبحت المداخل الذاتية ونسب الجباية أعلى.⁴⁰ ومن المفترض أن تقوم السلطات المحلية بتمويل 25% من ميزانيات الرفاه الخاصة بها -حسب طريقة التمويل المُقابل (matching)- بصرف النظر عن وضعها المالي وعن المميزات الاجتماعية الاقتصادية لسكانها. وبينما تقوم السلطات المحلية المقتدرة -في بعض الأحيان- بتمويل أكثر من نصف ميزانية الرفاه المحلية،⁴¹ (جدد السلطات غير المقتدرة -وبضمنها غالبية السلطات في البلدات العربية- صعوبة في توفير مساهمتها التمويلية من ميزانية الرفاه، لذا فهي لا تحصل على الميزانية الحكومية كاملة). وعندما لا تستوفي السلطات المحلية كامل حصتها من الميزانية، تُحوّل وزارة الرفاه ما تبقى من الميزانية إلى سلطات محلية أخرى.⁴²

يعرض الرسم 5.3 المجموع الكلي المعدّل للإنفاق العام للنسمة على الرفاه في بعض السلطات المحلية اليهودية (508.6 شيكل جديد) وفي بعض السلطات المحلية العربية (348.1 شيكل جديد).⁴³

الرسم 5.3: المجموع الكلي المعدّل للإنفاق العام للنسمة على الرفاه في السلطات المحلية (بالشيكل - للنسمة)



المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعي، الإنفاق على الرفاه في سلطات عربية ويهودية منقاة 2006، بواسطة قسم إتاحة المعلومات

تكشف دراسة مفصلة لبنود الميزانية عن وجود فجوة في كل بند منها (راجعوا الجدول 5.1). وهناك فجوة واسعة على نحو لايفت للانتباه في الميزانيات المعدة لخدمات الأولاد وأبناء الشبيبة (الفئة العمرية 0-17). إذ تقل ميزانيات الأولاد في السلطات المحلية العربية بـ 52.1% عن نظيرتها في السلطات المحلية اليهودية. وما يعنيه الأمر هو أنّ نسبة الأولاد الذين ترعاهم السلطات العربية هي أقل من نسبتهم في السلطات اليهودية، على الرغم من أنّ نسب الفقر والأولاد في خطر وأبناء الشبيبة الهامشيين لدى العرب أعلى بكثير.

40 تقرير لجنة غاديش لفحص معايير رصد منحة الموازنة (جرى تقديمه لوزارة الداخلية)، 2001.

41 كوب (محرر) رصد الموارد للخدمات الاجتماعية 2006، 2007.

42 تقرير مراقب الدولة 57ب، "موازنة خدمات الرفاه الاجتماعي لبعض السلطات المحلية"، القدس: مكتب مراقب الدولة، 2006.

43 تلك عينة من 11 مدينة وقرية يهودية و 11 مدينة وقرية عربية، في ألوية مختلفة، ذات عدد سكان متساوٍ. راجعوا شرحاً مفصلاً...



الجدول 5.1: الإنفاق على الرفاه حسب بنود في ميزانية 2006 في بعض السلطات اليهودية والعربية

نسبة الإنفاق للنسمة في البلديات العربية من مجموع الإنفاق للنسمة في البلديات اليهودية	يهود	عرب	
86.8	82.3	71.4	مديرية الرفاه (شيكل للمواطن)
92.5	14.7	13.6	رفاهية الفرد والعائلة (شيكل للمواطن)
47.9	404.2	193.7	خدمات للأولاد وأبناء الشبيبة (شيكل للولد سن 0-17)
88.7	469.5	416.4	خدمات للمسنين (شيكل للمواطن. من سن 65 فما فوق)
72.1	158.0	113.9	خدمات ذوي الإعاقات العقلية (شيكل للمواطن)
75.9	55.5	42.1	خدمات إعادة التأهيل (شيكل للمواطن)
83.3	10.2	8.5	خدمات تصليحات (شيكل للمواطن)
50.0	1.4	0.7	نشاطات مجتمعية (شيكل للمواطن)

المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعي. الإنفاق على الرفاه في سلطات عربية ويهودية منتقاة 2006. بواسطة قسم إتاحة المعلومات

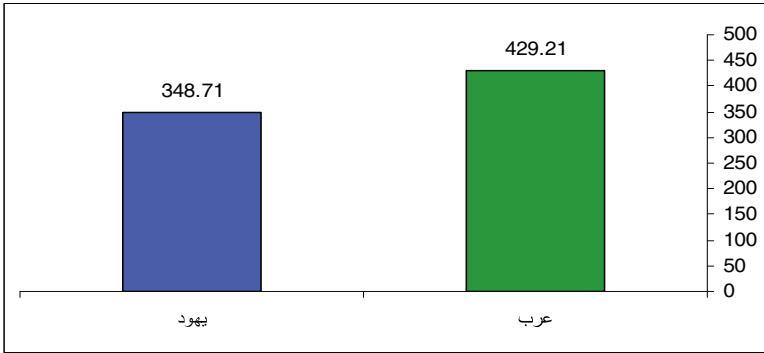
عدد المعالجين لكل عامل اجتماعي

يستعرض الرسم 5.4 معدّل عدد المعالجين لكلّ عامل اجتماعي. ويبلغ هذا العدد في المدن والقرى العربية 429. مقابل 349 في المدن والقرى اليهودية. ويعكس عدد المعالجين لكلّ عامل اجتماعي (بالإضافة إلى نسبة الإنفاق للمعالج) جودة العلاج الكامنة، بالتلازم مع موارد القوى البشرية العاملة. ووفق استنتاجات مراقب الدولة، كلما كان المستوى الاقتصادي الاجتماعي للسلطة المحلية أعلى، أصبح معدّل الإنفاق على المعالج أكبر (راجعوا الجدول 5.2).⁴⁴ تتموّضع معظم السلطات المحلية العربية (62 من أصل 78) في العناقيد الثلاثة الأكثر تدنيًا. 62 من أصل 70 من السلطات المحلية التي تقبع في العناقيد الثلاثة الأكثر تدنيًا هي عربية. مبلغ الإنفاق للفرد المعالج في العناقيد الثلاثة الأكثر تدنيًا يتراوح بين 869 شيكلاً (العنفود 1) و 1054 شيكلاً (العنفود 3). في العناقيد المرتفعة، يتراوح مبلغ الإنفاق على المعالج بين 2141 شيكلاً (العنفود 7) و 3522 شيكلاً (العنفود 10).

44 تقرير مراقب الدولة 57ب، "موازنة خدمات الرفاه الاجتماعي لبعض السلطات المحلية"، القدس: مكتب مراقب الدولة، 2006.



الرسم 5.4: معدّل عدد المعالجين للعامل الاجتماعيّ في بعض البلديات اليهوديّة وبعض البلديات العربيّة



المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعيّ. بواسطة قسم إتاحة المعلومات

الجدول 5.2: معدّل الإنفاق للمعالج الواحد حسب العنقود الاجتماعيّ الاقتصاديّ 2006

العنقود	عدد السلطات المحليّة العربيّة في العنقود ²	عدد السلطات المحليّة اليهوديّة في العنقود ²	معدّل الإنفاق على المعالج (بالشيكل) ¹
1	8	-	869
2	26	6	983
3	28	2	1.054
4	14	20	1.611
5	1	26	1.902
6	1	15	1.807
7	-	19	2.141
8	-	22	2.258
9	-	6	2.305
10	-	2	3.522

المصدر:

1. مراقب الدولة، تقرير 57ب، للعام 2006
2. دائرة الإحصاء المركزيّة، المجالس المحليّة والبلديات حسب تسلسل تصاعديّ للمؤشّر الاجتماعيّ الاقتصاديّ. التدرّج حسب الانتماء للعنقود

انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس والأولاد

يعكس انتشار الفقر نسبة الأنفس التي يقع دخلها الشهريّ تحت خطّ الفقر. وحسب تعريف التأمين الوطنيّ، يصل خطّ الفقر إلى مبلغ يساوي متوسط (median) الدخل الشاغر⁴⁵ للنسمة المعياريّة.⁴⁶ يقبع نحو نصف السكّان العرب تحت خطّ الفقر. ويشكّل الفقراء العرب، بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، 45% من مجموع الفقراء في إسرائيل. مسبباً

45 الدخل الشاغر= الدخل بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.

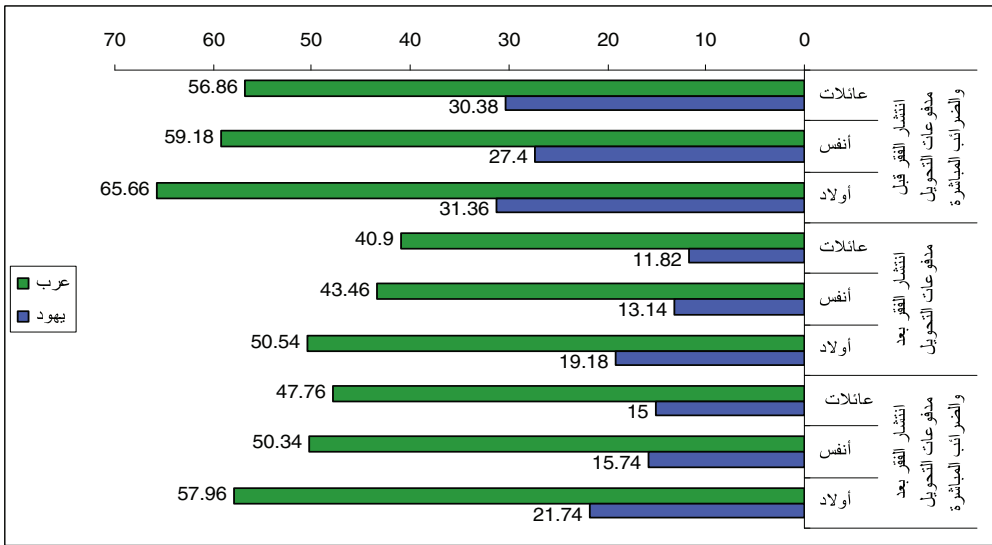
46 النسب المعياريّة= بالاعتماد على فرضيّة أفضليّة الحجم. كلما ارتفع عدد الأنفس في البيت، مُنحَ وزن هامشيّ متناقص لكلّ نسمة إضافية. وجرّت موازنة عدد الأنفس حسب سلم يحدّد وحدة البيت الأساسيّة على أنّها نسمتان: النسمة الواحدة= 1.25: 2 = 2 : 2.65=3 : 3.20=4 : 3.75=5 : 4.25=6 : 4.75=7 : 5.20=8 : ومن 9 فما فوق، يضاف 4.0 لكلّ نسمة إضافية.



الفقر الرئيسيّان في صفوف العرب هما: النسبة العالية للعائلات الكثيرة الأولاد، والدخل المتدني من العمل. وينبع المعطى الثاني (الدخل المتدني من العمل) من الأجر المتدني، ومن نسبة مشاركة متدنية للنساء في القوة العاملة. في الكثير من الأحيان، النتيجة هي ارتباط الاقتصاد البيتي بمُعيّل واحد. 57% من العائلات العربيّة الفقيرة هي عائلات عاملة، مقابل 45% من العائلات اليهوديّة الفقيرة.⁴⁷

تفوق نسب الفقر في صفوف العرب، قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، نظيرتها في صفوف اليهود بضعفين، وتصبح أكبر بثلاثة أضعاف بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، ولا تؤثر سياسة مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على نحو متساوٍ على المجموعتين السكّانيتين، ونتيجة لذلك، فإنّ الفجوات تأخذ بالاتّساع (راجعوا الرسم 5.5).

الرسم 5.5: انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانية



المصدر: مؤسسة التأمين الوطني، تقرير الفقر وغياب المساواة في المدخولات، 2006.

نسبة تراجع انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

يعرض الرسم 5.6 نسب التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل فقط، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة معاً. هنالك تراجع في نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل، وكذلك بعد الضرائب المباشرة، وذلك بسبب التقليل في المخصّصات.

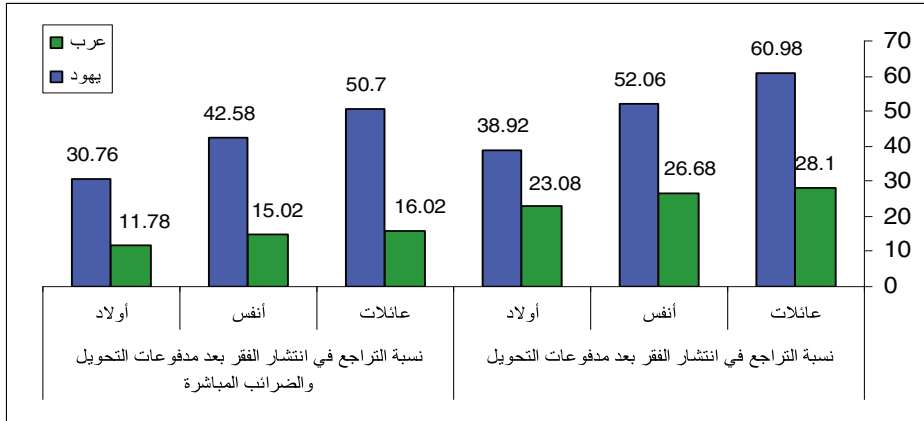
يعرض الرسم 5.6.1 نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة بين العامين 2000-2005. من الملاحظ أنّ نسبة التراجع في انتشار الفقر في صفوف العرب، على امتداد السنين، هي أقلّ بكثير (مقارنة باليهود). ويظهر الرسم كذلك أنّ نسبة الناجين من الفقر أخذت بالتراجع في صفوف اليهود والعرب على حدّ سواء، وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ أنّ سياسة مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة لا تكاد تؤثر على نسب الفقر في صفوف السكّان العرب. ووفق معطيات التأمين الوطني، جأ -في صفوف العرب- من الفقر في العام 2005/6، بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، 9.5% فقط من الأنفس، و 4.5% من الأولاد، مقابل 36.7% من الأنفس الفقيرة و 22.4% من الأولاد الفقراء في صفوف اليهود.

47 ميرى اندفالد ورافايلا كوهين، "الفقر والمساواة في تقاسم المدخولات" داخل استعراض سنوي 2006، مؤسسة التأمين الوطني، 2006.



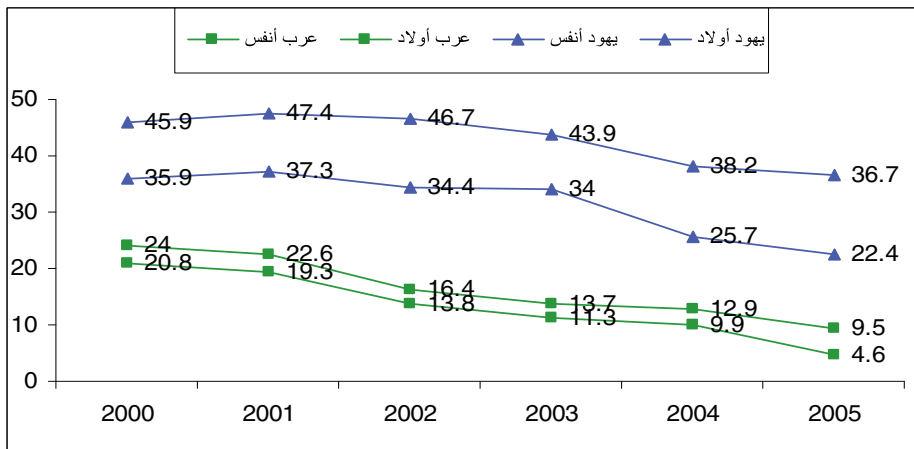
السياسة الحاليّة تُؤدّي إلى جُاة من الفقر بنسب عالية نسبياً في صفوف المُسنّين، والقادمين الجدد، والعائلات الأحاديّة (57.2% و 46.7% و 40.2% - على التوالي). نِسب هذه الفئات بين اليهود أعلى من نظيرتها في صفوف العرب. في صفوف العرب، هنالك نسبة عالية من العائلات التي تعتمد على مُعيل واحد، وأخرى بدون معيل، وتلك التي تضمّ 4 أولاد فما فوق. نسبة النجاة من الفقر في صفوف هذه العائلات تبلغ: 34.6%؛ 24.3%؛ 9.4% - على التوالي. في الواقع، لا تقدّم سياسة المخصّصات والضرائب المباشرة أيّ حلّ لعوامل الفقر التي تميّز السكّان العرب.

الرسم 5.6: نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكانيّة



المصدر: تقرير الفقر وانعدام المساواة في تقاسم المدخولات 2006

الرسم 5.6.1: نسبة الأُنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2005-2006 حسب المجموعات السكانيّة



المصدر: تقرير الفقر وانعدام المساواة في تقاسم المدخولات 2006



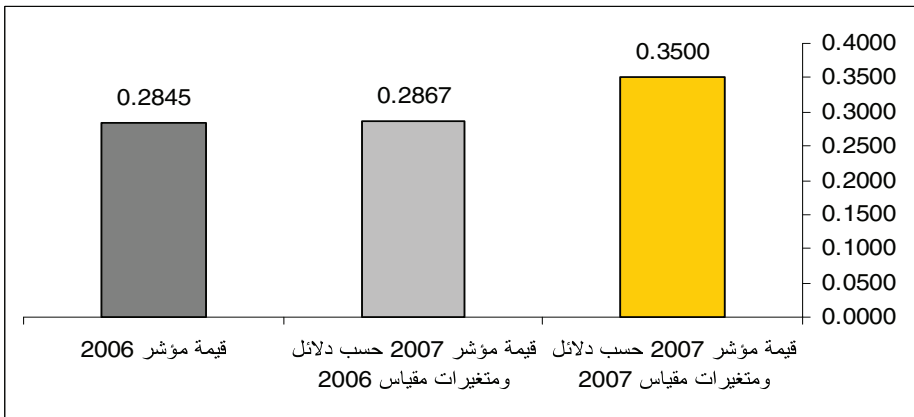
الفصل السادس: مؤشر المساواة الموزون 2007

قيمة مؤشر المساواة 2007 - 0.3500

يشمل المؤشر الموزون المؤشرات الخمسة التجميعية في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الصحة؛ الإسكان؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل. وقد حُدّد وزن كلٍّ من المؤشرات التجميعية حسب حصة كلٍّ منها في الإنفاق القومي. يتضمن الإنفاق القومي جميع المصروفات - العامة والخاصة - في كلٍّ واحد من المجالات. يمكن للإنفاق القومي - بهذا المفهوم - أن يشكل قاعدة اختبار لتقدير قيمة كلٍّ واحد من المجالات الخمسة في دولة إسرائيل. يشمل الإنفاق العام مصروفات الحكومة والحكم المحلي والمؤسسات التي لا تبغى الربح؛ بينما يشمل الإنفاق الخاص مجموع مصاريف القطاع الخاص التجاري والأسر والأفراد. بناءً على ذلك، تتأثر قيمة المؤشر الموزون من التغيير في قيم المؤشرات التجميعية، ومن التغييرات في مجمل الإنفاق القومي في كلٍّ واحد من مجالات المؤشر الخمسة.

تشير قيمة مؤشر المساواة الموزون للعام 2007 إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب، وبالتالي الابتعاد عن المساواة المرجوة. هذا العام أضيف 12 متغيراً جديداً إلى المؤشر، مقابل حذف 28 متغيراً آخر. هذه التغييرات تشكل العامل الرئيسي لارتفاع المؤشر واستقراره على 0.3500. على الرغم من ذلك، وحتى بدون تغيير منظومة المتغيرات والمؤشرات، حصل ارتفاع طفيف في قيمة مؤشر 2007 مقارنة بمؤشر 2006 (0.2867 مقابل 0.2845؛ راجعوا الرسم 6.1). تشير طريقتنا الاحتساب إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة.

الرسم 6.1: التغيير في قيمة مؤشر المساواة الموزون بين العامين 2006-2007



تغييرات في المؤشرات التجميعية

التغيير في قيم المؤشرات التجميعية بشكلٍ ناتجاً لتغيير في واحد أو أكثر من العوامل التالية:

1. تغيير في حصة السكان العرب واليهود من مجموع السكان في إسرائيل: نسبة السكان العرب داخل المجموعة السكانية العامة في إسرائيل تتجه نحو الارتفاع. على سبيل المثال، ارتفعت بين العامين 2006 و 2007 بـ 0.3 نقطة مئوية (من 19.6% إلى 19.9%). وعلى ضوء هذه الزيادة، تُمكن زيادة حصة المجموعة السكانية العربية في

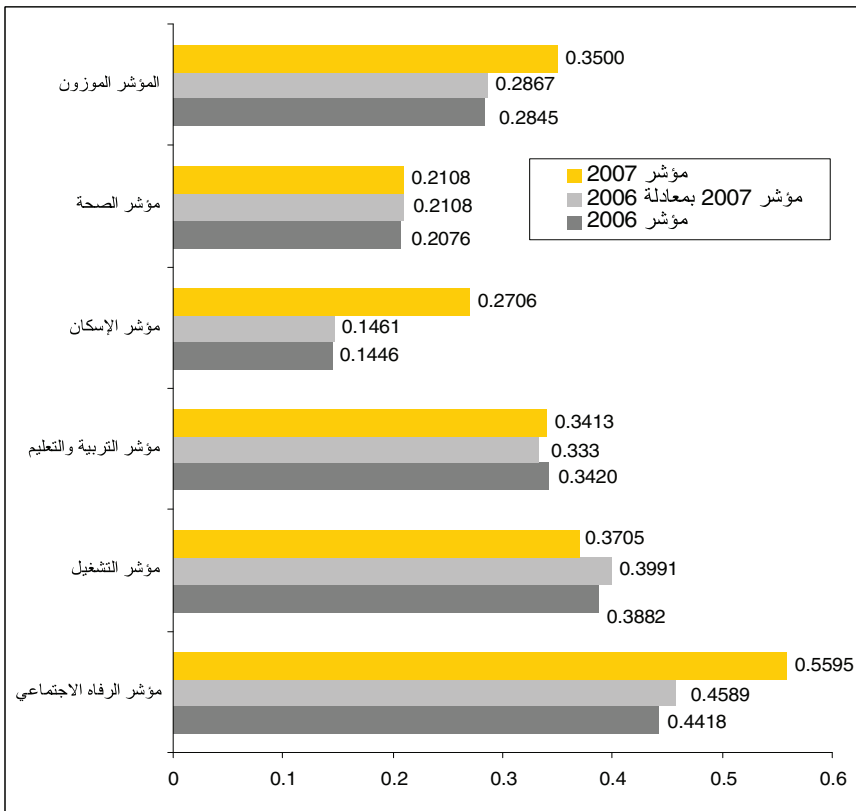


«كعكة» الموارد القوميّة بالتلاؤم مع تكاثرها الطبيعيّ. وما يعنيه هذا الأمر هو أنّه إذا لم يطرأ تغيير على قيم المتغيّرات بشكل يواكب وتيرة تزايد حصة السكّان العرب في المجموع العامّ للسكّان في إسرائيل، فسيرتفع مستوى انعدام المساواة على نحو مؤكّد.

2. **تغيير في قيم المتغيّرات:** درجة تأثير التغيير في قيمة المتغيّرات على نتائج المؤشّر تتأثّر بقوة التغيير، وبعده المتغيّرات التي طرأ عليها التغيير (كلّ ذلك بالنسبة إلى عدد المتغيّرات في هذا المؤشّر؛ يؤثّر التغيير في المتغيّر الواحد على نتائج المؤشّر بقوة أكبر كلّما كان عدد المتغيّرات في المؤشّر أقلّ، وبالعكس).

في ما يتعلّق بمؤشّر 2007، إنّ التغيير في تركيبة المتغيّرات (إضافة و/أو إنقاص للمتغيّرات) هو السبب الرئيسيّ في تغيّر قيم المؤشّر. وبغية تحسّين موثوقيّة مؤشر المساواة، فإننا نطمح إلى زيادة عدد المتغيّرات في المؤشّر و/أو إخراج تلك المتغيّرات التي قد تُشوّه الصورة أو تجعلها ضابطة. ومع ذلك، وبما أنّ هذه التغيّرات في احتساب المؤشّر تمسّ بالتواتر وبإمكانية تنفيذ متابعة مقارنة على امتداد السنين، علينا عدم الإكثار من هذه التغيّرات. يُظهر الرسم 6.2 قيمة المؤشّر الموزون وقيم المؤشّرات التجميعيّة الخمسة في العام 2006 وفي العام 2007، وذلك بصيغتين: الأولى صيغة احتساب 2006، والثانية صيغة الاحتساب الجديدة.

الرسم 6.2: قيم المؤشّرات التجميعيّة في الإسكان، والصحة، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشّر المساواة الموزون 2006 - 2007



احتساب الإنفاق القومي على التربية والتعليم، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والإسكان، والتنشغيل

يشمل الإنفاق القومي الجاري على التعليم الإنفاق العام والإنفاق الخاص على مؤسسات التعليم؛ التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، والنظري والتكنولوجي، والمدارس الدينية («يشيفا»). والمدارس التوراتية، ومؤسسات التعليم فوق الثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات لدورات واستكمالات للكبار.

مجموع الإنفاق القومي الجاري على التعليم: 49.632 مليون شيكل

يشمل الإنفاق القومي الجاري على الصحة تحويلات مالية لصناديق المرضى ولمؤسسات أخرى لا تبتغي الربح، وتوفير الخدمات الصحية بواسطة مؤسسات الصحة الحكومية، ويشمل كذلك الإنفاق القومي على الصحة، وضريبة الصحة، والمصرفات المباشرة للأسر على الأدوية والخدمات الطبية.

مجموع الإنفاق القومي الجاري على الصحة: 49.000 مليون شيكل

يشمل مجموع الإنفاق القومي على الرفاه جميع الدعومات المالية لمؤسسة التأمين الوطني، وميزانية التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي، وكذلك الدعومات غير المالية لمؤسسة التأمين الوطني، والسلطات المحلية، والمؤسسات القومية، والمؤسسات الحكومية التي لا تبتغي الربح، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي.

الجدول 6.1: مركبات الإنفاق القومي على الرفاه 2006

مليون شيكل	
57.000	دعومات غير المالية لمؤسسة التأمين الوطني
4.254	ميزانية التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي
9.6	دعومات غير مالية لمؤسسة التأمين، السلطات المحلية، المؤسسات القومية، المؤسسات الحكومية التي لا تبتغي الربح
61.264	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007، وكذلك تقرير التأمين الوطني 2006.

مجموع الإنفاق القومي الجاري على الرفاه للعام 2006: 61.264 مليون شيكل

الإنفاق القومي على الإسكان: يقدر الإنفاق القومي الخاص على الإسكان على أساس الزيادة في مساحة البناء المعد للساكن، وبالنسبة مع ارتفاع أسعار خدمات الإسكان للأسر، وهذه تشمل صيانة الشقة الجارية، واستهلاك خدمات الشقة الذي جرى احتسابه بتقييد أجر بديل لشقة في شقق متساوية من حيث المساحة في بلدة أو منطقة معطاة، تشمل المصروف الحكومية في هذا المجال المادة 42 (منح وسوسبيديا) وكذلك المادة 70 (الإسكان من مجموع ميزانية وزارة الإسكان).



الجدول 6.2: مركبات الإنفاق القومي على الإسكان 2006

مليون شيكل	
67.853	الإنفاق القومي على الإسكان
5.031	مصاريف الحكومة
72.884	المجموع

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2007

مجموع الإنفاق القومي الجاري على الإسكان للعام 2006: 72.884 مليون شيكل

الإنفاق القومي على التشغيل: لا تُجري دائرة الإحصاء المركزية تقديراً للإنفاق القومي على التشغيل. وبغية احتساب الإنفاق القومي في هذا المضمار، استُعرضت جميع بنود الميزانية (في جميع الوزارات الحكومية) التي تهتمّ بتشجيع التشغيل.

الجدول 6.3 مركبات الإنفاق القومي على التشغيل 2006

مليون شيكل	رقم البند	اسم البند في الميزانية	الوزارة
22.3	40611	مساعدة للأفراد- تشغيل	ديوان رئيس الحكومة
422.6	40612	مساعدة المصالح التجارية	
0.067	50707	إرشاد وتأهيل عاملين	وزارة المالية
2.8	50708	مشروع "عتيديم" للقطاع العام	
2.108	8306	استثمار في الشركات (قطارات إسرائيل، أجسام مأزومة وغيرها)	
27.9	71010	تشغيل وإنتاج	وزارة الأمن الداخلي
11	202203	استكمال وإرشاد	وزارة التربية والتعليم
70	230618	تشغيل المعاقين في أجسام عامة وجارية	وزارة الرفاه الاجتماعي
40.2	68	وحدة العمّال الأجانب	
1.1	240402	استكمال وإرشاد	وزارة الصحة
19.7	300219	مساعدة في تدعيم التشغيل في القطاع الخاص	وزارة استيعاب القادمين الجدد
72.6	300220	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد	
7.5	300223	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد المستقلين، مبادرات مهنية- جارية	
3.007	32		دعم منتوجات عامة
1.698	36		وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل
2.041	38	دعم فروع الاقتصاد	



الوزارة	اسم البند في الميزانية	رقم البند	مليون شيكل
دعم فروع الصناعة	76	51.6	
وزارة السياحة	37	257.9	
سبوسيدا للاعتمادات المالية وتخفيض الأسعار	44	21	
المجموع		9.882	

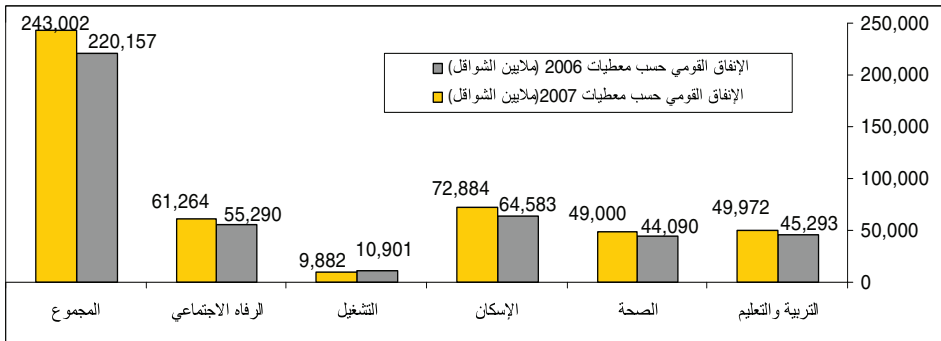
المصدر: ميزانية الدولة 2006. موقع وزارة المالية www.mof.gov.il

المجموع العام للإنفاق القومي الجاري على التشغيل للعام 2006: 9.882 مليون شيكل

تغييرات في الإنفاق القومي على الصحة والإسكان والتربية والتعليم والتشغيل والرفاه

يستعرض الجدول 6.4 مبالغ الإنفاق القومي بملايين الشواقل في كل واحد من مجالات المؤشر (الصحة، الإسكان، التربية والتعليم، التشغيل والرفاه الاجتماعي). حصل (بالأسعار الجارية) ارتفاع في مبلغ الإنفاق القومي في كل واحد من المجالات، ما عدا مجال التشغيل (راجعوا الرسم 6.3).

الرسم 6.3: الإنفاق القومي للمؤشرات الخمسة التجميعية، مؤشر 2006 ومؤشر 2007 (ملايين الشواقل)



يُظهر الجدول 6.4 حصة كل مجال (بالنسب المئوية) من مجموع الإنفاق القومي في المجالات الخمسة. وحسب هذا المعطى يتحدد وزن المؤشر التجميعي في كل واحد من المجالات: مجال الإسكان هو الأكثر «ثقلًا» بسبب حصته المرتفعة في الإنفاق القومي (30%). يليه بترتيب تنازلي: الرفاه الاجتماعي، التربية والتعليم، الصحة والتشغيل (25.2%، 20.6%، 4.1% على التوالي). مقارنة بالسنة الفائتة، حصل ارتفاع بنسبة 0.7% في حصة الإنفاق القومي على الإسكان مقارنة بالإنفاق القومي في المجالات الأخرى (من 29.3% إلى 30.0%). وتراجع بنسبة 0.9% في حصة الإنفاق القومي على التشغيل (من 5% إلى 4.1%).

الجدول 6.4: احتساب قيمة المؤشر الموزون

المساهمة في المؤشر مقياس 2007	المساهمة في المؤشر مقياس 2006	المساهمة في المؤشر مقياس 2006	الحصة الموزونة مقياس 2007	الحصة الموزونة مقياس 2006	الحصة الموزونة مقياس 2006	مؤشر 2007 مقياس	مؤشر 2007 مقياس	مؤشر 2006	الوزن بالنسبة المئوية 2007	الوزن بالنسبة المئوية 2006	عام 2007 مليون شيكل	عام 2006 مليون شيكل	الإنفاق القومي ³
20.1	23.9	24.7	0.0702	0.0685	0.0704	0.3413	0.3330	0.3420	20.6	20.6	49.972	45.293	التربية والتعليم
12.1	14.8	14.6	0.0425	0.0425	0.0416	0.2108	0.2108	0.2076	20.2	20.0	49.000	44.090	الصحة
23.2	15.3	14.9	0.0812	0.0438	0.0424	0.2706	0.1461	0.1445	30.0	29.3	72.884	64.583	الإسكان
40.3	40.3	39.0	0.1411	0.1157	0.1110	0.5595	0.4589	0.4418	25.2	25.1	61.264	55.290	الرفاه الاجتماعي
4.3	5.7	6.8	0.0151	0.0162	0.0192	0.3705	0.3991	0.3882	4.1	5.0	9.882	10.901	التشغيل
100.0	100.0	100.0	0.3500	0.2867	0.2846				100.0	100	243.002	220.157	

نسبة مساهمة كل واحد من المؤشرات التجميعية في قيمة المؤشر الموزون

تتعلق نسبة مساهمة كل واحد من المؤشرات التجميعية في المؤشر الموزون بقيمة المؤشر التجميعي ووزنه. بتعلق التغيير بنسبة مساهمة كل واحد من المؤشرات (مقارنة بمؤشر 2006)، في قوة التغيير في قيم المؤشرات وأوزانها. نسبة المساهمة الأعلى لقيمة المؤشر الموزون جاءت من مؤشر الرفاه الاجتماعي، وتبلغ 40.3%. السبب الرئيسي لارتفاع نسبة مساهمة مؤشر الرفاه هو الارتفاع في قيمة مؤشر الرفاه. ارتفعت نسبة مساهمة مؤشر الإسكان ارتفاعاً بالغاً من 14.9% في العام 2006 إلى 23.2% في العام 2007، بسبب الارتفاع الكبير في قيمة مؤشر الإسكان، نتيجة إضافة متغيرين جديدين (لولا هذه الإضافة في المتغيرات، لوصلت مساهمة مؤشر الإسكان في العام 2007 إلى 15.3%). يعتبر هذا المؤشر الأكبر وزناً؛ ولذا فنسبة مساهمته أكثر حساسية للتغيرات في قيمته.

حصل تراجع في مساهمة كل واحد من المؤشرات الثلاثة المتبقية لقيمة المؤشر. ينبع التراجع في مجال الإسكان من تراجع وزن المؤشر، وينبع التراجع في مؤشر التعليم من تراجع في قيمة المؤشر. مؤشر التعليم هو المؤشر التجميعي الوحيد الذي يشير إلى تراجع في مستوى عدم المساواة بالمقارنة مع مؤشر 2006، وينسحب الأمر على مقياس دلائل مؤشر 2006 ومقياس الاحتساب الجديد. نسبة مساهمة مؤشر الصحة تراجعت هي الأخرى، لأن التغيرات في هذا المؤشر (في الوزن والقيمة) كانت طفيفة -مقارنة بالتغيرات في المؤشرات الأربعة الأخرى.



فهرست المتغيرات

يهود		عرب		مؤشر الصحة		رقم	دلائل
2007	2006	2007	2006	المتغير			
78.4	78.2	74.9	74.9	متوسط العمر المتوقع عند الولادة - ذكور	1	متوسط العمر المتوقع	
82.4	82.2	78.5	78.4	متوسط العمر المتوقع عند الولادة - إناث	2		
30.3	31.8	43.1	46.1	نسبة المدخنين بين السكان - رجال	3	عادات صحية	
20.8	21.8	6.9	7.5	نسبة المدخنين بين السكان - نساء	4		
3.6	3.8	8.4	8.3	نسبة وفاة الرضع لكل 1000 ولادة حي	5	نسب الوفاة (لكل ألف نسمة)	
0.2	0.2	0.7	0.7	وفاة في سن 1-4 - ذكور	6		
0.2	0.2	0.5	0.5	وفاة في سن 1-4 - إناث	7		
0.1	0.1	0.3	0.3	وفاة في سن 10-14 - ذكور	8		
0.1	0.1	0.1	0.1	وفاة في سن 10-14 - إناث	9		
1.0	0.9	1.2	1.2	وفاة في سن 20-24 - ذكور	10		
0.3	0.3	0.3	0.3	وفاة في سن 20-24 - إناث	11		
1.8	1.9	1.9	2.0	وفاة في سن 40-44 - ذكور	12		
0.9	0.9	1.0	1.0	وفاة في سن 40-44 - إناث	13		
10.6	11.0	15.9	16.3	وفاة في سن 60-64 - ذكور	14		
6.0	6.4	9.9	10.2	وفاة في سن 60-64 - إناث	15		
78.1	81.8	87.2	83.6	وفاة في سن 80-84 - ذكور	16		
63.3	67.2	87.7	86.6	وفاة في سن 80-84 - إناث	17		

يهود		عرب		مؤشر الإسكان		رقم	دلائل
2007	2006	2007	2006	المتغير			
70.0	70.0	93.0	92.6	نسبة القاطنين في شقة مملوكة	1	توافر الإسكان	
769.4		617.4		قيمة شقة مملوكة	2		
24.2		3.3		نسبة الشقق التي تبنى بمبادرة حكومية من مجموع بدايات البناء بغرض السكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكانها 10.000 مواطن فما فوق	3		
3.9	3.9	4.0	4.0	معدل الغرف في الشقة الواحدة	4	رفاهية الإسكان	
0.9	0.9	1.4	1.4	معدل الأفراد في الغرفة الواحدة	5	جودة المسكن	
2647.6	2604.4	1612	1549.6	معدل الإنفاق الشهري للأسرة على الإسكان	6		
258.6	250.4	202.8	204.4	معدل الإنفاق الشهري على مدفوعات الأرنونا	7		



يهود		عرب		مؤشر التعليم		رقم	دلائل
2007	2006	2007	2006	المتغير			
24.4	24.3	29.0	29.3	معدّل عدد الطّلاب في الصفّ في المرحلة الابتدائية	1	موارد جهاز التعليم	
27.8	28.5	30.4	30.7	معدّل عدد الطّلاب في الصفّ في المرحلة فوق الابتدائية	2		
1.9		1.6		معدّل ساعات التدريس للطالب في المرحلة الابتدائية	3		
2.0		1.7		معدّل ساعات التدريس للطالب في المرحلة فوق الابتدائية	4		
74.5		67.2		نسبة المعلمين الأكاديميين	5	بنية ختية تربوية	
3.2		5.6		نسبة المعلمين غير المؤهلين	6		
35.2		6.1		نسبة المشاركة في رياض الأطفال والحضانات اليومية في سنّ عامين	7	المشاركة في التعليم	
89.3		57.5		نسبة المشاركة في رياض الأطفال والحضانات اليومية في سنّ 3-4	8		
4.0	4.6	8.0	8.9	نسبة التسرّب بين طّلاب الصفوف التاسعة-الثانية عشرة	9		
9.3	9.0	3.2	3.0	نسبة الطّلاب في الجامعة من مجموع الفئة العمرية 20-34	10		
12.7	12.6	11.1	11.0	متوسّط عدد سنوات الدراسة حسب المجموعة السكانية	11	نواتج تربوية	
10.0	10.8	30.0	30.3	نسبة أصحاب 0-8 سنوات دراسية من مجموع أبناء 15 عاماً فما فوق	12		
44.0		19.0		نسبة أصحاب 13 سنة دراسية فما فوق من مجموع أبناء 15 فما فوق	13		
56.0	55.6	50.0	48.7	نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طّلاب الصفوف الثانية عشرة	14		
47.0	46.4	32.0	29.6	نسبة حاملي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى للقبول للجامعات من المجموع الكليّ لطّلاب الصفوف الثانية عشرة	15		
73.6		58.9		معدّل علامات المبتساف - الصفوف الخامسة	16		
67.7		52.8		معدّل علامات المبتساف - الصفوف الثامنة	17		



يهود		عرب		مؤشر التشغيل		رقم	دلائل
2007	2006	2007	2006	المتغير			
60.4	60.2	59.8	59.9	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 15 فما فوق - رجال	1	المشاركة في القوة العاملة المدنية	
55.1	54.6	17.9	17.6	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 15 فما فوق - نساء	2		
10.4	10.6	4.0	3.7	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 15-17	3		
43.1	43.2	37.7	37.2	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 18-24	4		
80.3	80.2	56.8	53.8	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 25-34	5		
83.3	83.0	56.7	52.9	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 35-44	6		
81.7	81.3	46.3	41.8	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 45-54	7		
59.9	58.4	21.4	21.1	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 55-64	8		
10.2	10.1	3.1	2.4	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 65 فما فوق	9		
12.2	11.8	8.9	9.1	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 0-4 سنوات دراسية	10	غير المشغّلين	
27.3	26.6	32.8	32.9	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 5-8 سنوات دراسية	11		
52.3	52.2	40.3	40.3	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 9-12 سنوات دراسية	12		
67.7	68.6	47.1	48.2	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 13-15 سنة دراسية	13		
77.9	78.7	75.8	76.1	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 16 سنة دراسية فما فوق	14		
8.8	9.0	11.2	11.4	نسبة غير المشغّلين - رجال	15	المشغّلين	
10.2	10.4	13.1	11.8	نسبة غير المشغّلين - نساء	16		
14.7	14.6	8.4	8.4	نسبة المشغّلين في مهنة أكاديمية	17		
16.3	16.2	10.4	10.4	نسبة المشغّلين في مهن حرة وتقنيّة	18	المشغّلين	
7.3	7.4	2.3	2.3	نسبة المشغّلين كمديرين	19		
18.0	18.1	6.9	7.1	نسبة المشغّلين في الأعمال المكتبيّة	20		
20.1	19.7	16.2	16.3	نسبة المشغّلين كوكلاء مبيعات وعمال خدمات	21		
1.4	1.4	2.1	2.1	نسبة المشغّلين كعمّال مهنيين في الزراعة	22		
15.2	15.4	40.7	40.4	نسبة المشغّلين كعمّال مهنيين في الصناعة والبناء وآخرين	23		
7.2	7.2	12.7	13.1	نسبة المشغّلين كعمّال غير مهنيين	24		
1.8	1.8	3.0	3.0	نسبة المشغّلين في فرع الزراعة	25		
15.9	16.2	15.4	16.6	نسبة المشغّلين في فرع الصناعة	26		
0.9	0.9	0.4	0.4	نسبة المشغّلين في فرع الكهرباء والماء	27		
3.5	3.6	17.8	16.7	نسبة المشغّلين في فرع البناء	28		
16.2	13.2	13.2	16.2	نسبة المشغّلين في فرع التجارة بالجملة وبالمفرّق	29		
4.2	4.0	5.4	5.6	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاستضافة	30		
6.6	6.6	6.6	6.6	نسبة المشغّلين في فرع المواصلات، التخزين والاتّصال	31		
3.7	3.7	1.0	1.0	نسبة المشغّلين في فرع المصارف، والتأمين والأموال	32		
14.2	13.8	6.3	6.3	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات التجاريّة	33		
5.4	5.7	3.1	3.2	نسبة المشغّلين في فرع الإدارة العامّة	34		
13.0	12.9	12.5	12.0	نسبة المشغّلين في فرع التربية والتعليم	35		
10.9	10.9	7.3	7.4	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الصحّة والرفاه والتمريض	36		
5.0	5.0	3.4	3.4	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات المجتمعيّة	37		
1.7	1.7	0.6	0.8	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاقتصادات المنزليّة	38		



يهود		عرب		مؤشر الرفاه الاجتماعي		رقم	دلائل
2007	2006	2007	2006	المتغير			
508.6	493	348	328	مجموع معدل الإنفاق للنسمة على الرفاه		1	الإنفاق على الرفاه
349		429		معدل عدد المعالجين للعامل الاجتماعي الواحد		2	
30.4	30.3	56.9	56.3	انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		3	انتشار الفقر
27.4	27.0	59.2	58.8	انتشار الفقر في صفوف الأُنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		4	
31.4	30.4	65.7	65.5	انتشار الفقر في صفوف الأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		5	
11.8	11.7	40.9	38.7	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل		6	
13.1	12.5	43.5	40.7	انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل		7	
19.2	17.7	50.5	47.3	انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل		8	
15.0	14.7	47.8	45.9	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		9	
15.7	15.0	50.3	48.2	انتشار الفقر في صفوف الأُنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		10	
21.7	20.2	58.0	55.7	انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة		11	
61.0	61.3	28.1	31.3	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل لدى العائلات		12	
52.1	53.7	26.7	30.7	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل لدى الأُنفس		13	
38.9	41.9	23.1	27.7	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل لدى الأولاد		14	
50.1	51.5	16.0	18.5	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف العائلات		15	
42.6	44.4	15.0	17.9	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف الأُنفس		16	
30.8	33.5	11.8	15.0	نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف الأولاد		17	



مصادر

- أبو عصبه، خالد (2007). **التعليم العربي في إسرائيل: معضلات أقلية قومية**. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات العامة.
- أميتاي، يونا (2006). **معطيات قومية حول وفيات الأطفال والأولاد حتى سن الخامسة في إسرائيل 2005**. القدس: وزارة الصحة، خدمات صحة الجمهور، قسم الأم والولد والفتية.
- أنفيلد ميرى ورفائلا كوهين (2006). «فقرو مساواة في تقاسم المداخل» داخل **استعراض سنوي 2006**. مؤسسة التأمين الوطني.
- أبشتاين، ليئون، غولدفوغ راحيل، إسماعيل شروق، غرينشتاين مريم وباروخ روزين (2006). **تقليص عدم المساواة وغياب العدل في الصحة في إسرائيل: نحو سياسة قومية وخطة عمل - تقرير تلخيصي**. القدس: مايرز-جوينت-معهد بروكدائل، مركز سموكلير لدراسة السياسات الصحية.
- الصحة في إسرائيل 2005 - معطيات منتقاة (2006)**. تل هشومير: وزارة الصحة، المركز القومي لمراقبة الأمراض.
- دنيز نيئون، يهوديت كنيغ، أفراهام وتسدريك فالدا (2006). **الفئات السكانية التي لا تشارك بشكل كامل في سوق العمل: حجمها، مميزاتا ومخططات لتدعيم تشغيلها وتعزيز الحراكية في التشغيل**. القدس: مايرز-جوينت-معهد بروكدائل، مركز دراسات الإعاقات والفئات السكانية الخاصة.
- تقرير وزير الصحة حول التدخين في الأعوام 2005-2006 (2006)**. تل هاشومير: وزارة الصحة، المركز القومي لمراقبة الأمراض.
- تقرير مراقب الدولة 57ب (2006)**. القدس: مكتب مراقب الدولة.
- تقرير لجنة غاديش لفحص معايير رصد منحة الموازنة (جرى تقديمه لوزارة الداخلية) (2001)**.
- تقرير لجنة شوشاني لفحص طريقة منح الميزانيات (جرى تقديمه لوزارة التربية والتعليم) (2003)**.
- تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدمات بين قوات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000 (2003)**. القدس: أيلول.
- فورغين يوفال (2006). **التغيير في صيغة بناء امتحانات المتساف (جرى تقديمه إلى لجنة التربية والتعليم والثقافة والرياضة)**. القدس: الكنيسة، مركز الأبحاث والمعلومات.
- فايسبلای، إيتي (2006). **مساواة في الفرص في التعليم من سن الروضة وحتى الجامعة (جرى تقديمه إلى لجنة حقوق الولد)**. القدس: الكنيسة، مركز الأبحاث والمعلومات.
- طافيفيان-مزاخي، ميخال وروبينشتاين، ألون (2004). **حالة الأولاد العرب في إسرائيل (جرى تقديمه إلى عضو الكنيسة عصام مخول)**. القدس: الكنيسة، مركز الأبحاث والمعلومات.
- طربيه، جلال (2005). **الوضع الصحي للجمهور العربي في إسرائيل 2004**. تل هشومير: وزارة الصحة، المركز القومي لمراقبة الأمراض.



كوهين - نيفوت، مريم، الانفوغين- فرانكوفيتش، سريت وتمار راينفيلد (2001). **التسرّب العلنيّ والمخفيّ في صفوف الشبيبة، القدس: جوينت - معهد بروكدايل، مركز الأولاد والشبيبة.**

استطلاع الحالة الصحيّة والتغذية القوميّ الأول 1999-2001 (2004). تل هشومير: وزارة الصحّة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض، وزارة الصحّة.

كوب يعكوف (محرّر) (2007). **رصد الموارد للخدمات الاجتماعيّة 2006**. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل.

تكفا، رون ورونين بنيف (2005). **رعاية الأولاد في سنّ الطفولة المبكرة في إسرائيل** (جرى تقديمه للجنة لحقوق الطفل). القدس: الكنيسيت، مركز الأبحاث والمعلومات.

بروتوكول رقم 163. جلسة لجنة التربية والتعليم والثقافة والرياضة، (7 آذار 2007)، الكنيسيت الـ 17، الجلسة الثانية.

مشروع ميزانيّة وزارة التربية والتعليم 2000 و 2007. موقع وزارة الماليّة على الإنترنت: www.mof.gov.il

Zalta, Edward N. (ED.) (1998). **Stanford Encyclopedia of Philosophy**. Stanford CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University.

United Nations Development Programme (2005). "Inequality and Human Development" **Human Development Report 2005**. New York: United Nations Development Programme, 51-71.

منشورات دائرة الإحصاء المركزيّة

الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2007.

الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل 2005.

سلطات محلّيّة في إسرائيل 2006 - معطيات مادّيّة وماليّة (2007).

التربية والتعليم في إسرائيل في مرآة الإحصائيّات 1995-2004 (2006).

مشاريع قانون

مشروع قانون تحديد عدد الطلاب في رياض الأطفال والصفوف الابتدائيّة- 2006. (ف/ 1699).

مشروع قانون التعليم الرسميّ (تعديل - تحديد عدد التلاميذ في الصفّ البستان الإلزاميّ وفي صفوف المدرسة الابتدائيّة) 2007. (ف/ 2610/17).

مشروع قانون الإشراف على الأطر التربويّة للأطفال. 2007. (ف/ 1956/17).



الصاديق الداعمة لسيكوي 2007-2008

Abroad

- Individual donors in North America
- Robert Arnow
- Jacob and Hilda Blaustein Foundation
- The Andrea and Charles Bronfman Philanthropies
- Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
- Lois and Richard England Foundation
- European Union
- Fohs Foundation
- Ford Foundation – New Israel Fund
- Foundation for Middle East Peace
- Bob and Doris Gordon
- Paul Guilden
- Seth Glickenhau Foundation
- Robert and Ardis James Foundation
- Kahanoff Foundation
- Zanvyl and Isabelle Krieger Fund
- Harvey Krueger
- Levi Lassen Foundation
- Brian Lurie
- Albert E. Marks Charitable Trust
- Wally and Suzy Marks
- Joseph and Harvey Meyerhoff Family Charitable Funds
- The Netherlands Ministry of Foreign Affairs
- New Israel Fund
- New Israel Fund of Canada
- P.E.F. Israel Endowment Funds. Inc.
- Sidney Topol
- Sigrid Rausing Trust
- Alan B. Slifka Foundation
- Irvin Stern Foundation
- UJA Federation of New York
- United States Department of State
- Arthur and Andrea Waldstein
- Zukerman Family Foundation
- Sikkuy's Friends in San Antonio

In Israel

- Friends of Sikkuy in Israel
- Landa Family Foundation
- Rich Foundation

الرئيس المشارك

پروفيسور جابريئيل سلومون

أعضاء الهيئة الإدارية

- د. محمد أمارة
- د. يوسف جبارين
- پروفيسور شلومو حسون
- د. رمزي حليبي
- د. نهاية داوود
- پروفيسور سارة سترومزا
- السيدة ماري شويتسر
- الحامية نسرين عليمي- كبها
- پروفيسور عبد الله غرة
- السيدة باتسي لندا
- د. ألون ليتل
- السفير (المتقاعد) بنيامين نافون

رؤساء الهيئة الإدارية السابقون

- د. خالد أبو عصبه
- پروفيسور يتسحاق جال- نور
- الرحوم السفير حنان بار- أون
- د. حاتم كناعنه
- الرحوم د. يسرائيل كاتس

طاقم سيكوي

مديران مشاركان

- شالوم (شولي) ديختر، مدير عام مشارك
- الحامي علي حيدر، مدير عام مشارك

أعضاء طاقم سيكوي

- نايف أبو شرقية، مستشار لمشروع المشاركة بين السلطات المحلية
- رنا اسمير، مديرة المكتب، حيفا
- كارل پاركيل، مدير تطوير الموارد
- ميخال بليكوف، مركزه أبحاث ومعلومات
- جيلان شطريت، مديرة حسابات
- وجدي بيادسي، مركز لمشروع المشاركة بين السلطات المحلية
- د. جبران جبران، مدير مشارك، قسم السياسات المتساوية
- حاسيا حومسكي- پورات، مركزه مجموعة سيكوي، مسجاف
- كفاح دغش، مديرة مشروع تطوير القيادات والمبادرة المجتمعية العربية
- ياسر عواد، مدير مشروع التمثيل الملائم والمساواة في العمل
- باتيا كالوش، مركزه معلومات الموارد
- نيرا كراسنه، مركزه موقع الانترنت
- منار محمود، مركزه أبحاث ومعلومات
- حاجيت ناعالي- يوسف، مركزه لمشروع المشاركة بين السلطات المحلية
- راحيلا بناي، مديرة مشاركة، قسم السياسات المتساوية

أنهوا عملهم في العام 2007

- پوفال تمري
- ألوف هارثيفين
- أوري جوفر
- محمد يونس
- ألكساندرا كلاين-فرانكه

